

تمهيد :

من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مدى مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، إذ أن هذه الأخيرة تساهم في الوصول على مصداقية وسلامة القوائم المالية وخلوها من الشكوك والانحرافات وذلك على اعتبار أن المراجع الحسابات مسؤولاً مسؤولية مهنية اتجاه القوائم المالية، وهنا سنحاول في هذا الفصل توضيح ومعرفة التزام المراجع الحسابات بمسؤولياته الثلاثة اتجاه الغش في القوائم المالية، وذلك من خلال التقرب المباشر من المهنيين (محافطو الحسابات، الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين)، والأكاديميين (الأساتذة المختصين في المراجعة والمحاسبة)، باستخدام الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة التطابق وجهات النظر بين الجانب النظري والدراسة الميدانية، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل باختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتفسيرها ومقارنتها بالدراسات السابقة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

✓ المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها بالدراسات السابقة .

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا، يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، قصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الدراسة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، حيث تتمحور الدراسة في مسؤوليات المراجع الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، هذا من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الميدانية

المطلب الأول : الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض لطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تمّ مراعاة في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص ذوي الاختصاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية (العملية)، والعلمية وقد شملت هذه الدراسة ولاية الوادي، وتمثل العينة المختارة في مجتمع الدراسة فيما يلي:

❖ عينة من محافظو الحسابات لمعرفة مسؤوليات المراجع اتجاه الغش في القوائم المالية

❖ عينة من المحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين

❖ عينة من الأساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص في المجال لتدعيم الدراسة

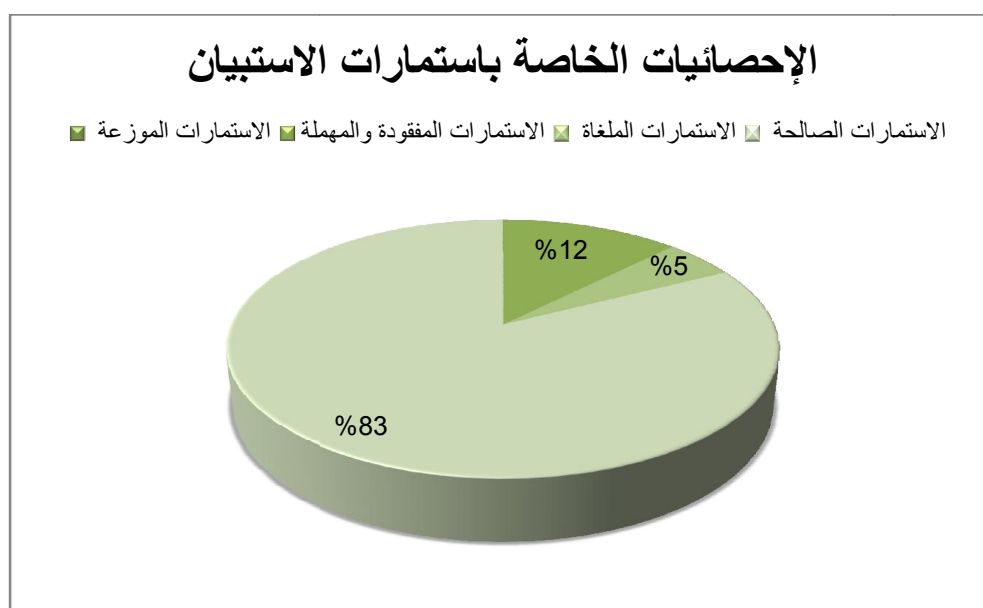
تمّ توزيع 40 استمارة استبيان شملت 37 استمارة استبيان على المهنيين (محافظين ومحاسبين وخبراء محاسبين) و03 أكاديميين (أساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص)، اعتمدنا على التسليم المباشر وأحيانا بواسطة الزملاء، وبعد عملية الفرز والتبويب قررنا الإبقاء على 33 استمارة صالحة من مجموع الاستمارات، بعدما قمنا بإقصاء 07 استمارة وهذا راجع إلى نقص في الإجابة أو بسبب الضياع أو عدم استلامها .

الجدول رقم (1.3) : الإحصائيات الخاصة باستثمارات الاستبيان

البيان		الاستبيان
عدد الاستثمارات الموزعة والمعلن عنها	عدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة والمعلن عنها	40	%100
عدد الاستثمارات المفقودة والمهملة	05	%12,5
عدد الاستثمارات الملغاة	02	%05
عدد الاستثمارات الصالحة	33	%82,5

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان)

الشكل رقم (1.3) : الإحصائيات الخاصة باستثمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان)

الفرع الثاني: بيانات الدراسة وأدوات جمعها

أولاً: بيانات الدراسة

لقد تمّ الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

1/- **المصادر الثانوية:** بغية معالجة الفصل الأول والثاني اتجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، الدوريات، المقالات، المذكرات والأبحاث السابقة حول القوائم المالية والغش والأخطاء ومسؤوليات المراجع الحسابات باستخدام كل المنشورات والإصدارات ذات العلاقة والجهات القانونية ذات الصلة أهمها الجريدة الرسمية و IAS 240.

2/- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية حيث تمّ الاعتماد بنسبة كبيرة على الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة، وقد قسمت هذه الأسئلة إلى ثلاث أجزاء حسب فرضيات الدراسة، ومن ثمّ قمنا بطرح الاستبيان على عينة عشوائية من المحاسبين المعتمدين ومحافظو الحسابات والخبراء المحاسبين وأساتذة مختصين في المجال.

ثانياً: أدوات جمع البيانات

تمّ الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان والمقابلة، وقد صمم بطريقة مبسطة وسهلة، وأسئلة واضحة، والملحق رقم (01) يوضح نموذج الاستبيان، واعتمدنا في توزيعه على عدة قنوات وهي:

- ✓ الاتصال المباشر بأفراد العينة عن طريق المقابلات
- ✓ إيداع استمارات الاستبيان على مستوى مكاتب المحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين ومحافظو الحسابات
- ✓ تسليم الاستبيان لبعض الأساتذة في الجامعة.

ثالثاً: محتوى الاستبيان¹

احتوى الاستبيان على مقدمة لتقدم موضوع الدراسة، وتشجيعهم للمشاركة في الموضوع، كما بيّنا أن جمع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

✓ **الجزء الأول:** خاص بالخصائص الديمغرافية للعينة وهي مقسم كما يلي : (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة مهنية)

✓ **الجزء الثاني:** تتعلق بفرضيات الدراسة وأسئلتها حيث قسم إلى ثلاثة محاور كما يلي :

¹ توجد استمارة الاستبيان بشكلها النهائي في قائمة الملاحق، انظر الملحق رقم : (01)

❖ **المحور الأول:** يتضمن 5 أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى وهي "يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والأخطاء".

❖ **المحور الثاني:** يتضمن 5 أسئلة تتعلق بالفرضية الثانية " يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ".

❖ **المحور الثالث:** يتضمن 5 أسئلة تتعلق بالفرضية الثالثة " توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية".

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس ليكارت الخماسي والذي يتحمل خمس إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة لفقرات الاستبيان ويسهل بالتالي ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.3) : مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة (5- points likert scale)

الرأي (التصنيف)	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة (الوزن)	1	2	3	4	5

المصدر: عزّ عبد الفتاح، مقدمة في علم الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss (الجزء الثالث موضوعات مختارة)، ص : 540¹.

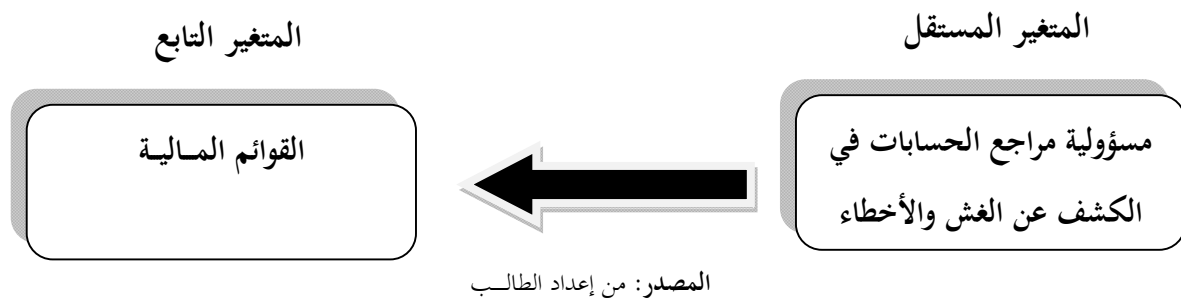
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أولاً : المتغير المستقل مسؤوليات مراجع الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء، والتي يكون الإفصاح عنه للإدارة والجهات المختصة، وتحمل مسؤوليات القانونية للمراجع إذا تغاضى عن اكتشاف الغش والأخطاء، ولم يقم بأداء واجباته تجاه العميل، ومستخدمي القوائم المالية.

ثانياً : المتغير التابع ويتمثل في القوائم المالية .

الشكل رقم (2.3) : متغيرات الدراسة



¹ <http://site.iugaza.eud.ps/mbarakat/files/2010/02/questionnaire-analyzis.pdf>, consulté le: 07/04/2015 à 00:24 .

المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة

نحاول في هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

أولاً : تحكيم الاستبيان¹

قبل نشر الاستبيان تمّ عرضه لعملية تحكيم على مجموعة من الأساتذة المختصين من جامعة الوادي، وهذا بغية

التأكد من سلامة الاستبيان من مختلف الجوانب خاصة فيما يتعلق بـ :

✓ دقة وصياغة الأسئلة وصحة العبارات

✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية

✓ من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية

وفي الأخير تمّ صياغة الاستبيان بالشكل النهائي.

ثانياً : اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ (cronbach's A Lpha):

من أجل اختبار مصداقية الاستبيان ومصدقية المستجوبين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان تمّ استخدام معامل ألفا

كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب:

✓ نتائج اختبار الثبات: عند تطبيق اختبار المصدقية والثبات ألفا كرونباخ على الإجابات عينة الدراسات المكونة

من 33 فرد وجدنا أن قيمة ألفا بلغت (0,857) وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات مقبول وجيد إحصائياً.

الفرع الثاني: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان

بعد أن تمّ تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تمّ الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول

الإلكترونية (Excel 2007)، لمعالجة البيانات واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss 22)

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تمّ تجميعها فقد تمّ استخدام العديد من الأساليب الإحصائية التي تتمثل

فيما يلي:

✓ استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان .

✓ حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة المدروسة على أسئلة الدراسة .

✓ قياس الانحراف المعياري .

✓ اختبار (one-sample kolmogorov-smirnov)

¹ توجد قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان، نظر الملحق رقم : (02)

✓ اختبار صحة فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (one sample-test) .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها مع الدراسات السابقة

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتمثل بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، أما المطلب الثاني سنحاول من خلاله تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية، والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تمّ جمعها عن طريق الاستبيان.

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للعينة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية " الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية) .

✓ التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب الوظيفة :

الجدول رقم (3.3) : التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب "وظيفة"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
أستاذ	03	9,1 %
مساعد مراجع	05	15,16 %
محاسب معتمد	10	30,3 %
محافظ حسابات	12	36,4 %
خبير محاسبي	03	9,1 %
المجموع	33	100 %

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة أستاذ والتي تقدر بـ 9,1 %، وهي نسبة قليلة لمعرفة عدد أساتذ

الأكاديميين في الدراسة لمعرفة آرائهم حول موضوع الدراسة.

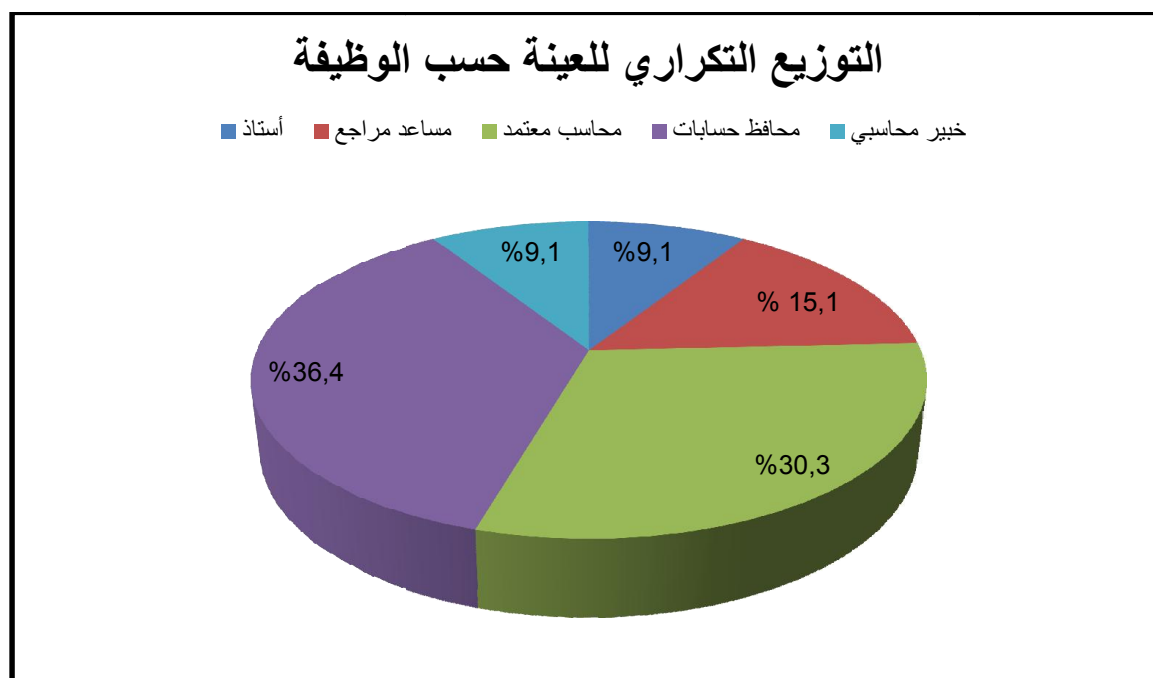
نستنتج أيضا من خلال الجدول السابق أن نسبة مساعد المراجع والتي تقدر بـ 15,16 %، وهذا راجع إلى أن أغلب المهنيين في مكاتب المراجعة متحصلين على شهادات أعلى، إلا أن آراء مساعدي المراجع تفيدنا في أيضا في الحصول على درجة التناسق مع باقي الوظائف .

وأما بالنسبة لنسبة محاسب معتمد والتي تقدر بـ 30,3 %، وهذا يدل على أنها نسبة كافية من المحاسبين المعتمدين لمستوى المهني والمسجلين في الغرفة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة لوظيفة محافظ الحاسبات مرتفعة والتي تقدر بـ 36,4%، وهذا يدل على انتشار وتمركز مكاتب ومحافظي الحاسبات بولاية الوادي حيث أنهم مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحاسبات .

وأخيرا نلاحظ أن نسبة خبراء المحاسبين والتي تقدر بـ 09,1%، وهي نسبة قليلة ولكن معتبرة لأخذ آراء الخبراء المحاسبين عن الإشكالية المدروسة، وتمكنهم في مجال الحاسبات والمسجلين في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

الشكل رقم (3.3) : للينة المدروسة حسب "وظيفة"



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

✓ التوزيع التكراري للينة المدروسة حسب المؤهل العلمي :

الجدول رقم (4.3) : التوزيع التكراري للينة المدروسة حسب "المؤهل العلمي"

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
ليسانس	16	48,5%
ماجستير	07	21,2%
دراسات عليا	04	12,1%
شهادات مهنية	06	18,2%
المجموع	33	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

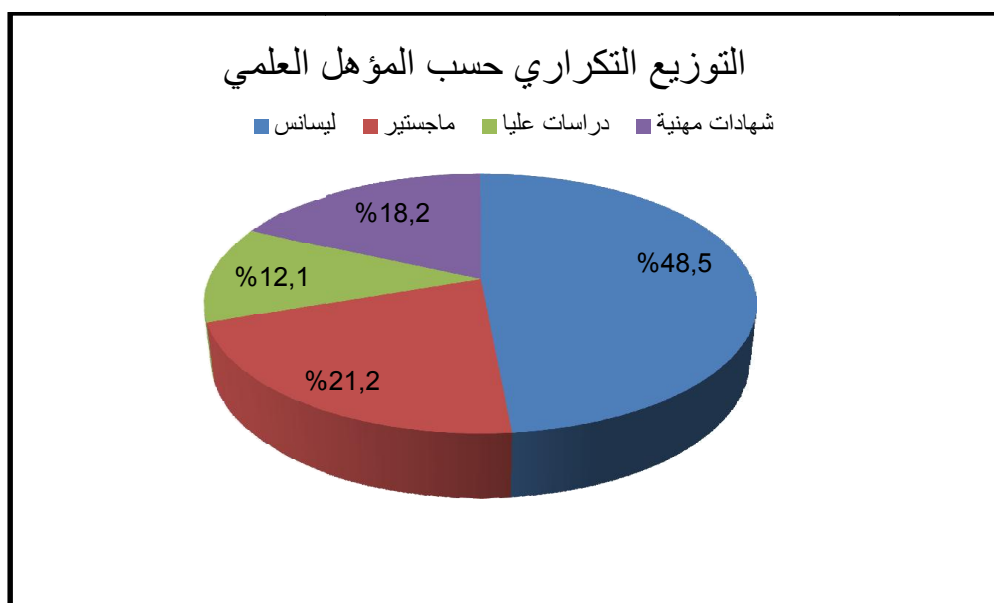
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المؤهل العلمي ليسانس 48,5%، وهي مرتفع وهذا يدل على أن عينة الدراسة ذات مستوى جامعي مما يمكننا من الحصول على معلومات كافية لمعالجة التساؤلات المطروحة حول موضوع الدراسة.

ونلاحظ أيضا أن نسبة مؤهل العلمي ماجستير 21,2% ، وهذا يدل على أن هذه العينة اشتملت على نوعين أكاديميين ومهنيين الأمر الذي يمكننا من الحصول على معلومات نظرية وميدانية حول موضوع الدراسة.

ونلاحظ أيضا أن نسبة المؤهل العلمي دراسات عليا 12,1%، مما نستنتج أن عينة الدراسة تمتلك شهادات في دراسات عليا، ما يطبق المبادئ المحاسبية العامة المعمول بها، ومعايير التدقيق الدولية، من أجل إسقاط موضوع الدراسة على المبادئ والمعايير.

وفي أخير نلاحظ أن نسبة المؤهل العلمي شهادات مهنية 18,2%، مما نستنتج أن عينة الدراسة تمتلك شهادات معتمدة عليها في ميدان الدراسة، حيث تركز على مكاتب المحاسب والخبراء لممارسة مهنة المراجعة، مما يدعمنا للحصول على معلومات متوازنة مع موضوع الدراسة.

الشكل رقم (4.3) : للعينة المدروسة حسب "المؤهل العلمي"



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

✓ التوزيع التكراري للعينة المدرسة حسب التخصص العلمي

الجدول رقم (5.3) : التوزيع التكراري للعينة المدرسة حسب "التخصص العلمي"

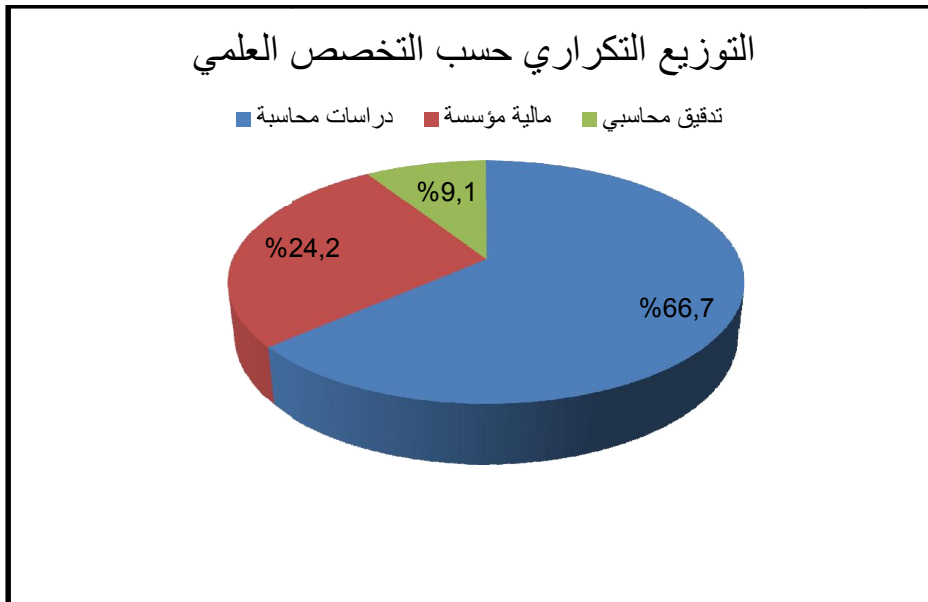
البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
دراسات محاسبية	22	66,7%
مالية مؤسسة	08	24,2%
تدقيق محاسبي	03	9,1%
المجموع	33	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي دراسات محاسبية تقدر بـ 66,7%، مما يفيدنا من المعلومات المحاسبية من أجل تطبيق نظام المحاسبي المالي مما يتكيف مع متطلبات المبادئ المحاسبية المعتمدة. ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي مالية مؤسسة تقدر بـ 24,2%، وهذا يعني أنها نسبة معتبرة لمعرفة درجة التقنيات المالية التي تمكننا من دراسة وتحليل القوائم المالية بهدف التوصل إلى حلول لإشكالية الدراسة.

نلاحظ أيضا أن نسبة التخصص العلمي تدقيق محاسبي تقدر بـ 9,1%، وهذا ما يوضح أن هذا التخصص حديثا إلا أن أغلب المهنيين كانوا في تخصصات دراسات محاسبية ومالية مؤسسة.

الشكل رقم (5.3) : للعينة المدرسة حسب "التخصص العلمي"



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

✓ التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب الخبرة المهنية

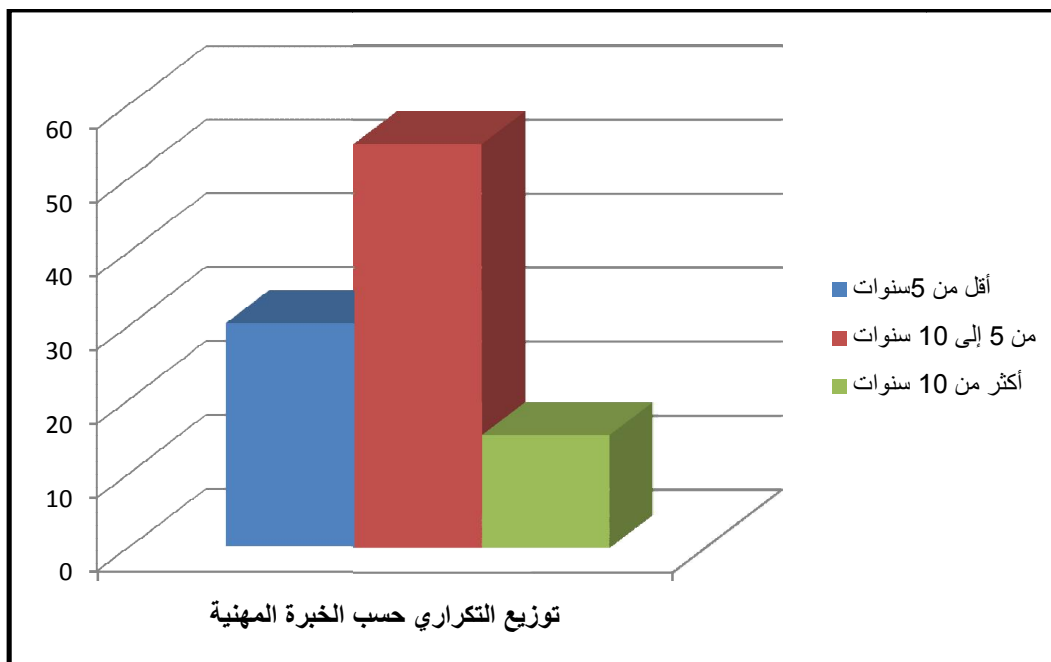
الجدول رقم (6.3) : التوزيع التكراري لعينة العمال المدروسة حسب الخبرة المهنية

البيان	تكرار مطلق	تكرار نسبي
أقل من 05 سنوات	10	30,3%
من 05 إلى 10 سنوات	18	54,5%
أكثر من 10 سنوات	05	15,2%
المجموع	33	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عينة الدراسة ذات خبرة من 05 إلى 10 سنوات بنسبة 54,5%، وهذا يدل على أن نسبة الدراسة تمكنت من الحصول على خبرة، تمكنا من الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديهم.

الشكل رقم (6.3) : للعينة المدروسة حسب " الخبرة المهنية "



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

✓ دراسة ثبات وصدق الاستبيان:

في كل خطوة قبل استخراج النتائج المتعلقة بالإشكالية الموضوعية نحاول فيما يلي دراسة " ثبات الاستبيان " بواسطة المعامل α كرونباخ، وهذا المعامل عبارة عن نسبة تقيس قيمة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابات في حالة استجوابهم في نفس الظروف.

الجدول رقم (7.3) : نتائج قياس ثبات وصدق الاستبيان ألفا كرونباخ

Alpha de crombach	Nombre d'éléments
0,857	15

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

من خلال إجراء اختبار الثبات لـ 15 سؤال من الاستبيان كانت معامل α كرونباخ 0,857، وهي ما تعبر عن نسبة ثبات عالية للأداة المستعملة في الدراسة مما يبين مصداقية النتائج التي يمكن الوصول إليها، وأيضا يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول.

الفرع الثاني: دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

لقياس درجة الموافقة حول مسؤوليات مراجع الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة الثلاث، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة مقياس ليكارت الخماسي، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 إلى 2، من 2 إلى 3، من 3 إلى 4، من 4 إلى 5) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وعليه يساوي طول الفئة $5/4 = 0,80$.

يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي كما يلي :

الجدول رقم (8.3) : يبين الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

الاتجاه	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1,79
غير موافق	من 1,80 إلى 2,59
المحايد	من 2,60 إلى 3,39
موافق	من 3,40 إلى 4,19
موافق بشدة	من 4,20 إلى 5

المصدر: من أعداد الطالب

والجدول الموالي يبين ملخص التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي المجمع والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل فقرة من فقرات الاستبيان في المحاور الثلاث.

أولاً : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تمّ التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلقة بالتزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والأخطاء .

الجدول رقم (9.3) : قياس مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش و الأخطاء .

المحور الأول	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يتوفر لدى مراجع الحسابات المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.	2	0	3	13	15	4,18	1,044	3	موافق
	6,1	0	9,1	39,4	45,4				
تعمل مكاتب المراجعة على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية المراجعة حسب معايير المراجعة الدولية .	5	2	6	12	8	3,48	1,349	5	موافق
	15,1	6,1	18,2	36,4	24,2				
يعمل مكتب المراجعة على تدريب مراجع الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً للمعايير المراجعة الدولية	1	2	3	14	13	4,09	1,011	4	موافق
	3	6,1	9,1	42,4	39,4				
يحرص مكتب المراجعة على اهتمام بتطوير أداء المراجعين لرفع من كفاءتهم المهنية .	1	1	2	14	15	4,24	0,936	1	موافق بشدة
	3	3	6,1	42,4	45,4				
يوجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية .	0	1	4	15	13	4,21	0,781	2	موافق بشدة
	0	3	12,1	45,4	39,4				

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على برنامج SPSS و Excel .

يشير الجدول رقم (9.3) إلى أن الفقرة رقم (04) التي تنص على حرص مكتب المراجعة باهتمام بتطوير أداء المراجعين لرفع من كفاءتهم المهنية، قد احتلت المرتبة الأولى برتبة موافق بشدة وكانت أكثر أهمية بين العبارات بمتوسط حسابي 4,24، وانحراف معياري 0,936، كما يشير إلى أن الفقرة رقم (05) التي تنص على وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقا للمعايير والمتطلبات المهنية في المرتبة الثانية برتبة موافق بشدة، إذ بلغ متوسطها الحسابي 4,21، وانحراف معياري 0,781، كما جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الثالث برتبة موافق بمتوسط حسابي 4,18، وانحراف معياري 1,044، والتي تنص على توفر لدي مراجع الحسابات المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ، بينما جاءت الفقرة رقم (03) والتي تنص على يعمل مكتب المراجعة على تدريب مراجع الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقا للمعايير المراجعة الدولية في المرتبة الرابعة برتبة موافق بمتوسطها الحسابي 4,09، وانحراف معياري 1,011، وفي الأخير جاءت الفقرة رقم (02) في المرتبة الخامسة برتبة موافق والتي تنص على أنه تعمل مكاتب المراجعة على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية المراجعة حسب معايير المراجعة الدولية بمتوسط حسابي 3,48، وانحراف معياري 1,349.

التفسير:

من خلال التحليل السابق وجدنا أن مراجعو الحسابات يلتزمون بمعايير المراجعة الدولية في عمليات المراجعة، مما يعطيهم القدرة على اكتشاف الغش، والاعتماد على الأسس ومعايير الأداء الشخصية والمهنية في مزاولة مهنتهم، حيث أن الاعتماد مراجع الحسابات على المناهج والمعايير عند التخطيط لعمليات المراجعة والاعتماد على المعايير الدولية (IAS)، بشكل كبير وملائم مما يساعدهم في اكتشاف التحريفات وحالات الغش في القوائم المالية بالإضافة إلى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير تعزز قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف المادي في القوائم المالية.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

إن مراجعو الحسابات على دراية كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تعزز من قدرتهم على اكتشاف الغش، وتقييم صحة القوائم المالية بدرجة كبيرة وفعالية، هذه المعايير في الكشف عن حالات الغش، وأيضا توفر الكفاءة المهنية اللازمة تساعد المراجع على الفهم الجيد لهذه المعايير وتطبيقها. إن أهمية المعايير الدولية للمراجعة تبرز من خلال تطبيقها على الواقع، وفعاليتها في عملية المراجعة عند تطبيقها ومساعدة المراجعين في البناء السليم والأساسي لعملية التخطيط للمراجعة، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات حول القوائم المالية في إعداد التقرير.

ثانيا: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تمّ التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان المتعلقة بمسؤوليات مراجع الحسابات القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء .

الجدول رقم (10.3) : قياس مدى تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء

المحور الثاني	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية المهنية والتأديبية عند ممارسته الشك المهني مما يؤدي لوجود عمليات الغش .	7	5	10	8	3	2,88	1,293	3	محايد
	21,2	15,1	30,3	24,2	9,1				
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام مراجع الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية .	6	2	7	12	6	3,303	1,357	1	محايد
	18,2	6,1	21,2	36,4	18,2				
يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة .	6	8	9	8	2	2,76	1,200	4	محايد
	18,2	24,2	27,3	24,2	6,1				
تؤثر المسؤولية المدنية على التزام مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء في قوائم المالية.	1	6	14	9	3	3,21	0,960	2	محايد
	3,0	18,2	42,4	27,3	9,1				
عند فشل المراجع الحسابات في اكتشاف التضليل فإنه يجب مساءلته قانونيا .	4	11	10	6	2	2,70	1,132	5	محايد
	12,1	33,3	30,3	18,2	6,1				

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

يشير الجدول رقم (10.3) إلى أن الفقرة رقم (02) التي تنص على أنه توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام مراجع الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية ، قد احتلت المرتبة الأولى برتبة محايد بمتوسط حسابي 3,303، وانحراف معياري 1,357، كما يشير إلى أن الفقرة رقم (04) التي تنص على تؤثر المسؤولية المدنية على التزام مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء في قوائم المالية في المرتبة الثانية برتبة محايد، إذ بلغ متوسطها الحسابي 3,21، وانحراف معياري 0,960، كما جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الثالث برتبة محايد بمتوسط حسابي 2,88، وانحراف معياري 1,293، والتي تنص على أنه يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية المهنية والتأديبية عند ممارسته الشك المهني مما يؤدي لوجود عمليات الغش، بينما جاءت الفقرة رقم (03) والتي تنص على أنه عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة في المرتبة الرابعة برتبة محايد بمتوسطها الحسابي 4,09، وانحراف معياري 1,011، وفي أخير جاءت الفقرة رقم (05) في المرتبة الخامسة برتبة محايد والتي تنص عند فشل المراجع الحسابات في اكتشاف التضليل فإنه يجب مساءلته قانونيا الدولية بمتوسط حسابي 2,70، وانحراف معياري 1,132.

التفسير:

بناءا على النتيجة السابقة يتضح لنا أن تأثير المسؤولية المدنية على المراجع الحسابات لاكتشاف حالات الغش والعوامل والمعوقات تؤثر عليه في أداء مسؤولياته المهنية، وهذا ما يفسر تأثير المسؤولية المهنية والمدنية في حالات عدم اكتشافه حالات الغش، وتأثيرها على المراجع وعلى عملية التدقيق ككل.

بالإضافة إلى تفسير نتيجة الحياد وهذا يعود إلى العديد من العوامل منها عوامل مرتبطة بالمراجع الخارجي، وعوامل مرتبطة بالمؤسسة، حيث العوامل الخاصة بالمراجع تتمثل في الخبرة المهنية وفهم المراجع لواجباته ومسؤولياته، استقلاله، وموضوعيته، نزاهته، كفاءته وحجم اختبارات المراجعة، وعوامل تتعلق بالمؤسسة أمانة الإدارة ونزاهتها، كفاية الضوابط الرقابية، كفاءة إدارة المؤسسة وعدم التدخل في صلاحيات المراجع، وهذا ما جاء به المعيار الدولي للمراجعة (IAS 240) بشكل كبير وملائم مما يساعدهم في اكتشاف التحريفات وحالات الغش في القوائم المالية

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ تتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء تأدية عمله وفهمه لكامل مسؤولياته القانونية .
- ✓ لا توجد مصالح مادية لمحافظ الحسابات مع المؤسسة وهذا مذكور في حالات التنافي في مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات في الجريدة الرسمية .
- ✓ يقوم محافظ الحسابات باكتشاف الغش في حدود مسؤولياته القانونية المحددة له .

ثالثا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث

يوضح الجدول التالي النتائج التي تمّ التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث من الاستبيان المتعلقة بتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

الجدول رقم (11.3) : قياس مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية

المحور الثالث	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يبدل مراجع الحسابات جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش.	3	1	2	9	18	4,15	1,253	3	موافق
	9,1	3	6,1	27,3	54,5				
في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش بعد صدور التقرير، يقوم مراجع ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل قوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة .	2	1	2	11	17	4,21	1,111	2	موافق بشدة
	6,1	3	6,1	33,3	51,5				
وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعب في القوائم المالية .	2	1	3	12	15	4,12	1,111	4	موافق
	6,1	3	9,1	36,7	45,4				
يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراجع لمعرفة مصدقة القوائم المالية .	1	0	2	17	13	4,24	0,830	1	موافق بشدة
	3	0	6,1	51,5	39,4				
يتم الاتصال مع جهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة .	1	0	9	12	11	3,970	0,951	5	موافق
	3	0	27,3	36,7	33,3				

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS و Excel .

يشير الجدول رقم (11.3) إلى أن الفقرة رقم (04) التي تنص على يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراجع لمعرفة مصدقة القوائم المالية ، قد احتلت المرتبة الأولى برتبة موافق بشدة وكانت أكثر أهمية بين العبارات بمتوسط حسابي 4,24، وانحراف معياري 0,830، كما يشير إلى أن الفقرة رقم (02) التي تنص على أنه في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش بعد صدور التقرير، يقوم مراجع ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل قوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة في المرتبة الثانية برتبة موافق بشدة، إذ بلغ متوسطها الحسابي 4,21، وانحراف معياري 1,111، كما جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الثالث برتبة موافق بمتوسط حسابي 4,15، وانحراف معياري 1,253، والتي تنص على يبذل مراجع حسابات الجهد للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم لمالية بهدف الغش، بينما جاءت الفقرة رقم (03) والتي تنص على وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعب في القوائم المالية في المرتبة الرابعة برتبة موافق بمتوسطها الحسابي 4,12، وانحراف معياري 1,111، وفي أخير جاءت الفقرة رقم (05) في المرتبة الخامسة برتبة موافق والتي تنص على يتم الاتصال مع جهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة الدولية بمتوسط حسابي 3,970، وانحراف معياري 0,951 .

التفسير:

من خلال التحليل السابق نجد أن النظام الرقابي له دور في كشف حالات الغش، وجودته تساهم في زيادة الثقة في المعلومات التي ينتجها النظام وبمنع التلاعبات في القوائم المالية لذلك تعتبر دراسة وتقييم النظام الرقابي بداية لمحافظ الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق وذلك بهدف تحديد درجة الاعتماد على هذا النظام وجودته، كما يزودنا هذا النظام بخلفية كافية عن بيئة الرقابة وبالتالي في سير وتدفق العمليات في النظام المحاسبي وكفاية الضوابط الرقابية في المؤسسة حيث يعمل محافظ الحسابات على اكتشاف كل الثغرات في النظام وأيضاً كل حالات الغش المترتبة عن الإدارة والعاملين في حالة وجودها، إضافة إلى أن الجمهور من مستخدمي القوائم المالية ينتظرون صدور تقرير حول صحة هاته القوائم والإدارة لاتخاذ قرارهم .

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ النظام الرقابي ضروري في عملية المراجعة لتقييمه ومعرفة درجة وجودته .
- ✓ تحديد نقاط الضعف في النظام الرقابي من قبل المراجع والإبلاغ عنها .
- ✓ إصدار تقرير فني محايد حول صحة القوائم المالية، والنظام الرقابي في المؤسسة لمن ينتظرون صدوره من مستخدمي القوائم المالية .
- ✓ فعالية النظام الرقابي الجيد يقلل من وقوع في حالات الخطأ والغش في المؤسسة .

المطلب الثاني : اختبار الفرضيات

الفرع الأول : اختبار (one-semble kolmogorov-smirnov)

لاختبار الفرضيات سنستخدم سميير نوف، والذي يدرس مدى وجود فروق بين متوسطات المستجوبين حول فرضية الدراسة، وعليه قمنا باختبار سميير نوف لمعرفة مدى توزيع البيانات طبيعياً،

الجدول رقم (12.3) : اختبار توزيع العينة طبيعياً (one-semble kolmogorov-smirnov)

الرقم	المحور	قيمة Z	مستوى دلالة
01	يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش وأخطاء	0,700	0,711
02	يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء	0,765	0,602
03	تتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية	0,995	0,275

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على برنامج SPSS .

بحيث بين الجدول نتائج اختبار سميير نوف لمحاور الدراسة وهي أكبر من 0,05 المعتمد في الدراسة وعليه البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً، ومنه يمكن القيام باختبار T .

الفرع الثاني : اختبار الفرضيات (T) لعينة واحدة (one-semble t-test)

للحكم على معنوية الفروق بين متوسط العينة وقيمة ثابتة محددة سابقاً ويقوم برنامج (spss 22) بحساب اختبار (T) للعينة الواحدة من خلال استخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة ومتوسط مجتمع .
 ✓ ولتحليل فقرات الاستبانة، نعلم أن تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0,05 ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمية (sing test)، إذ يستخدم هذا الاختبار للتحقق من مجتمع إحصائي مع وسط المجتمع، ويستخدم اختبار الإشارة لتحديد اتجاه الفروق بين آراء المجتمع .

✓ ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية :

- الفرضية الصفرية H_0 .
- الفرضية البديلة H_1 .
- إذا كانت sing أكبر من 0,05 نقبل الفرضية H_0 .
- أما إذا كانت أقل من 0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1 .

❖ اختبار وتحليل نتائج الفرضية الأولى : يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش وأخطاء .

1 - اختبار الفرضية الأولى :

الفرضية الصفرية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش وأخطاء .

الفرضية البديلة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش وأخطاء .

الجدول رقم (13.3) : اختبار الفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية Sig	قيمة T	نتائج الفرضية الصفرية
4,042	0,105	1,175	قبول

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS .

لقد تم اختبار t-test وتشير النتائج في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائية Sig تساوي 0,105 أكبر من 0,05 وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالفرضية الصفرية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش وأخطاء .

2 - تحليل نتائج اختبار الفرضية الأول :

يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تعبر عن مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة مما تعزز قدرته على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، من واقع هذه النتائج يمكن القول أن عدم توفر المعرفة الكافية لدى مراجع الحسابات بالمعايير المراجعة الدولية فإنه قد يؤدي إلى عدم تمكنه من اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية مما يتوجب على مراجع الحسابات الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية المراجعة حسب معايير المراجعة الدولية واهتمام بتطوير قدرته وأدائه لرفع من كفاءته لكي يجعل عملية المراجعة واكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية أكثر سهولة، وهذا يدل على صحة الفرضية الأول .

❖ اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثانية : يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ .

1 - اختبار الفرضية الثانية :

الفرضية الصفرية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ .

الفرضية البديلة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ .

الجدول رقم (14.3) : اختبار الفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية Sig	قيمة T	نتائج الفرضية الصفرية
2,970	0,749	0,326	قبول

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS .

لقد تم اختبار t-test وتشير النتائج في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائية Sig تساوي 0,749 أكبر من 0,05 وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالفرضية الصفرية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ .

2 - تحليل نتائج اختبار الفرضية الثاني :

نستنتج من موافقة العينة من فقرات المحور الثاني أن مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء عند تأديته لمهنة المراجعة، ومن واقع هذه النتائج ومع كل المشاكل والمعوقات لا يمكن إخلاء مراجع الحسابات من تحمل المسؤولية المهنية والتأديبية، ولذلك يجب على مراجع الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة لاكتشاف حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية .

❖ اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثالثة : توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

1 - اختبار الفرضية الثالثة :

الفرضية الصفرية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

الفرضية البديلة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

الجدول رقم (15.3) : اختبار الفرضية الثالثة

نتائج الفرضية الصفرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية Sig	المتوسط الحسابي
قبول	1,050	0,313	4,138

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS .

لقد تم اختبار t-test وتشير النتائج في الجدول السابق إلى أن الدلالة الإحصائية Sig تساوي 0,313 أكبر من 0,05 وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالفرضية الصفرية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

2 - تحليل نتائج اختبار الفرضية الثالثة :

ومما سبق نستنتج أن هناك قدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية، ومن كل هذا يمكن القول أن ضعف الأساليب الضوابط الداخلية قد يؤدي إلى ميل الإدارة إلى ارتكاب أخطاء والتضليل والتحريف في التقارير المالية ولهذا يتوجب وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يسهل عملية المراجعة ويمنع من وجود تحريف وتلاعب الإدارة في القوائم المالية .

الفرع الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية ومقارنتها بالدراسات السابقة

بعد قيامنا بعملية تحليل النتائج واختبار الفرضيات واستخلاص مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت إليه الدراسات السابقة :

✓ يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية فهي خطوة نحو التنفيذ الجيد لعملية المراجعة، وهذه النتيجة اتفقت مع ما توصلت إليه دراسة حسين أحمد دحدوح 2006 ودراسة Jos sammut 2012، ودراسة شيرين مصطفى الحلو 2012، خاصة بالنسبة

لمعايير التدقيق الدولية باعتبارها قوانين موحدة دولياً وأيضاً التزام مراجعو الحسابات بمعايير الأداء المهني والتزامه بمسؤولياته القانونية لتنفيذ عملية المراجعة، وهذا ما توصلت إليه دراسة Stephanie D, Moussalli 2012، حيث أكدت على التزام محافظ الحسابات على مسؤولياته المهنية في عملية المراجعة واكتشاف التصرفات غير قانونية في القوائم المالية، وهذا ما أكدته دراسة محمد البشير غوالي 2013.

✓ ممارسة الشك المهني وبذل العناية المهنية والاحتياط بالحذر المهني يساعد مراجع الحسابات في التخلص من المسؤولية المهنية والتأديبية في حالة عدم أو صعوبة الكشف عن الغش حيث اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حسين أحمد دحدوح 2006، حيث في حالة وجود غش لم يكتشفه محافظ الحسابات فإن اتخاذ الإجراءات وإبلاغ السلطات المعنية، الإدارة العليا، السلطات الإشرافية، إبلاغ مستخدمي القوائم المالية، وإذا استدعى الأمر الانسحاب من عملية المراجعة في حالة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وهذا ما توصلت إليه دراسة Ben Jamin P. Foster 2012، حول مسؤوليات المراجع في اكتشاف الغش، وحالات عدم اكتشافه لكي لا يتحمل مسؤولية عدم اكتشاف الغش، حيث تقع المسؤولية على عاتق الإدارة والمكلفين بالرقابة والنظام الرقابي وهذا ما توصلت إليه دراسة حول الجهات المسؤولة عن الغش وتوفير الوسائل الكفيلة لردعه.

✓ ضرورة وجود نظام رقابي فعال يمنع التصرفات غير قانونية في القوائم المالية حيث أن وجود نظام رقابي جيد يساعد على التقليل من مخاطر الغش، حيث أن وجود نظام رقابي جيد يساعد في تقييم النظام المحاسبي وسير وتدفق العمليات في النظام المحاسبي وصعوبة وجود حالات الغش لصرامة النظام وجودته وكفاية الضوابط الرقابية الداخلية، وهذا ما أكدته دراسة أحمد حسين الدحدوح 2006، كما يجب على محافظ الحسابات تحليل نظام الرقابة لكي يكون بمثابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد قوائم مالية محرفة ومنه إعداد تقرير مالي احتياطي لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى تأكيدات حول مدى قوة هذا النظام ومصداقية قوائمه، وهذا ما أكدته دراسة محمد البشير غوالي 2013.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما مدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم لاكتشاف الغش في القوائم المالية، حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية، إذا تناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها ومقرنتها مع الدراسات السابقة .

وفي الأخير خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي كالتالي:

- ❖ يلتزم مراجعو الحسابات بمعايير المراجعة الدولية لمراجعة القوائم المالية الأمر الذي يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية.
- ❖ تبين أن هناك مشاكل ومعوقات تؤثر على قيام مراجع الحسابات بأدائه المسؤولية المهنية على الوجه المطلوب.
- ❖ مسؤوليات مراجع الحسابات في حالة عدم اكتشافه الغش في القوائم المالية وعليه بذل العناية المهنية اللازمة لاكتشافه، ويتحمل جزء من المسؤولية إذا لم يبذل العناية المهنية والشك المهني اللازم والحذر المهني.
- ❖ ضرورة وجود نظام رقابي فعال يمنع حالات الغش في القوائم المالية.
- ❖ توفير معلومات، وإبداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية للجمهور الذي ينتظر هاته القوائم.
- ❖ إبلاغ السلطات المهنية حول أي تجاوز لم يكتشف عنه مسبقا لإسقاط المسؤولية عن مراجع الحسابات حول غش أو تحريف مادي مؤثر على صحة القوائم المالية.

❖ الكتب :

- 1) الحدر ب زهير إبراهيم ، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2010 .
- 2) الدهراوي كمال الدين ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 3) الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 4) الذنيبات علي عبد القادر ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، جامعة الأردنية، 2009.
- 5) الذنيبات علي عبد القادر ، تدقيق الحسابات في ضوء معايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، 2009.
- 6) الجزار محمد، المراقبة الداخلية – أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية والتنمية الكافية، مكتبة عين شمس للنشر، القاهرة، 1987.
- 7) الرماحي نواف محمد عباس ، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 8) الشاهد سمير محمد ، حماد طارق عبد العال ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 2000.
- 9) الساعي مهيب، وهي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ – علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.
- 10) الصبان محمد سمير ، إبراهيم حسن إبراهيم، أصول المراجعة الخارجية- المفاهيم العلمية والإجراءات العلمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 11) الصحن عبد الفتاح ، تصحيح الأخطاء- أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية، 1989.
- 12) القاضي حسين ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 13) المنور أحمد محمد، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 14) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 15) الوديان سامي محمد ، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
- 16) الوقاد سامي محمد ، محمد لؤي، تدقيق الحسابات (1)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
- 17) بوتن محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 18) حجازي محمد عباس ، مسؤولية المراجع عن الأخطاء – المراجعة وأصولها العلمية والممارسة الميدانية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1982.
- 19) جربوع يوسف محمود ، مدى مسؤولية مراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين ، فلسطين، 2004.
- 20) جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
- 21) خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007.
- 22) راغب الخطيب خالد وآخرون، دراسة متقدمة في التدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009.
- 23) رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف ، وآخرون، علم التدقيق الحسابات العلمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011.
- 24) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 25) زاهرة عاطف، سواد توفيق ، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- 26) ساعي مهيب ، وهي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ - علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.
- 27) سامح محمد رضا أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض السعودية، 2010.
- 28) شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.
- 29) شوقي عطا الله محمود ، مسؤولية المراجع - بحوث في المراجعة، مكتبة الشباب، مصر، 1983.
- 30) عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2007.
- 31) فلاح المطارنة غسان، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006.
- 32) محمد سمير الصبان محمد سمير ، نصر علي عبد الوهاب ، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، تانيس سابقاً، 2002.
- 33) محمد عباس الرماحي نواف، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 34) مطر محمد ، السويطي موسى ، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.
- 35) مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007.
- ❖ الرسائل و الأطروحات :
- 1) بوعزة مروة ، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية "دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2014.
- 2) حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008.
- 3) مصطفى الحلو شرين ، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، غير منشورة، الجامعية الإسلامية، غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فلسطين، 2012.
- ❖ الدوريات والمجلات :
- 1) عباس يونس أكبر وآخرون، نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية "دراسة تحليلية للمعايير والتدقيق المعتمدة"، مجلة الباحث للدراسة والاقتصاد، العدد السادس وثمانون، العراق، 2011.
- 2) خليل إبراهيم الحسني هدى ، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011.
- ❖ التقارير والقوانين :
- 1) الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- 2) الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي و المحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 63، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 29 يونيو 2010.
- 3) الجريدة الرسمية، قانون 10-01، المادة 27، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق ل 11 يوليو 2010.
- 4) الاتحاد الدولي للمحاسبين، الأخطاء والغش - الأدلة الدولية للمراجعة، المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1989.
- 5) الاتحاد الدولي للمحاسبين، اكتشاف الأخطاء - المعايير الدولية للمراجعة، المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.
- 6) الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الفقرة أ - 11، مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، 2007.

- 7) الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق و التأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"- المعيار التدقيق الدولي رقم 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق، 2007 .
- 8) الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق و التأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"- المعيار التدقيق الدولي رقم 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق، 2003.
- 9) الاتحاد الدولي للمحاسبين، الغش والمخالفات الأخرى- أصول التدقيق، المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1989.

❖ الملتيقيات والمداخلات :

- 1) ختماني بدر الزمان ، سويسي هوري ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29- 30 نوفمبر 2011.
- 2) عابي خليفة ، سردوك فاتح ، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)، مداخلة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013.
- 3) مرزاقه صالح ، القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ.

❖ المراجع الأجنبية :

الكتب :

- 1- Alain Burlaud et autres, comptabilité et audit, éditions Foucher, 2008.
- 2- Boynton, W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G, Modern Auditing, John Wiley and Sons Inc., USA, 2006 .
- 3- Leonard w. vona, **Fraud risk assessment building a fraud audit program**, USA, 2008.
- 4- Sikka, P, Puxty, T., Willmott, H., and Cooper, C, Eliminating the Expectation Gap, Certified Accountants Educational Trust, The Chartered Association of Certified Accountants, London, 1992 .

مواقع :

أطلع عليه بتاريخ 25.03.2015 www.almohasbi.com/2009/10/fraud-and-auditor.html

جامعة حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموسم الجامعي 2015 // 2016

التخصص: تدقيق محاسبي

الاستبيان

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة إحصائية حول موضوع " مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية "، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الماستر في مجال تدقيق محاسبي في جامعة الوادي، لذلك نرجو منكم التفضل والإطلاع على هذه الاستبانة والإجابة على أسئلتها بكل دقة وموضوعية من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل ونؤكد لكم حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم و أنها تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ولكم منا جزيل الشكر .

الطالب : جمال منصر

أولا : الخصائص الديمغرافية للعينة

1. الوظيفة : ☐ أستاذ ☐ مساعد مراجع ☐ محاسب معتمد

☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي

2. المؤهل العلمي : ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دراسات عليا

☐ شهادات مهنية

3. التخصص العلمي :

☐ دراسات محاسبية ☐ مالية المؤسسة ☐ تدقيق محاسبي

4. الخبرة المهنية : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

ثانيا : أسئلة الدراسة

المحور الأول :

يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والأخطاء

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتوفر لدى مراجع الحسابات المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ .					
02	تعمل مكاتب المراجعة على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية المراجعة حسب معايير المراجعة الدولية .					
03	يعمل مكتب المراجعة على تدريب مراجع الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقا للمعايير المراجعة الدولية .					
04	يحرص مكتب المراجعة على اهتمام بتطوير أداء المراجعين لرفع من كفاءتهم المهنية .					
05	يوجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقا للمعايير و المتطلبات المهنية .					

المحور الثاني :

يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية المهنية والتأديبية عند ممارسته الشك المهني مما يؤدي لوجود عمليات الغش .					
02	توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام مراجع الحسابات لأدائه المسؤولية المهنية .					
03	يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة .					
04	تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية .					
05	عند فشل المراجع في اكتشاف التضليل فإنه يجب مساءلته قانونيا .					

المحور الثالث :

تتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يبدل المراجع جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش .					
02	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش بعد صدور التقرير، يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة و الطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة .					
03	وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعبات في القوائم المالية .					
04	يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المراجع لمعرفة مصداقية القوائم المالية .					
05	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة .					

شكرا على تعاونكم معنا.

موضوع مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية ليس بموضوع حديث ولكن نال قدراً كبيراً من اهتمام العديد من الباحثين في مجال المراجعة ومن خلال دراستنا لعينة من مكاتب المراجعة والمتمثلة في مكاتب محافضي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وخبراء المحاسبين وعينة من أساتذة أكاديميين حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية ومن خلال هذه الإشكالية حاولنا معرفة مدى إدراك مراجع الحسابات بأهم المسؤوليات التي تواجهه عند تأدية مهامه وهل مراجع الحسابات هو الوحيد الذي يتحمل مسؤولية الكشف عن الغش والأخطاء.

حاول من خلال هذه الدراسة الإمام بحوثيات الموضوع الذي تناولناه من خلال ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي وكان ذلك انطلاقاً من فرضيات التالية وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:

اختبار الفرضيات :

❖ **الفرضية الأولى :** يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والخطأ .
حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الأول من الاستبيان وتم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين جزئيتين :

- H_{10} : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والخطأ .
- H_{11} : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والخطأ .
- وفي أخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الجزئية H_{10} حيث نستنتج أن المراجع الحسابات يلتزم بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والخطأ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

❖ **الفرضية الثانية :** يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش والخطأ .

حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الثاني من الاستبيان وتم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين جزئيتين :

■ H_{20} : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش والخطأ.

■ H_{21} : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش والخطأ .

وفي أخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الجزئية H_{20} ، حيث نستنتج أن مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش والخطأ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

❖ **الفرضية الثالثة :** تتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الثالث من الاستبيان وتم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين جزئيتين :

■ H_{30} : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

■ H_{31} : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين والاكاديميين حول توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

وفي أخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الجزئية H_{30} ، حيث نستنتج أنه تتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والأخيرة .

نتائج الدراسة :

✓ المرجع الحسابات ليس مسؤولاً عن اكتشاف الأخطاء رغم المسؤولية المدنية والجزائية ،لأن هاتين الأخيرتين لا تنعقد إلا عند حصول إهمال أو تقصير من جانب مراجع الحسابات في أداء واجباته المهنية.

✓ عندما يقدم مراجع الحسابات تقريره فهو غير ملزم قانونياً بإجراءات جديدة بعد ذلك عند اكتشاف الأخطاء .

✓ يبدي مراجع الحسابات رأيه السلبي عند اكتشافه حالات الغش والأخطاء الجوهرية في التقارير المالية .

✓ تكمن مسؤوليات مراجع الحسابات في تأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الغش و الأخطاء الجوهرية.

✓ ضرورة ممارسة الشك المهني والاحتياط بالحذر المهني وبذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق أغراض المراجعة.

✓ عندما يقدم المراجع تقريره فهو غير ملزم قانونيا بإجراءات جديدة بعد ذلك عند اكتشاف الأخطاء .

توصيات واقتراحات الدراسة :

بناء على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية :

- الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجع الحسابات وتطوير أدائهم بشكل مستمر .
- تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات بشكل دقيق مع وضع قواعد وضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية .
- وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب المراجعة لتحسين من مستوى أدائهم .
- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المراجع بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقرير المالية .

آفاق الدراسة :

بعد محاولة الإمام بجوانب موضوع مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف الغش والأخطاء في القوائم المالية، نأمل أننا قد ساهمنا في إثراء ولو جزء بسيط من هذا الموضوع ورغم ذلك يبق الموضوع محل دراسة يستحق المزيد من البحث والدراسة ونذكر منها :

- ما مدى توفيق المراجعة في الجزائر مع المعايير المراجع الدولية .
- دور الشك المهني في عملية المراجعة مما يزيد من فعالية المراجعة .
- إلى أي مدى يمكن للمراجع الحسابات الحد من الغش الخطأ .

تمهيد:

يقوم مدقق الحسابات بأداء خدمات مهنية لمجتمع الأعمال ومع تطور المهنة ازدادت خدمات مدقق الحسابات بدرجة كبيرة وأصبح يُقدم خدمات منها تدقيق القوائم المالية، وتصميم أنظمة المعلومات، وتقديم خدمات ضريبية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، ومع زيادة الوعي المالي والاستشاري ونمو حجم العمليات التي يحصل عليها المدققون، تعرض مدققو الحسابات لأنواع عدة من المساءلات القانونية وحكم عليه بالتعويض.

وأدى تعميق الوعي لدى مهنة تدقيق الحسابات حول مسؤولية إصدار معايير للاحتكام إليها، ولحماية الأطراف التي قد يلحقها ضرر من جراء ارتكاب مدققي الحسابات الإهمال والتقصير في أداء واجباتهم ومخالفاتهم لقواعد السلوك المهني .

وعلى هذا أساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

❖ **المبحث الأول :** مسؤولية المراجع الحسابات في اكتشاف الغش و التقرير عنه .

❖ **المبحث الثاني :** مسؤولية إدارة المنشأة وكيفية مواجهة المراجع تزوير إدارة.

❖ **المبحث الثالث :** الدراسات السابقة .

المبحث الأول : مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الغش وتقرير عنه

فمدقق الحسابات شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها، ولها أداة سلوك نهائية ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه أن يؤدي عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين، ويكون مستندا على حكمه المهني، ويتوقع منه أن يؤدي عمله بجودة تضاهي أعمال الآخرين، وإذا كان الضرر مصحوبا بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها، فقد يحكم عليه بالغرامة أو السجن أو كليهما)

المطلب الأول : مسؤولية مراجع الحسابات القانونية

الفرع الأول : المسؤولية المدنية

إن المراجع مسؤول اتجاه الشركة واتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بمؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء أو تقصير، غير أنه لا بد من إثبات الضرر أو التقصير بصفة مباشرة أو غير مباشرة¹ وتصنف إلى نوعين :

أولا : مسؤولية المراجع القانونية اتجاه عملائه

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد أصلا على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوبا ومشتملا على حقوق وواجبات كل من الطرفين، ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابة، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد². وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب، ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

❖ أركان المسؤولية التعاقدية:

1. أن يكون هناك التزام بين الطرف المدقق سواء في العقد أو في القانون.
 2. أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
 3. أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرارا بالعميل ويجعله يستحق تعويضا عن ذلك. ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام العقد، أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه، ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية ويحدد له الحدود الذي سيعمل المدقق في إطارها (مسؤولية تعاقدية).
- وقد يشترك العميل ذاته في حدوث إهمال المدقق في الفشل في بذل العناية الكافية أو الأداء المناسب لواجباته، وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعا قانونيا عن إهماله³.

¹ Alain Burlaud et autres, comptabilité et audit, éditions Foucher, 2008, P : 594.

² هدى خليل إبراهيم الحسني، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011، ص : 292 .

³ هدى خليل إبراهيم الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 293 .

ومن الوسائل التي يلجأ إليها المدقق في الدفاع عن إدعاءات العميل بالإهمال فإنه يتم تحديد مسؤولية المدقق ونطاق تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط وخطاب التمثيل.

وخطاب الارتباط هو خطاب موجه من المدقق إلى عميله، يحدد فيه مسؤولياته ومسؤوليات العميل في آن واحد، أما خطاب التمثيل فهو خطاب من العميل إلى المدقق يوضح بأن المسؤولية الأولية للتمثيل العادل للقوائم تظل مع الإدارة وليس للمدقق.

ثانيا : مسؤولية المراجع تجاه الغير :

وهي المسؤولية التي تنشأ تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد، والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعا أصيلا، أو بشكل غير مباشر. وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض أنه توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الأدبيات أن مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث فيه خلاف، فقد يكون الطرف الثالث مستفيدا أساسيا من البيانات المالية، أو مستفيدا غير أساسي، أما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بأنه يستخدم البيانات المالية، أما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف غير المسمى من بداية عملية التدقيق¹.

فأحيانا يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفا ثالثا سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال، إعلام المدقق بأن البيانات المحاسبية المدققة من قبله ستعرض على شركة أخرى لغرض الشراء، أو تقدم لأحد البنوك من أجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فإن المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة تجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي، والإهمال الجسيم، والغش، كما هو الأمر بالنسبة للعميل².

ومن الواضح أن مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي يعد تقريره بشأنها أو الذين يستخدمونها في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لن يتعاقد بطريقة مباشرة معهم، على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن المدقق يعتبر مسؤولا أمام الغير عن الغش أو الإهمال الجسيم الذي يرقى مرتبة الغش، ويعتبر مسؤولا إذا كان يعلم بأن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الاعتماد عليها، ولكن لا يعتبر مسؤولا من قبل الغير في غير هذه الأحوال.

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

¹ Boynton ,W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G, Modern Auditing, John Wiley and Sons Inc., USA, 2006 .

² علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، جامعة الأردنية، 2009، ص : 86 .

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيتها التعاقدية والتقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب أن تتوافر أركان هي¹:

❖ أركان المسؤولية التقصيرية :

1. حصول إهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباتها المهنية .
2. وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق .
3. رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير، وبين إهمال وتقصير مدقق الحسابات.

الفرع الثاني : المسؤولية تأديبية

يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية، وحسب القانون رقم 01-10 يتحمل محافظ الحسابات والخير المحاسبي والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية عن مخالفتهم أو تقصير تقني أو أخلاقي في قواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، وتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء و العقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم وتمثل العقوبات فيما يلي² :

(الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت 6 أشهر، شطب من الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات) .

إذا لم يتوفر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهني³ .

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي: الإنذار . والخصم من المرتب مدة لا العلاوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش، أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو من بعض المعاش أو المكافأة⁴ .

❖ أركان المسؤولية التأديبية :

لا تقوم إلا بتوافر ركنين مادي ومعنوي⁵ :

• الركن المادي :

ويتمثل في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من المدقق فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني، فلا يمكن مساءلته تأديبياً وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي . والمهني، ولو لم يقع ضرر فعليته يترتب عليه مسؤولية تأديبية وعلى ذلك فإن الضرر ليس ركناً في المسؤولية التأديبية بخلاف المسؤولية المدنية .

¹ محمود شوقي عطا الله، مسؤولية المراجع - بحوث في المراجعة، مكتبة الشباب، مصر، 1983، ص : 183 .

² الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-10 يتعلق بمهنة الخير المحاسبي و المحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 63، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 29 يونيو 2010، ص : 10 .

³ نواف محمد عباس الرواحي، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص : 95 .

⁴ محمد سمير الصبان، إبراهيم حسن إبراهيم، أصول المراجعة الخارجية - المفاهيم العلمية والإجراءات العلمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص : 167 .

⁵ نواف محمد عباس الرواحي، مرجع سبق ذكره، ص : 96 .

• الركن المعنوي :

لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبياً بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة، ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائماً متعمداً فهو قد يكون عمدي أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفاً مشدداً عند تقدير العقوبة.

الفرع الثالث : المسؤولية الجنائية

قد يتعرض مراجع الحسابات إلى المسؤولية الجنائية في أداء عملية المراجعة¹، وذلك إذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي أو المعنوي إلى نطاق الإضرار بالمجتمع وهي عقوبة يحددها المشرع لكل جريمة وعلى مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد الشك من خلال إبلاغ كافة الأطراف عن الخطأ أو الغش المكتشف، يتحمل مراجع الحسابات العقوبات عن كل تقصير يلتزم قانوني .

نلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية - بخلاف المسؤولية المدنية² - لذلك نجد أن مراجع الحسابات نفسه مسؤولاً جنائياً عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية :

• تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة .

• عدم احترام سر المهنة .

الفرع الرابع : المسؤولية المهنية:

إنّ مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه، وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبيده من آراء وما يعده من تقارير.

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مدقق الحسابات بتدقيقها هي المسؤولية الرئيسية عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء مدقق الحسابات من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مدقق الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية اجتماعية، يحددها إدراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

¹ يونس عباس أكبر وآخرون، نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية " دراسة تحليلية للمعايير والتدقيق المعتمدة"، مجلة الباحث للغدارة والاقتصاد، العدد السادس وثمانون، العراق، 2011، ص : 48 .

² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، تانيس سابقاً، 2002، ص : 134 .

وتتركز مسؤولية مدقق الحسابات ومسؤولية تدقيق الحسابات المهنية في النواحي التالية:

1- المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء¹:

من الأخطاء الواجبة على مدقق الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي:

- ✓ أخطاء دفترية، أو حسابية، وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في كتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها.
- ✓ أخطاء فنية، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها، بطريقة سليمة أو عدم تفهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفترية أو الجهل بهذه القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة هذه العمليات.
- ✓ أخطاء إجرائية، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي مثلاً.

2- المسؤولية المهنية في اكتشاف المخالفات النظامية :

تمثل هذه المخالفات النظامية في نوعين من المخالفات وهي²:

1-2. المخالفات المالية والمحاسبية :

- هي المخالفات ذات الطبيعة المالية أو الحسابية، ومن أمثلتها ما يلي:
- مخالفة إجراءات صرف بعض المبالغ أو النفقات وعدم الالتزام بها.
- تجاوز مبالغ معينة عن الحد المسموح به للصرف في مجال ما.
- الخطأ في تسجيل المبالغ المعينة زيادة أو نقصان.
- الخطأ في توجيه المحاسبي داخل السجلات والدفاتر لبعض العمليات.
- مخالفة إجراءات مالية خاصة بالشراء أو البيع أو الإنتاج، أو التمويل.
- مخالفة إجراءات بعض المناقصات أو المزايدات لغرض ما.

2-2. المخالفات القانونية للنظام العام للدولة :

هي المخالفات التي تتعلق بمختلف القوانين التي تحكم طبيعة العمل في الشركات أو المؤسسات موضوع

تدقيق الحسابات ومنها ما يلي:

- مخالفة القانون للنظام الداخلي في الشركة
- مخالفة اللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة

¹ سامي محمد الوديان، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص: 60 - 61 .

² رأفت سلامة محمود، يوسف أحمد، وآخرون، علم التدقيق الحسابات العلمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011، ص: 191 .

- مخالفة بنود عقد تكوين الشركة أو أي أطراف أخرى.

- مخالفة القانون المنظم للنشاط المعين أو الصناعة المعنية على مستوى القطاع أو الوزارة.

- مخالفة القانون العام على مستوى الدولة¹.

المطلب الثاني : طبيعة مسؤولية مراجع الحسابات

يمكن تلخيص مسؤوليات المدقق بما يلي²:

1. أن يقوم بتصميم ثم تقويم إجراءاته في إطار ما يكفي لاكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة والعادلة للقوائم المالية.

2. الحصول على تأكيد كاف (بتطبيق الإجراءات التي تتفق مع معايير التدقيق) بأن الأخطاء والمخالفات التي يمكن أن تترك آثارا جوهرية على القوائم المالية لم تحدث أو أنها كانت قد حدثت تكون قد صححت وإلا تم إظهار آثارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية.

3. أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن القوائم المالية المعيار المطلوب لتقويم مثل هذه العناية هو مستوى العناية المبذول من قبل المدقق على قدر معقول من الكفاءة ويتماشى مع معايير التدقيق والمحاسبة السارية المفعول.

4. إن مسؤولية المدقق عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقد عندما يكون واضحا أن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما.

5. الغش الذي يرتكب خلال الفترة التي غطها التدقيق ويكتشف في وقت لاحق لا يعد قرينة على إهمال المدقق، فالمدقق لا يضمن إذا كان الفحص قد تم بمهارة وحرص مهني وفقا لمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما، وبالتالي فقد أوفى التزاماته التي تنطوي عليها المهمة .

ولإيضاح موقف المدقق نفترض أن مكتب التدقيق قام لأول مرة بتدقيق حسابات العميل، وقدم تقريرا يُبين أن القوائم المالية تعطى صورة صادقة عادلة عن المركز المالي ونتائج العمليات وبعد عدة أشهر اكتشف العميل أن أحد موظفي الشركة كان يقوم باختلاس أموال الشركة منذ سنوات، وكان يخفي جرمته عن طريق إجراء قيود وهمية في السجلات المحاسبية، وبفرض أن العميل اتهم المدقق بالإهمال موضحا أن جزءا كبيرا من الخسائر حدثت منذ تاريخ تدقيق المدقق وأن الخسائر التي حدثت مؤخرا كان من الممكن تجنبها لو لم يخفق المدقق في اكتشاف عدم انتظام السجلات المحاسبية³.

وبناء عليه يمكن طرح السؤال التالي:

¹ رأفت سلامة محمود، يوسف أحمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 191 .

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، الغش والمخالفات الأخرى- أصول التدقيق، المجتمع لعربي للمحاسبين القانونيين، 1989، ص : ص : 47- 48 .

³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص : 48 .

هل إخفاق المدقق في اكتشاف الغش يعد قرينة على إهماله؟ ولتوضيح ذلك فإنه من المعلوم أن المدققين لا يضمنون دقة القوائم المالية دائما، بل يدلون برأيهم فقط في عدالة القوائم المالية، وبالإضافة إلى ذلك فإن المدققين لا يقومون بمراجعة تفصيلية كاملة لجميع السجلات والعمليات، وأن القيام بهذا العمل ينطوي عليه تكاليف باهظة لا تبررها الأحوال العادية، فحص المدقق والذي ينطوي على دراسة وتقييم نظام العمل للرقابة الداخلية، مدى وطبيعة الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق تحدد وفقا لنقاط الضعف والقوة التي يتم اكتشافها في نظام الرقابة الداخلية للعميل، إذا تم اختيار إجراءات التدقيق وتوجيهها بصورة جيدة فإن النتائج التي يصل إليها المدقق، يجب أن تكون سليمة بصفة عامة، ومع ذلك فإنه لن يكون هناك تأكيد مطلق بأنه لا يوجد غش في العمليات التي لم تشملها اختبارات المدقق، كما أن هناك احتمال بأن تكون المستندات التي تم التلاعب فيها مزيفة بمهارة، أو أن عدم الانتظام قد تم إخفاؤه بخدق شديد، بحيث يصعب اكتشاف الغش حتى مع تطبيق أساليب التدقيق التي تلقى قبولا عاما.

وعندما يقوم المدقق بالفحص وفقا لمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما لا يكون المدقق مسؤولا عن الإخفاق في اكتشاف الغش، خلال عملية الفحص يجب أن يعتمد المدقق على تقديره الشخصي ومقدرته المهنية على الحكم على الأمور في تحديد الإجراءات التي تستخدم ومدى الاختبارات التي تتم.

ونظرا لأن هناك قرارات صعبة وفنية كثيرة يجب أن يتخذها المدقق، فإنه قد تحدث بعض الأخطاء في الحكم على الأمور، والمدقق الذي يعمل بإخلاص ويبدل العناية المهنية الواجبة ودرجة المهارة التي تستخدم عادة في مهنة التدقيق، فإن الخطأ في الحكم على الأمور أو في التقدير الشخصي لا يعتبر إهمالا¹.

والخلاصة أن العميل يمكنه استعادة الخسائر التي تنشأ عن إخفاق المدقق في فإن كل مدقق يجب أن يكون متيقظا باستمرار لاكتشاف قرائن عن غش محتمل له قيمة مادية كبيرة، كما يجب أن يناقش النتائج مع العميل أو مجلس الإدارة عندما يواجه مشكلات معينة.

ويجب على المدقق أيضا عند قيامه بالفحص المعتاد للقوائم المالية أن يكون مدركا لإمكانية حدوث غش فقد تكون القوائم المالية مضللة نتيجة لاختلاس أو ما يماثله من أمور غير منتظمة أو سوء عرض مقصود من جانب الإدارة أو كلاهما معا.

المطلب الثالث : مسؤوليات وواجبات المراجعين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي

يدور نقاش مستمر حول طبيعة المسؤوليات وحدودها ومدى تحمل المدقق مسؤوليات اتجاهها، والتي عادة تكون ذات علاقة بالبيئة التي يعمل بها المدققون، أما بالنسبة للبيئة التي يعمل بها المدققون، فإن مسؤوليات المدقق تتأثر بظهور حالات الفشل المؤسسي، إلى جانب نظرة المجتمع لعمليات التدقيق والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها المجتمع من المدققين والمنظمين للمهنة، فبينما نجد المدققين والمهنة يقفون موقف المدافع عن المدقق حول مسؤوليات

¹ محمد عباس حجازي، مسؤولية المراجع عن الأخطاء - المراجعة وأصولها العلمية والممارسة الميدانية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1982، ص : ص :

وواجبات المدققين كما يتصورونها ويفهمونها، فإن موقف الجهات الأخرى مغاير لذلك تماماً، فنجد أن بقية الفئات المهمة بعملية التدقيق تنظر إلى المدقق نظرة الناقد الداعي إلى التغيير وتطالب بتحميل المدققين المسؤولية الكاملة عن الفشل¹.

غير أن ذلك يخالف وجهة النظر المهنية والتي تعبر أن مسؤولية المدقق هو القيام بإجراء فحص انتقادي منظم للبيانات المالية بمهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة، ويعتبر هذا الرأي حصيلة ما توصل إليه، وله إثارة على كافة الأطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية، خاصة إذا ما قام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها، وبذل العناية المهنية الكافية وضمن تقريره الحقائق والناتج التي توصل إليها، وبالتالي يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم وأعفى نفسه من المسؤولية، وبخلاف ذلك فإنه يتعرض للمساءلة من الجهات المختلفة التي تتأثر بعمله أو التي لها سلطة الرقابة عليه تبعاً للقاعدة العامة في القانون التي تلزم كل من أحدث ضرراً للغير بالتعويض².

المبحث الثاني : مسؤولية إدارة المنشأة وكيفية مواجهة المراجع تزوير إدارة

لقد أبدت سائر التشريعات المعمول بها في دول العالم سواء المحلية والإقليمية والدولية أن مسؤولية اكتشاف الغش لا تنحصر على مراجع فقط بل إدارة المنشأة هي المسؤولة أيضاً .

المطلب الأول : كيف يواجه مراجعو الحسابات تزوير على صعيد الإدارة

يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عملياً اكتشاف عمليات الاحتيال التي تقوم بها إن شاءت إدارة المشروع العليا، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المدقق فإنه يستحيل عليه، إلا بجهود معينة وبكلفة مرتفعة ووقت طويل، أن يكتشف ذلك.

ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدى رجال المال والأعمال، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا ن التلاعب إذ أنه من مبررات وجودها واستطاعت إحدى شركات التدقيق في العالم أن تتوصل إلى أساليب جديدة ترشد المدقق إلى الحالات المتعددة التي قد تستغل بالاحتيال وهي³:

- اعتماد المصادر الخارجية في جمع المعلومات عن الصفقات الضخمة التي بها شركة معينة، وألا يعتمد المدقق على المعلومات التي تقدمها لها الإدارة فقط.
- التدقيق في العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة متعامل معها، هذه العمليات التي إذا أضيفت واحدة إلى الأخرى، تشكل مؤشراً هاماً بالنسبة لنتائج الشركة المالية.

¹ Sikka, P., Puxty, T., Willmott, H., and Cooper, C, Eliminating the Expectation Gap, Certified Accountants Educational Trust, The Chartered Association of Certified Accountants, London, 1992 .

² علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء معايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، 2009، ص : 72- 73 .

³ عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2007، ص : 91 .

- التدقيق الحذر في تواريخ "حفلات رأس السنة". كما يسمونها. أي الصفقات المسجلة قرب نهاية العام المالي أو في نهاية الفصل المالي.
 - في حال وجود صفقات لم يعلن عنها مخبأة تحت صفقات معلن عنها، يطلب المدققون من الإدارة العامة للشركة المعنية المصادقة على جميع الصفقات المهمة، أما إذا كان أعضاء مجلس إدارة الشركة هو المديرون أنفسهم فيستحسن أن يطلب المدققون تدخل القانون.
 - مقارنة الصفقات المتعلقة بالإدارة بصفقات تشبهها قام بها فريق منافس آخر.
 - أما بالنسبة للشركات التي تستبدل محاسبيها بين حين وآخر، أو الشركات التي تعتمد على شرطي تدقيق معا، فيجب أن يتم تعاون وثيق بين أعضاء الشركتين لكشف نسبة تدخل الإدارة في أعمال التدقيق.
- وهناك 99% من حالات الاحتيال هذه تنتج عن خطأ لم تقصده الإدارة، وأن الحالة المفردة الأخيرة 1% تشكل وحدها العقبة التي تواجهها الأسواق المالية، والتي يتورط فيها مديرو الشركات، وشركات تدقيق مجازة كثيرة، والتي تحظى بهذا الاهتمام من قبل مدققي الحسابات والهيئات القضائية.

المطلب الثاني : مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود أخطاء وغش في القوائم المالية

لقد أبدت التشريعات المعمول بها في دول العالم سواء المحلية والإقليمية والدولية أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن الأخطاء، والغش والتلاعب الموجودة بالقوائم المالية، كما أنها تضمن خلوها من الأخطاء والغش المادية وغير المادية، كما تضمن دقتها وعدالتها وصحة الحسابات التي تحتويها القوائم المالية¹.

إن مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ تقع على عاتق الإدارة، وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة، ولنظام الرقابة الداخلية، إن تطبيق هذه النظم يقلل ولكنه لا يلغي إمكانية حدوث الغش أو الخطأ.

يعيد الدليل تأكيد المبدأ الأساسي بأن المسؤولية الأساسية بشأن منع واكتشاف الأخطاء والغش تقع على الإدارة فالواجب التعاقدى وأعضاء مجلس الإدارة هو بذل العناية في إدارة المنشأة بكفاءة وعليه فهم مع غيرهم من المديرين المسؤولين عن ممارسة المهام الحماية اللازمة للأصول الموجودة تحت إدارتهم، ولذا من المناسب للمدقق أن يذكر الإدارة بمسؤولياتها عن الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية مع ضوابط مناسبة لمنع الأخطاء والمخالفات والكشف عنها.

ويمكن للمدقق تذكير الإدارة بما سبق إما بواسطة خطاب التعيين أو من خلال خطاب موجه للإدارة أو بأس وسيلة أخرى.

¹ يوسف محمود جربوع، مدى مسؤولية مراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين، فلسطين، 2004، ص: 85.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن للمدقق أن يطلب من الإدارة تزويده بمعلومات مفصلة عن أية مخالفات تصل إلى عملها خلال فترة التدقيق¹.

المطلب الثالث : الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال غش أو خطأ

عندما يدل تطبيق إجراءات التدقيق المصممة وفقاً لتقدم المخاطر على احتمال وجود غش أو خطأ، على المدقق أن ينظر في تأثيرها المحتمل على البيانات المالية، وإذا اعتقد المدقق أن هذا الغش أو الخطأ قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية، فعليه القيام بتطبيق إجراءات تدقيق معدلة أو إضافية مناسبة. ويعتمد مدى خطورة هذه الإجراءات الإضافية أو المعدلة على حكم المدقق بالنسبة لما يلي²:

- 1- أنواع الغش أو الخطأ المحتملة .
 - 2- احتمالات وقوع الغش أو الخطأ .
 - 3- احتمال وجود تأثير مادي على البيانات المادية لنوع معين من الخطأ أو الغش.
- لا يستطيع المدقق أن يفترض أن حالة وقوع الخطأ أو الغش هي حالة منفردة ومنعزلة إلا إذا دلت الظروف بوضوح خلاف ذلك، على المدقق إذا لزم الأمر أن يعدل من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عمله الأساسية : إن القيام بإجراءات معدلة أو إضافية يساعد المدقق عادة في تأكيد أو استبعاد الشك بوجود غش، أو خطأ نتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية فعلى المدقق مناقشة هذا الأمر مع الإدارة، أن ينظر فيما إذا تم إظهاره بصورة مناسبة أو تصحيحه في البيانات المالية، كما أن المدقق يجب أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لذلك على تقريره.

على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار دلالات الغش أو الخطأ الجوهرية على الأمور الأخرى المتعلقة بالتدقيق وأن يعيد النظر في تقدير المخاطر وصحة إقرارات الإدارة في حالة وجود غش أو خطأ لم يتم اكتشافه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية ولم يتم الإفصاح عنه في إقرارات الإدارة، إن دلالات اكتشاف حالات معينة من الغش أو الخطأ من قبل المدقق تعتمد على علاقة ارتكاب أو إخفاء الغش أو الخطأ بإجراءات الرقابة المحددة ومستوى الإدارة والموظفين ذوي العلاقة.

فإذا وجد المدقق مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال فعلى المدقق أن يقوم بما يلي³:

- 1- التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي الخطأ أو الاحتيال.
- 2- التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
- 3- التأكد من أنه قد جرى معالجة الاحتيال والإفصاح عنه.

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين، الأخطاء والغش - الأدلة الدولية للمراجعة، المجتمع لعربي للمحاسبين القانونيين، 1989، ص : 32 .

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، اكتشاف الأخطاء - المعايير الدولية للمراجعة، المجتمع لعربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص : 17 .

³ مهيب ساعي، وهي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ - علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص : 56- 57 .

- 4- عندما يرتبط الخطأ أو الاحتيال بأحد أفراد الإدارة، على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق.
- 5- على المدقق أن يبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية :
 - إذا اعتقد بوجود الاحتيال، بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات الحسابية.
 - إذا ثبت وجود خطأ مادي أو احتيال.
 - تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبت القوانين لذلك.
- ويرى الباحث أنه في حالة اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية يجب أن يكون التبليغ لأعلى جهة في الإدارة أو مستوى إداري أعلى من المستوى الإداري الذي حصل عنده الخطأ أو الغش.
- المطلب الرابع : مسؤوليات مراجع الحسابات عن عدم اكتشافه الغش بعد صدور تقريره**
- لا يوجد إلزام قانوني على مراجع الحسابات للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بالغش قبل صدور تقريره في هذه الحالة يجب عليه أن¹ :
 - يطلب من إدارة المؤسسة بإبلاغ كل من يتأثر بهذا التحريف .
 - القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره .
 - في حالة رفض المؤسسة فإنه يقوم بالإفصاح المطلوب لمنع الاعتماد على تقريره وإعلام الجهات الرقابية التي تخضع المؤسسة لسلطتها .
 - إعلام الأطراف الثالثة (مستخدمي القوائم المالية) .
- ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المراجع أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي :
- 1- إخبار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية.
- 2- إخبار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً.
- 3- إخبار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجود عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً.

¹ هدى خليل إبراهيم الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 20 .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

وسيتم التعرف في هذا المبحث على أهم الدراسات باللغة العربية و الأجنبية

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

✓ دراسة :

شيرين مصطفى الحلو، مذكرة ماجستير بعنوان : المسؤولية المهنية لمدقي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية "دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"، منشورة، غزة، 2012 .

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وذلك من خلال معرفة مدى التزام مدقي الحسابات لمسؤولياتهم المهنية ومدى قدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة .

ومن أجل معالجة الموضوع اعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي و استخدام أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبيان وقد شملت عينة الدراسة مكاتب التدقيق في قطاع غزة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت تصميم استبيان لجمع البيانات الخاطئة بموضوع الدراسة وقد تم تقسيمه إلى قسمين القسم الأول شمل المعلومات العامة و اقسام الثاني مجالات الدراسة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وأستخلص منها ما يلي :

التزام مدقي الحسابات بتدقيق القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ويتوفر لدى مدقي الحسابات المزاوئين للمهنة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات و التلاعبات في قوائم المالية .

✓ دراسة :

محمد بشير غوالي، مقال علمي بعنوان : دور المراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013 .

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجع الخارجي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف كل المخالفات الغير قانونية في القوائم المالية لإعطاء تأكيدات مطلقة حول صحة وموثوقية القوائم المالية لمستخدميها، حيث استند الباحث في دراسته على شق أدبي يتم فيه استقرار موضوع المراجعة والمشكلات المرتبطة بها وشق يتم فيه استخدام المنهج الوصفي التحليلي .

لذلك فإن الباحث اعتمد في دراسة على أخلاقيات مهنته المراجعة ثم مسؤوليات المراجع والضغطات التي يتعرض لها المراجع عند أداء مهنته، وقد تم تصميم استبيان اشتمل على مجموعة من المحاور الخاصة بمجال الدراسة وتم توزيعها على عينة من المكاتب المراجعة والمحاسبة في الجزائر وقد خلص لعدة استنتاجات أهمها :

- الغالبية العظمى من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن دور المراجع لا يختلف عن دور الشرطين، ففي نظرهم أن المراجع الذي لا يكتشف الأخطاء والعيوب لا داعي لوجوده في المؤسسة .
- وجود تفاوت في درجة إدراك المجتمع المحاسبي والمراجعين المسؤوليات الملقاة على مراجع الحسابات من جهة وما يوفره من جهة للمجتمع .

✓ دراسة :

حسين أحمد دحدوح، مقال علمي بعنوان، مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافها، مجلة الباحث، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 22، العدد الأول 2006 .

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل الإصدارات المهنية المتعلقة بمسؤوليات مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية .

ومن أجل معالجة هذا الموضوع استند الباحث في هذه الدراسة على أسلوب استقرائي وأسلوب وصفي تحليلي، واعتمد على تصميم استبيان لمعالجة الموضوع فشملت عملية المسح على عينة من مكاتب مراجعي الحسابات وعينة أخرى لمدري شركات مساهمة في المملكة الأردنية، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والعوامل المرتبطة بمراجعي الحسابات و المؤسسة والإدارة لتكمن المشكلة في عدم وضوح المسؤولية بخصوص الغش لذلك، فقد خلص الباحث لعدة نتائج أهمها :

- عوامل مرتبطة بمراجع الحسابات في اكتشاف التضليل وذلك الكفاءة المهنية وفهم المراجع لمسؤولياته واستغلال المراجع ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه والتخطيط الجيد لعملية المراجعة .
- كفاية الضوابط الرقابة الداخلية .
- أمانة الإدارة ونزاهتها .
- كفاءة المؤسسة ووجود هيكل تنظيمي واضح .

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية¹

✓ دراسة :

Joe Sammut, Are Public Compny Auditors Complicit in Financil Statement Frand, Mis Pper of finance,smc,University Zurich, March, 2012.

تناولت الدراسة القوائم المالية بما أنها المصدر الرئيسي للبيانات المالية لذلك يجب أن تكون ذات موثوقية وتعطي تأكيدات للنتائج المالية، مع مراعاة مسؤولية مراجع الحسابات في كشف عن صحة حسابات المؤسسة من عدمها، حيث ركز الباحث على توفير الشروط الثلاثة في معيار التدقيق الدولي (IAS 240) مسؤولية الغش عن

¹ مروة بوعزة، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية "دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم اقتصادية وعلوم التدبير وعلوم التجارية، تخصص تدقيق ومراقبة التدبير، جامعة ورقلة، 2014، ص : 17 .

مراجعة القوائم المالية وبيان التدقيق القياسي (SAS 99) المعروف بمثلث الاحتيال (الفرصة، الدافعية، المنطقية)، وذلك من خلال تأثير مثلث الاحتيال على عملية التدقيق .

ركز الباحث أيضا على تحقيق العلاقة بين مراجعي الحسابات والإدارة لصالح إقامة علاقة أوثق بكثير بين المراجعين والمستثمرين واكتساب ثقة الجمهور في القوائم المالية واستخدام الجهود اللازمة للكشف عن الغش .

✓ دراسة :

Ben Jamin P.Foster, **the Auditors Report on internal a fraud Detection Responsibility:Acompauson of Franch and U.S users Perceptions**, University, of Louisville Guy McClain, 14/11/2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة مراجع الحسابات في الكشف عن مسؤولية احتيال المستخدمين

إن الغرض من هذه الدراسة هو مقارنة بين التصورات الخاصة بالتدقيق عبر المستخدمين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومسؤوليات مراجع الحسابات للكشف عن الغش بعد إصدار المعيار الدولي للمراجعة (ISA 240)، وإمكانية الوثوق بتقرير مراجع الحسابات على وجه التحديد .

اعتمد الباحث على أسلوب المقارنة بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي، وأعتمد على تصميم استبيان لمعالجة الموضوع فشملت عملية المسح 92 من طلاب الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية و72 من طلاب ماجستير في شمال فرنسا .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في كون الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تقيم تقارير مراجعي الحسابات بالمثل حول الغش ومسؤوليات مراجع الحسابات تجاه ذلك، بالإضافة إلى أن مراجع الحسابات يقدم تقرير سنوي حول نظام الرقابة الداخلي لوصف عمليات الرقابة لضمان تقارير متناسقة مع البيانات المالية للمؤسسة، لينتهي في الأخير بتوضيح مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش بعد إصدار معيار المراجعة الدولية (ISA 240)، في تدقيق القوائم .

✓ دراسة :

Stephanie D, Moussalli, O. Rould cray and Gokhan, **Illuminating the lumits of Auditor. Accountability For Fraud Detection**, journal of business, Industry and Economics Volume 17, sprng, 2012.

جاءت هاته الدراسة من أجل إلقاء الضوء على حدود المراجعة لكشف الغش .

هدفت الدراسة إلى فرض قيود للكشف عن الغش والتواطؤ بين الإدارة ومراجعي الحسابات والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم بالإضافة إلى المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات وحدود المسألة والشفافية للمراجعين تجاه

المستثمرين والمؤسسة والإدارة وموقف الحكومة من هذه الممارسات والمعايير التي تردع مثل هذه التصرفات والتجاوزات الغير القانونية، وأيضا نظام الرقابة الداخلية وكفاءته في كشف الغش .

ومن أجل معالجة الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المقابلة والتحليل مع كبار مكاتب المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وأساتذة ومراجعين في جمع البيانات .

أهم ما توصلت إليه الدراسة فقد أكدت أن الوظيفة الأساسية لمراجعي الحسابات هو اكتشاف الغش، كما أن المسؤولية تقع بأغلبية ساحقة على عاتق الإدارة اتجاه الغش .

خلاصة الفصل الثاني :

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا المبحث الأول إلى مسؤولية المراجع الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه وتم التعرف على مسؤوليات مراجع الحسابات القانونية من مسؤولية مدنية وتأديبية وجنائية ومسؤولية مهنية، وفي الأخير تم التعرف على طبيعة مسؤولية مراجع الحسابات ومسؤوليات المراجعين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي.

وأما بالنسبة للمبحث الثاني مسؤولية مراجع الحسابات والإدارة عند وجود الغش و الخطأ تعرفنا إلى كيفية مواجهة مراجع الحسابات التزوير على صعيد الإدارة، مسؤولية إدارة المنشأة عند وجود أخطاء وغش في القوائم المالية وإلى الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال غش أو خطأ وأخيرا مسؤوليات مراجع الحسابات عند عدم اكتشافه الغش بعد صدور تقريره .

وفي المبحث الثالث تناولنا أهم الدراسات السابقة التي تنصب في إطار واحد مع دراستنا، حيث تناولنا أهم الجوانب في هذه الدراسة والمتمثلة في الهدف والعينة وطريقة المعالجة وأهم النتائج المتوصل إليها .

وسنحاول في الفصل الثالث والأخير إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية والإجابة على كل التساؤلات وإثبات الفرضيات الدراسة .

تمهيد:

يقوم مدقق الحسابات بأداء خدمات مهنية لمجتمع الأعمال ومع تطور المهنة ازدادت خدمات مدقق الحسابات بدرجة كبيرة وأصبح يُقدم خدمات منها تدقيق القوائم المالية، وتصميم أنظمة المعلومات، وتقديم خدمات ضريبية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، ومع زيادة الوعي المالي والاستشاري ونمو حجم العمليات التي يحصل عليها المدققون، تعرض مدققو الحسابات لأنواع عدة من المساءلات القانونية وحكم عليه بالتعويض.

وأدى تعميق الوعي لدى مهنة تدقيق الحسابات حول مسؤولية إصدار معايير للاحتكام إليها، ولحماية الأطراف التي قد يلحقها ضرر من جراء ارتكاب مدققي الحسابات الإهمال والتقصير في أداء واجباتهم ومخالفاتهم لقواعد السلوك المهني .

وعلى هذا أساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

❖ **المبحث الأول :** مسؤولية المراجع الحسابات في اكتشاف الغش و التقرير عنه .

❖ **المبحث الثاني :** مسؤولية إدارة المنشأة وكيفية مواجهة المراجع تزوير إدارة.

❖ **المبحث الثالث :** الدراسات السابقة .

المبحث الأول : مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الغش وتقرير عنه

فمدقق الحسابات شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها، ولها أداة سلوك نهائية ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه أن يؤدي عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين، ويكون مستندا على حكمه المهني، ويتوقع منه أن يؤدي عمله بجودة تضاهي أعمال الآخرين، وإذا كان الضرر مصحوبا بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها، فقد يحكم عليه بالغرامة أو السجن أو كليهما)

المطلب الأول : مسؤولية مراجع الحسابات القانونية

الفرع الأول : المسؤولية المدنية

إن المراجع مسؤول اتجاه الشركة واتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بمؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء أو تقصير، غير أنه لا بد من إثبات الضرر أو التقصير بصفة مباشرة أو غير مباشرة¹ وتصنف إلى نوعين :

أولا : مسؤولية المراجع القانونية اتجاه عملائه

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد أصلا على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوبا ومشتملا على حقوق وواجبات كل من الطرفين، ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابة، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد². وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب، ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

❖ أركان المسؤولية التعاقدية:

1. أن يكون هناك التزام بين الطرف المدقق سواء في العقد أو في القانون.
 2. أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
 3. أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرارا بالعميل ويجعله يستحق تعويضا عن ذلك. ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام العقد، أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه، ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية ويحدد له الحدود الذي سيعمل المدقق في إطارها (مسؤولية تعاقدية).
- وقد يشترك العميل ذاته في حدوث إهمال المدقق في الفشل في بذل العناية الكافية أو الأداء المناسب لواجباته، وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعا قانونيا عن إهماله³.

¹ Alain Burlaud et autres, comptabilité et audit, éditions Foucher, 2008, P : 594.

² هدى خليل إبراهيم الحسني، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد، 2011، ص : 292 .

³ هدى خليل إبراهيم الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 293 .

ومن الوسائل التي يلجأ إليها المدقق في الدفاع عن إدعاءات العميل بالإهمال فإنه يتم تحديد مسؤولية المدقق ونطاق تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط وخطاب التمثيل.

وخطاب الارتباط هو خطاب موجه من المدقق إلى عميله، يحدد فيه مسؤولياته ومسؤوليات العميل في آن واحد، أما خطاب التمثيل فهو خطاب من العميل إلى المدقق يوضح بأن المسؤولية الأولية للتمثيل العادل للقوائم تظل مع الإدارة وليس للمدقق.

ثانيا : مسؤولية المراجع تجاه الغير :

وهي المسؤولية التي تنشأ تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد، والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعا أصيلا، أو بشكل غير مباشر. وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض أنه توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الأدبيات أن مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث فيه خلاف، فقد يكون الطرف الثالث مستفيدا أساسيا من البيانات المالية، أو مستفيدا غير أساسي، أما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بأنه يستخدم البيانات المالية، أما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف غير المسمى من بداية عملية التدقيق¹.

فأحيانا يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفا ثالثا سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال، إعلام المدقق بأن البيانات المحاسبية المدققة من قبله ستعرض على شركة أخرى لغرض الشراء، أو تقدم لأحد البنوك من أجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فإن المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة تجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي، والإهمال الجسيم، والغش، كما هو الأمر بالنسبة للعميل².

ومن الواضح أن مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي يعد تقريره بشأنها أو الذين يستخدمونها في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لن يتعاقد بطريقة مباشرة معهم، على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن المدقق يعتبر مسؤولا أمام الغير عن الغش أو الإهمال الجسيم الذي يرقى مرتبة الغش، ويعتبر مسؤولا إذا كان يعلم بأن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الاعتماد عليها، ولكن لا يعتبر مسؤولا من قبل الغير في غير هذه الأحوال.

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

¹ Boynton ,W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G, Modern Auditing, John Wiley and Sons Inc., USA, 2006 .

² علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، جامعة الأردنية، 2009، ص : 86 .

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعها التعاقدية والتقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب أن تتوافر أركان هي¹:

❖ أركان المسؤولية التقصيرية :

1. حصول إهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباتها المهنية .
2. وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق .
3. رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير، وبين إهمال وتقصير مدقق الحسابات.

الفرع الثاني : المسؤولية تأديبية

يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية، وحسب القانون رقم 01-10 يتحمل محافظ الحسابات والخير المحاسبي والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية عن مخالفتهم أو تقصير تقني أو أخلاقي في قواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، وتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء و العقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم وتمثل العقوبات فيما يلي² :

(الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت 6 أشهر، شطب من الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات) .

إذا لم يتوفر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهني³ .

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي: الإنذار . والخصم من المرتب مدة لا العالوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش، أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو من بعض المعاش أو المكافأة⁴ .

❖ أركان المسؤولية التأديبية :

لا تقوم إلا بتوافر ركنين مادي ومعنوي⁵ :

• الركن المادي :

ويتمثل في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من المدقق فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني، فلا يمكن مساءلته تأديبياً وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي . والمهني، ولو لم يقع ضرر فعلي يترتب عليه مسؤولية تأديبية وعلى ذلك فإن الضرر ليس ركناً في المسؤولية التأديبية بخلاف المسؤولية المدنية .

¹ محمود شوقي عطا الله، مسؤولية المراجع - بحوث في المراجعة، مكتبة الشباب، مصر، 1983، ص : 183 .

² الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-10 يتعلق بمهنة الخير المحاسبي و المحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 63، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 29 يونيو 2010، ص : 10 .

³ نواف محمد عباس الرواحي، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص : 95 .

⁴ محمد سمير الصبان، إبراهيم حسن إبراهيم، أصول المراجعة الخارجية - المفاهيم العلمية والإجراءات العلمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص : 167 .

⁵ نواف محمد عباس الرواحي، مرجع سبق ذكره، ص : 96 .

• الركن المعنوي :

لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبياً بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة، ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائماً متعمداً فهو قد يكون عمدي أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفاً مشدداً عند تقدير العقوبة.

الفرع الثالث : المسؤولية الجنائية

قد يتعرض مراجع الحسابات إلى المسؤولية الجنائية في أداء عملية المراجعة¹، وذلك إذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي أو المعنوي إلى نطاق الإضرار بالمجتمع وهي عقوبة يحددها المشرع لكل جريمة وعلى مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد الشك من خلال إبلاغ كافة الأطراف عن الخطأ أو الغش المكتشف، يتحمل مراجع الحسابات العقوبات عن كل تقصير يلتزم قانوني .

نلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية - بخلاف المسؤولية المدنية² - لذلك نجد أن مراجع الحسابات نفسه مسؤولاً جنائياً عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية :

• تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة .

• عدم احترام سر المهنة .

الفرع الرابع : المسؤولية المهنية:

إنّ مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه، وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبيده من آراء وما يعده من تقارير.

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مدقق الحسابات بتدقيقها هي المسؤولية الرئيسية عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء مدقق الحسابات من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مدقق الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية اجتماعية، يحددها إدراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

¹ يونس عباس أكبر وآخرون، نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية " دراسة تحليلية للمعايير والتدقيق المعتمدة"، مجلة الباحث للغدارة والاقتصاد، العدد السادس وثمانون، العراق، 2011، ص : 48 .

² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، تانيس سابقاً، 2002، ص : 134 .

وتتركز مسؤولية مدقق الحسابات ومسؤولية تدقيق الحسابات المهنية في النواحي التالية:

1- المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء¹:

- ✓ من الأخطاء الواجبة على مدقق الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي:
- ✓ أخطاء دفترية، أو حسابية، وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في كتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها.
- ✓ أخطاء فنية، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها، بطريقة سليمة أو عدم تفهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفترية أو الجهل بهذه القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة هذه العمليات.
- ✓ أخطاء إجرائية، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي مثلاً.

2- المسؤولية المهنية في اكتشاف المخالفات النظامية :

تمثل هذه المخالفات النظامية في نوعين من المخالفات وهي²:

1-2. المخالفات المالية والمحاسبية :

- هي المخالفات ذات الطبيعة المالية أو الحسابية، ومن أمثلتها ما يلي:
- مخالفة إجراءات صرف بعض المبالغ أو النفقات وعدم الالتزام بها.
- تجاوز مبالغ معينة عن الحد المسموح به للصرف في مجال ما.
- الخطأ في تسجيل المبالغ المعينة زيادة أو نقصان.
- الخطأ في توجيه المحاسبي داخل السجلات والدفاتر لبعض العمليات.
- مخالفة إجراءات مالية خاصة بالشراء أو البيع أو الإنتاج، أو التمويل.
- مخالفة إجراءات بعض المناقصات أو المزايدات لغرض ما.

2-2. المخالفات القانونية للنظام العام للدولة :

هي المخالفات التي تتعلق بمختلف القوانين التي تحكم طبيعة العمل في الشركات أو المؤسسات موضوع تدقيق الحسابات ومنها ما يلي:

- مخالفة القانون للنظام الداخلي في الشركة
- مخالفة اللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة

¹ سامي محمد الوديان، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص: 60 - 61 .

² رأفت سلامة محمود، يوسف أحمد، وآخرون، علم التدقيق الحسابات العلمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011، ص: 191 .

- مخالفة بنود عقد تكوين الشركة أو أي أطراف أخرى.

- مخالفة القانون المنظم للنشاط المعين أو الصناعة المعينة على مستوى القطاع أو الوزارة.

- مخالفة القانون العام على مستوى الدولة¹.

المطلب الثاني : طبيعة مسؤولية مراجع الحسابات

يمكن تلخيص مسؤوليات المدقق بما يلي²:

1. أن يقوم بتصميم ثم تقويم إجراءاته في إطار ما يكفي لاكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة والعادلة للقوائم المالية.

2. الحصول على تأكيد كاف (بتطبيق الإجراءات التي تتفق مع معايير التدقيق) بأن الأخطاء والمخالفات التي يمكن أن تترك آثارا جوهرية على القوائم المالية لم تحدث أو أنها كانت قد حدثت تكون قد صححت وإلا تم إظهار آثارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية.

3. أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن القوائم المالية المعيار المطلوب لتقويم مثل هذه العناية هو مستوى العناية المبذول من قبل المدقق على قدر معقول من الكفاءة ويتماشى مع معايير التدقيق والمحاسبة السارية المفعول.

4. إن مسؤولية المدقق عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقد عندما يكون واضحا أن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما.

5. الغش الذي يرتكب خلال الفترة التي غطها التدقيق ويكتشف في وقت لاحق لا يعد قرينة على إهمال المدقق، فالمدقق لا يضمن إذا كان الفحص قد تم بمهارة وحرص مهني وفقا لمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما، وبالتالي فقد أوفى التزاماته التي تنطوي عليها المهمة .

ولإيضاح موقف المدقق نفترض أن مكتب التدقيق قام لأول مرة بتدقيق حسابات العميل، وقدم تقريرا يُبين أن القوائم المالية تعطى صورة صادقة عادلة عن المركز المالي ونتائج العمليات وبعد عدة أشهر اكتشف العميل أن أحد موظفي الشركة كان يقوم باختلاس أموال الشركة منذ سنوات، وكان يخفي جرمته عن طريق إجراء قيود وهمية في السجلات المحاسبية، وبفرض أن العميل اتهم المدقق بالإهمال موضحا أن جزءا كبيرا من الخسائر حدثت منذ تاريخ تدقيق المدقق وأن الخسائر التي حدثت مؤخرا كان من الممكن تجنبها لو لم يخفق المدقق في اكتشاف عدم انتظام السجلات المحاسبية³.

وبناء عليه يمكن طرح السؤال التالي:

¹ رأفت سلامة محمود، يوسف أحمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 191 .

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، الغش والمخالفات الأخرى- أصول التدقيق، المجتمع لعربي للمحاسبين القانونيين، 1989، ص : ص : 47- 48 .

³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص : 48 .

هل إخفاق المدقق في اكتشاف الغش يعد قرينة على إهماله؟ ولتوضيح ذلك فإنه من المعلوم أن المدققين لا يضمنون دقة القوائم المالية دائما، بل يدلون برأيهم فقط في عدالة القوائم المالية، وبالإضافة إلى ذلك فإن المدققين لا يقومون بمراجعة تفصيلية كاملة لجميع السجلات والعمليات، وأن القيام بهذا العمل ينطوي عليه تكاليف باهظة لا تبررها الأحوال العادية، فحص المدقق والذي ينطوي على دراسة وتقييم نظام العمل للرقابة الداخلية، مدى وطبيعة الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق تحدد وفقا لنقاط الضعف والقوة التي يتم اكتشافها في نظام الرقابة الداخلية للعمليات، إذا تم اختيار إجراءات التدقيق وتوجيهها بصورة جيدة فإن النتائج التي يصل إليها المدقق، يجب أن تكون سليمة بصفة عامة، ومع ذلك فإنه لن يكون هناك تأكيد مطلق بأنه لا يوجد غش في العمليات التي لم تشملها اختبارات المدقق، كما أن هناك احتمال بأن تكون المستندات التي تم التلاعب فيها مزيفة بمهارة، أو أن عدم الانتظام قد تم إخفاؤه بخدق شديد، بحيث يصعب اكتشاف الغش حتى مع تطبيق أساليب التدقيق التي تلقى قبولا عاما.

وعندما يقوم المدقق بالفحص وفقا لمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما لا يكون المدقق مسؤولا عن الإخفاق في اكتشاف الغش، خلال عملية الفحص يجب أن يعتمد المدقق على تقديره الشخصي ومقدرته المهنية على الحكم على الأمور في تحديد الإجراءات التي تستخدم ومدى الاختبارات التي تتم.

ونظرا لأن هناك قرارات صعبة وفنية كثيرة يجب أن يتخذها المدقق، فإنه قد تحدث بعض الأخطاء في الحكم على الأمور، والمدقق الذي يعمل بإخلاص ويبدل العناية المهنية الواجبة ودرجة المهارة التي تستخدم عادة في مهنة التدقيق، فإن الخطأ في الحكم على الأمور أو في التقدير الشخصي لا يعتبر إهمالا¹.

والخلاصة أن العميل يمكنه استعادة الخسائر التي تنشأ عن إخفاق المدقق في فإن كل مدقق يجب أن يكون متيقظا باستمرار لاكتشاف قرائن عن غش محتمل له قيمة مادية كبيرة، كما يجب أن يناقش النتائج مع العميل أو مجلس الإدارة عندما يواجه مشكلات معينة.

ويجب على المدقق أيضا عند قيامه بالفحص المعتاد للقوائم المالية أن يكون مدركا لإمكانية حدوث غش فقد تكون القوائم المالية مضللة نتيجة لاختلاس أو ما يماثله من أمور غير منتظمة أو سوء عرض مقصود من جانب الإدارة أو كلاهما معا.

المطلب الثالث : مسؤوليات وواجبات المراجعين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي

يدور نقاش مستمر حول طبيعة المسؤوليات وحدودها ومدى تحمل المدقق مسؤوليات اتجاهها، والتي عادة تكون ذات علاقة بالبيئة التي يعمل بها المدققون، أما بالنسبة للبيئة التي يعمل بها المدققون، فإن مسؤوليات المدقق تتأثر بظهور حالات الفشل المؤسسي، إلى جانب نظرة المجتمع لعمليات التدقيق والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها المجتمع من المدققين والمنظمين للمهنة، فبينما نجد المدققين والمهنة يقفون موقف المدافع عن المدقق حول مسؤوليات

¹ محمد عباس حجازي، مسؤولية المراجع عن الأخطاء - المراجعة وأصولها العلمية والممارسة الميدانية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1982، ص : ص :

وواجبات المدققين كما يتصورونها ويفهمونها، فإن موقف الجهات الأخرى مغاير لذلك تماماً، فنجد أن بقية الفئات المهمة بعملية التدقيق تنظر إلى المدقق نظرة الناقد الداعي إلى التغيير وتطالب بتحميل المدققين المسؤولية الكاملة عن الفشل¹.

غير أن ذلك يخالف وجهة النظر المهنية والتي تعبر أن مسؤولية المدقق هو القيام بإجراء فحص انتقادي منظم للبيانات المالية بمهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة، ويعتبر هذا الرأي حصيلة ما توصل إليه، وله إثارة على كافة الأطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية، خاصة إذا ما قام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها، وبذل العناية المهنية الكافية وضمن تقريره الحقائق والنتائج التي توصل إليها، وبالتالي يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم وأعفى نفسه من المسؤولية، وبخلاف ذلك فإنه يتعرض للمساءلة من الجهات المختلفة التي تتأثر بعمله أو التي لها سلطة الرقابة عليه تبعاً للقاعدة العامة في القانون التي تلزم كل من أحدث ضرراً للغير بالتعويض².

المبحث الثاني : مسؤولية إدارة المنشأة وكيفية مواجهة المراجع تزوير إدارة

لقد أبدت سائر التشريعات المعمول بها في دول العالم سواء المحلية والإقليمية والدولية أن مسؤولية اكتشاف الغش لا تنحصر على مراجع فقط بل إدارة المنشأة هي المسؤولة أيضاً .

المطلب الأول : كيف يواجه مراجعو الحسابات تزوير على صعيد الإدارة

يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عملياً اكتشاف عمليات الاحتيال التي تقوم بها إن شاءت إدارة المشروع العليا، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المدقق فإنه يستحيل عليه، إلا بجهود معينة وبكلفة مرتفعة ووقت طويل، أن يكتشف ذلك.

ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدى رجال المال والأعمال، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا ن التلاعب إذ أنه من مبررات وجودها واستطاعت إحدى شركات التدقيق في العالم أن تتوصل إلى أساليب جديدة ترشد المدقق إلى الحالات المتعددة التي قد تستغل بالاحتيال وهي³:

- اعتماد المصادر الخارجية في جمع المعلومات عن الصفقات الضخمة التي بها شركة معينة، وألا يعتمد المدقق على المعلومات التي تقدمها لها الإدارة فقط.
- التدقيق في العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة متعامل معها، هذه العمليات التي إذا أضيفت واحدة إلى الأخرى، تشكل مؤشراً هاماً بالنسبة لنتائج الشركة المالية.

¹ Sikka, P., Puxty, T., Willmott, H., and Cooper, C, Eliminating the Expectation Gap, Certified Accountants Educational Trust, The Chartered Association of Certified Accountants, London, 1992 .

² علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء معايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، 2009، ص : 72- 73 .

³ عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2007، ص : 91 .

- التدقيق الحذر في تواريخ "حفلات رأس السنة". كما يسمونها. أي الصفقات المسجلة قرب نهاية العام المالي أو في نهاية الفصل المالي.
 - في حال وجود صفقات لم يعلن عنها مخبأة تحت صفقات معلن عنها، يطلب المدققون من الإدارة العامة للشركة المعنية المصادقة على جميع الصفقات المهمة، أما إذا كان أعضاء مجلس إدارة الشركة هو المديرون أنفسهم فيستحسن أن يطلب المدققون تدخل القانون.
 - مقارنة الصفقات المتعلقة بالإدارة بصفقات تشبهها قام بها فريق منافس آخر.
 - أما بالنسبة للشركات التي تستبدل محاسبيها بين حين وآخر، أو الشركات التي تعتمد على شرطي تدقيق معا، فيجب أن يتم تعاون وثيق بين أعضاء الشركتين لكشف نسبة تدخل الإدارة في أعمال التدقيق.
- وهناك 99% من حالات الاحتيال هذه تنتج عن خطأ لم تقصده الإدارة، وأن الحالة المفردة الأخيرة 1% تشكل وحدها العقبة التي تواجهها الأسواق المالية، والتي يتورط فيها مديرو الشركات، وشركات تدقيق مجازة كثيرة، والتي تحظى بهذا الاهتمام من قبل مدققي الحسابات والهيئات القضائية.

المطلب الثاني : مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود أخطاء وغش في القوائم المالية

لقد أبدت التشريعات المعمول بها في دول العالم سواء المحلية والإقليمية والدولية أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن الأخطاء، والغش والتلاعب الموجودة بالقوائم المالية، كما أنها تضمن خلوها من الأخطاء والغش المادية وغير المادية، كما تضمن دقتها وعدالتها وصحة الحسابات التي تحتويها القوائم المالية¹.

إن مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ تقع على عاتق الإدارة، وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة، ولنظام الرقابة الداخلية، إن تطبيق هذه النظم يقلل ولكنه لا يلغي إمكانية حدوث الغش أو الخطأ.

يعيد الدليل تأكيد المبدأ الأساسي بأن المسؤولية الأساسية بشأن منع واكتشاف الأخطاء والغش تقع على الإدارة فالواجب التعاقدى وأعضاء مجلس الإدارة هو بذل العناية في إدارة المنشأة بكفاءة وعليه فهم مع غيرهم من المديرين المسؤولين عن ممارسة المهام الحماية اللازمة للأصول الموجودة تحت إدارتهم، ولذا من المناسب للمدقق أن يذكر الإدارة بمسؤولياتها عن الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية مع ضوابط مناسبة لمنع الأخطاء والمخالفات والكشف عنها.

ويمكن للمدقق تذكير الإدارة بما سبق إما بواسطة خطاب التعيين أو من خلال خطاب موجه للإدارة أو بأس وسيلة أخرى.

¹ يوسف محمود جربوع، مدى مسؤولية مراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين، فلسطين، 2004، ص: 85.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن للمدقق أن يطلب من الإدارة تزويده بمعلومات مفصلة عن أية مخالفات تصل إلى عملها خلال فترة التدقيق¹.

المطلب الثالث : الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال غش أو خطأ

عندما يدل تطبيق إجراءات التدقيق المصممة وفقاً لتقدم المخاطر على احتمال وجود غش أو خطأ، على المدقق أن ينظر في تأثيرها المحتمل على البيانات المالية، وإذا اعتقد المدقق أن هذا الغش أو الخطأ قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية، فعليه القيام بتطبيق إجراءات تدقيق معدلة أو إضافية مناسبة. ويعتمد مدى خطورة هذه الإجراءات الإضافية أو المعدلة على حكم المدقق بالنسبة لما يلي²:

- 1- أنواع الغش أو الخطأ المحتملة .
 - 2- احتمالات وقوع الغش أو الخطأ .
 - 3- احتمال وجود تأثير مادي على البيانات المادية لنوع معين من الخطأ أو الغش.
- لا يستطيع المدقق أن يفترض أن حالة وقوع الخطأ أو الغش هي حالة منفردة ومنعزلة إلا إذا دلت الظروف بوضوح خلاف ذلك، على المدقق إذا لزم الأمر أن يعدل من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عمله الأساسية : إن القيام بإجراءات معدلة أو إضافية يساعد المدقق عادة في تأكيد أو استبعاد الشك بوجود غش، أو خطأ نتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية فعلى المدقق مناقشة هذا الأمر مع الإدارة، أن ينظر فيما إذا تم إظهاره بصورة مناسبة أو تصحيحه في البيانات المالية، كما أن المدقق يجب أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لذلك على تقريره.

على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار دلالات الغش أو الخطأ الجوهرية على الأمور الأخرى المتعلقة بالتدقيق وأن يعيد النظر في تقدير المخاطر وصحة إقرارات الإدارة في حالة وجود غش أو خطأ لم يتم اكتشافه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية ولم يتم الإفصاح عنه في إقرارات الإدارة، إن دلالات اكتشاف حالات معينة من الغش أو الخطأ من قبل المدقق تعتمد على علاقة ارتكاب أو إخفاء الغش أو الخطأ بإجراءات الرقابة المحددة ومستوى الإدارة والموظفين ذوي العلاقة.

فإذا وجد المدقق مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال فعلى المدقق أن يقوم بما يلي³:

- 1- التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي الخطأ أو الاحتيال.
- 2- التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
- 3- التأكد من أنه قد جرى معالجة الاحتيال والإفصاح عنه.

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين، الأخطاء والغش - الأدلة الدولية للمراجعة، المجتمع لعربي للمحاسبين القانونيين، 1989، ص : 32 .

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، اكتشاف الأخطاء - المعايير الدولية للمراجعة، المجتمع لعربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص : 17 .

³ مهيب ساعي، وهي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ - علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص : 56- 57 .

- 4- عندما يرتبط الخطأ أو الاحتيال بأحد أفراد الإدارة، على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق.
- 5- على المدقق أن يبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية :
 - إذا اعتقد بوجود الاحتيال، بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات الحسابية.
 - إذا ثبت وجود خطأ مادي أو احتيال.
 - تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبت القوانين لذلك.
- ويرى الباحث أنه في حالة اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية يجب أن يكون التبليغ لأعلى جهة في الإدارة أو لمستوى إداري أعلى من المستوى الإداري الذي حصل عنده الخطأ أو الغش.
- المطلب الرابع : مسؤوليات مراجع الحسابات عن عدم اكتشافه الغش بعد صدور تقريره**
- لا يوجد إلزام قانوني على مراجع الحسابات للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بالغش قبل صدور تقريره في هذه الحالة يجب عليه أن¹ :
 - يطلب من إدارة المؤسسة بإبلاغ كل من يتأثر بهذا التحريف .
 - القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره .
 - في حالة رفض المؤسسة فإنه يقوم بالإفصاح المطلوب لمنع الاعتماد على تقريره وإعلام الجهات الرقابية التي تخضع المؤسسة لسلطتها .
 - إعلام الأطراف الثالثة (مستخدمي القوائم المالية) .
- ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المراجع أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي :
- 1- إخبار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية.
- 2- إخبار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً.
- 3- إخبار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجود عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً.

¹ هدى خليل إبراهيم الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 20 .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

وسيتم التعرف في هذا المبحث على أهم الدراسات باللغة العربية و الأجنبية

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

✓ دراسة :

شيرين مصطفى الحلو، مذكرة ماجستير بعنوان : المسؤولية المهنية لمدقي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية "دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"، منشورة، غزة، 2012 .

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وذلك من خلال معرفة مدى التزام مدقي الحسابات لمسؤولياتهم المهنية ومدى قدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة .

ومن أجل معالجة الموضوع اعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي و استخدام أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبيان وقد شملت عينة الدراسة مكاتب التدقيق في قطاع غزة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت تصميم استبيان لجمع البيانات الخاطئة بموضوع الدراسة وقد تم تقسيمه إلى قسمين القسم الأول شمل المعلومات العامة و اقسام الثاني مجالات الدراسة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وأستخلص منها ما يلي :

التزام مدقي الحسابات بتدقيق القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ويتوفر لدى مدقي الحسابات المزاوئين للمهنة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات و التلاعبات في قوائم المالية .

✓ دراسة :

محمد بشير غوالي، مقال علمي بعنوان : دور المراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013 .

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجع الخارجي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف كل المخالفات الغير قانونية في القوائم المالية لإعطاء تأكيدات مطلقة حول صحة وموثوقية القوائم المالية لمستخدميها، حيث استند الباحث في دراسته على شق أدبي يتم فيه استقرار موضوع المراجعة والمشكلات المرتبطة بها وشق يتم فيه استخدام المنهج الوصفي التحليلي .

لذلك فإن الباحث اعتمد في دراسة على أخلاقيات مهنته المراجعة ثم مسؤوليات المراجع والضغطات التي يتعرض لها المراجع عند أداء مهنته، وقد تم تصميم استبيان اشتمل على مجموعة من المحاور الخاصة بمجال الدراسة وتم توزيعها على عينة من المكاتب المراجعة والمحاسبة في الجزائر وقد خلص لعدة استنتاجات أهمها :

- الغالبية العظمى من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن دور المراجع لا يختلف عن دور الشرطين، ففي نظرهم أن المراجع الذي لا يكتشف الأخطاء والعيوب لا داعي لوجوده في المؤسسة .
- وجود تفاوت في درجة إدراك المجتمع المحاسبي والمراجعين المسؤوليات الملقاة على مراجع الحسابات من جهة وما يوفره من جهة للمجتمع .

✓ دراسة :

حسين أحمد دحدوح، مقال علمي بعنوان، مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافها، مجلة الباحث، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 22، العدد الأول 2006 .

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل الإصدارات المهنية المتعلقة بمسؤوليات مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية .

ومن أجل معالجة هذا الموضوع استند الباحث في هذه الدراسة على أسلوب استقرائي وأسلوب وصفي تحليلي، واعتمد على تصميم استبيان لمعالجة الموضوع فشملت عملية المسح على عينة من مكاتب مراجعي الحسابات وعينة أخرى لمدري شركات مساهمة في المملكة الأردنية، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والعوامل المرتبطة بمراجعي الحسابات و المؤسسة والإدارة لتكمن المشكلة في عدم وضوح المسؤولية بخصوص الغش لذلك، فقد خلص الباحث لعدة نتائج أهمها :

- عوامل مرتبطة بمراجع الحسابات في اكتشاف التضليل وذلك الكفاءة المهنية وفهم المراجع لمسؤولياته واستغلال المراجع ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه والتخطيط الجيد لعملية المراجعة .
- كفاية الضوابط الرقابة الداخلية .
- أمانة الإدارة ونزاهتها .
- كفاءة المؤسسة ووجود هيكل تنظيمي واضح .

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية¹

✓ دراسة :

Joe Sammut, Are Public Compny Auditors Complicit in Financil Statement Frand, Mis Pper of finance,smc,University Zurich, March, 2012.

تناولت الدراسة القوائم المالية بما أنها المصدر الرئيسي للبيانات المالية لذلك يجب أن تكون ذات موثوقية وتعطي تأكيدات للنتائج المالية، مع مراعاة مسؤولية مراجع الحسابات في كشف عن صحة حسابات المؤسسة من عدمها، حيث ركز الباحث على توفير الشروط الثلاثة في معيار التدقيق الدولي (IAS 240) مسؤولية الغش عن

¹ مروة بوعزة، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية "دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم اقتصادية وعلوم التدبير وعلوم التجارية، تخصص تدقيق ومراقبة التدبير، جامعة ورقلة، 2014، ص : 17 .

مراجعة القوائم المالية وبيان التدقيق القياسي (SAS 99) المعروف بمثلث الاحتيال (الفرصة، الدافعية، المنطقية)، وذلك من خلال تأثير مثلث الاحتيال على عملية التدقيق .

ركز الباحث أيضا على تحقيق العلاقة بين مراجعي الحسابات والإدارة لصالح إقامة علاقة أوثق بكثير بين المراجعين والمستثمرين واكتساب ثقة الجمهور في القوائم المالية واستخدام الجهود اللازمة للكشف عن الغش .

✓ دراسة :

Ben Jamin P.Foster, **the Auditors Report on internal a frand Detection Responsibility:Acompausion of Franch and U.S users Perceptions**, University, of Louisville Guy McClain, 14/11/2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة مراجع الحسابات في الكشف عن مسؤولية احتيال المستخدمين

إن الغرض من هذه الدراسة هو مقارنة بين التصورات الخاصة بالتدقيق عبر المستخدمين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومسؤوليات مراجع الحسابات للكشف عن الغش بعد إصدار المعيار الدولي للمراجعة (ISA 240)، وإمكانية الوثوق بتقرير مراجع الحسابات على وجه التحديد .

اعتمد الباحث على أسلوب المقارنة بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي، وأعتمد على تصميم استبيان لمعالجة الموضوع فشملت عملية المسح 92 من طلاب الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية و72 من طلاب ماجستير في شمال فرنسا .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في كون الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تقيم تقارير مراجعي الحسابات بالمثل حول الغش ومسؤوليات مراجع الحسابات تجاه ذلك، بالإضافة إلى أن مراجع الحسابات يقدم تقرير سنوي حول نظام الرقابة الداخلي لوصف عمليات الرقابة لضمان تقارير متناسقة مع البيانات المالية للمؤسسة، لينتهي في الأخير بتوضيح مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش بعد إصدار معيار المراجعة الدولية (ISA 240)، في تدقيق القوائم .

✓ دراسة :

Stephanie D, Moussalli, O. Rould cray and Gokhan, **lluminating the lumits of Auditor. Accountability For Frand Detection**, journal of business, Industry and Economics Volume 17, sprng, 2012.

جاءت هاته الدراسة من أجل إلقاء الضوء على حدود المراجعة لكشف الغش .

هدفت الدراسة إلى فرض قيود للكشف عن الغش والتواطؤ بين الإدارة ومراجع الحسابات والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم بالإضافة إلى المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات وحدود المسألة والشفافية للمراجعين تجاه

المستثمرين والمؤسسة والإدارة وموقف الحكومة من هذه الممارسات والمعايير التي تردع مثل هذه التصرفات والتجاوزات الغير القانونية، وأيضا نظام الرقابة الداخلية وكفاءته في كشف الغش .

ومن أجل معالجة الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المقابلة والتحليل مع كبار مكاتب المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وأساتذة ومراجعين في جمع البيانات .

أهم ما توصلت إليه الدراسة فقد أكدت أن الوظيفة الأساسية لمراجعي الحسابات هو اكتشاف الغش، كما أن المسؤولية تقع بأغلبية ساحقة على عاتق الإدارة اتجاه الغش .

خلاصة الفصل الثاني :

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا المبحث الأول إلى مسؤولية المراجع الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه وتم التعرف على مسؤوليات مراجع الحسابات القانونية من مسؤولية مدنية وتأديبية وجنائية ومسؤولية مهنية، وفي الأخير تم التعرف على طبيعة مسؤولية مراجع الحسابات ومسؤوليات المراجعين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي.

وأما بالنسبة للمبحث الثاني مسؤولية مراجع الحسابات والإدارة عند وجود الغش و الخطأ تعرفنا إلى كيفية مواجهة مراجع الحسابات التزوير على صعيد الإدارة، مسؤولية إدارة المنشأة عند وجود أخطاء وغش في القوائم المالية وإلى الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال غش أو خطأ وأخيرا مسؤوليات مراجع الحسابات عند عدم اكتشافه الغش بعد صدور تقريره .

وفي المبحث الثالث تناولنا أهم الدراسات السابقة التي تنصب في إطار واحد مع دراستنا، حيث تناولنا أهم الجوانب في هذه الدراسة والمتمثلة في الهدف والعينة وطريقة المعالجة وأهم النتائج المتوصل إليها .

وسنحاول في الفصل الثالث والأخير إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية والإجابة على كل التساؤلات وإثبات الفرضيات الدراسة .

تمهيد :

ترتبط أهمية مراجع الحسابات ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها للعملاء، ولذلك فإن المجتمع المالي يتوقع من المراجع الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة والالتزام بالمسؤوليات المتعلقة به، كما يتوقع من مراجع الحسابات الكشف عن الأخطاء الجوهرية واكتشاف الغش ومنع صدور القوائم المالية المضللة ومرتكب بها الغش، لذلك تعتبر القوائم المالية بعد مصادقتها من طرف مراجع الحسابات خالية نوعا ما من الأخطاء والغش فجاءت نتيجة ذلك بذل العناية المهنية اللازمة للوصول إلى رأي مستقل ووضع تقرير موضوعي وشفاف، لذلك فإن عملية المراجعة تهدف أساسا إلى توفير القدر اللازم من الحماية ضد نوعين من المخاطر، وتتمثل في الأخطاء الجوهرية والغش التي قد تكون في القوائم المالية .

وعلى هذا أساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

❖ المبحث الأول : ماهية القوائم المالية.

❖ المبحث الثاني : الإطار النظري للغش و الخطاء .

❖ المبحث الثالث : الخطاء والغش في المعاملات المحاسبية .

المبحث الأول : ماهية القوائم المالية

إن الهدف من مسؤوليات المراجع الحسابات هو تعزيز الثقة في مهنة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققين الحسابات، لذلك فمراجع الحسابات يجب عليه الالتزام بتطبيق الإجراءات اللازمة لمنع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية و إعطاء صورة ذات مصداقية و موثوقية لها، ويمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يثقوا بأرائهم وعدالة تقاريرهم فيها¹.

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها وتزودهم بالمعلومات الضرورية، وهنا تتجلى أهمية المسؤولية مراجع الحسابات في كشف عن التضليل و الغش في القوائم المالية وبالتالي يعتبر المراجع الحسابات مسؤولاً من الناحية القانونية تجاه المؤسسة أو العميل للحكم على صحة القوائم المالية و خلوها من التحريف و الغش، ومن هنا يتم تعريف القوائم المالية كما يلي :

✓ هي تلك الكشوف المالية* التي يجب أن تعرض بصفة وفيّة للوضعية المالية للكيان و نجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، وتضبط الكشوفات المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية²، توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملة الوطنية .

✓ تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين، وتعتبر إدارة المنشأ هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية³ .

✓ بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات⁴ .

¹ شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فلسطين، 2012، ص : 03 .

* حسب قانون 11-07 تعرف القوائم المالية بالكشوف المالية .

² الجريدة الرسمية، القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص : 05 .

³ سامح محمد رضا أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض السعودية، 2010، ص : 185.

⁴ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص : 30 .

المطلب الثاني : أهداف وخصائص النوعية للقوائم المالية

الهدف الرئيسي من إصدار القوائم المالية للشركة يتركز في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي و نتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم .

الفرع الأول : أهداف القوائم المالية

ويمكن تلخيص بعض هذه الأهداف في العناصر التالية¹:

- ✓ الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (سواء كان النشاط جارياً أو عرضياً) والبنود التي تؤثر في عملية تحديده .
- ✓ تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة ،أي يمكن الإيجاز أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام.
- ✓ لا تتطلب من مستخدميها الإلمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ ، بعكس حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر فهما حسابان فيان يتطلبان الإلمام بقواعد التسجيل والترحيل حتى يمكن فهم دلالة البيانات التي تظهر بهما.
- ✓ المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي .

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدر الأساسي للمعلومات، لذلك الخصائص النوعية تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتمثل الخصائص فيما يلي² :

الملائمة : إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى مطابقة المعلومات المحاسبية مع مستخدميها، وملائمتها مع متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار³.

¹ سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، اتحاد المصار العربية، بيروت لبنان، 2000، ص : 28 .

² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 50.

³ بدر الزمان خفاني، هوري سويس، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخل، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص : 297 .

القابلية للفهم : يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها من قبل مستخدميها، بمعنى البيانات و المعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد¹ .

القابلية للمقارنة و التماثل : المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بالمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات وتكون متناسقة بما فيه الكفاية لتحقيق المقارنة² .

المصدقية : لكي تكون المعلومات صادقة يجب أن تتصف بالتعبير الصادق عن العمليات المالية، وتكون خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها ويتم تحضيرها حسب المبادئ التالية³ :

- ❖ البحث عن الصورة الصادقة للقوائم المالية .
- ❖ تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني .
- ❖ الحياد .
- ❖ الحيلة و الحذر .
- ❖ الشمولية .
- ❖ يجب أن تتوفر فيها القابلية للتحقيق و الحياد وعدم التمييز والصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية ومستخدميها

الفرع الأول : عرض القوائم المالية

نص القانون 07-11 حسب المادة 25 ما يلي : تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة " الميزانية، جدول الحسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة"⁴ .

■ قائمة المركز المالي :

تفصح الميزانية عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، تتكون من الأصول و الالتزامات (الخصوم)⁵ تظهر أثر نتيجة العمليات من الربح أو الخسارة خلال فترة محاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية

¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص : 332.

² محمد بوتن، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزقاء، الجزائر، 2010، ص : 53 .

³ أحمد محمد المنور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص : 53 .

⁴ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص : 06 .

⁵ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص: 169 .

وتتضمن الأصول : أصول الجارية " المخزونات والحسابات الجارية و الزبائن و حسابات الخزينة " وأصول غير الجارية " التثبيتات العينية و التثبيتات المعنوية " .

أما الخصوم فهي منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام بالفعل على الوحدة بتحويل أصول أو تقديم لوحات أخرى وذلك نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي وتضم خصوم متداولة وغير متداولة و أموال خاصة¹ .

■ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) :

يعد جدول حسابات النتائج وضعية ملخصة لأعباء و المنتوجات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ويتم تقديم الجدول الحسابات حسب الطبيعة و يبين نتيجة أعمال دورة المؤسسة، و يبين تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح² .

■ قائمة جدول سيولة الخزينة :

إن الغرض الأساسي من قائمة جدول سيولة الخزينة هو المعلومات عن المدخلات و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، والغرض الثاني هو توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية .

ويعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة ، الطريقة المباشرة تنطلق من التحصيلات والتسديدات المتعلقة بالاستغلال أو المتعلقة بالاستثمار و طريقة غير مباشرة تعتمد على جدول حسابات النتائج و على الميزانية و جدول تغيير الأموال الخاصة و جمع التغييرات عن الدورات السابقة و يفسر هذا التغيير الذي حدث في المؤسسة ايجابيا أو سلبا³ .

■ قائمة تغييرات الأموال الخاصة :

يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية⁴، وتوفر أيضا معلومات عن بعض مصادر التغيير في عناصر المركز المالي .

¹ حنان رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص : 313 .

² خليدة عايب، فاتح سردوك، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)، مداخلة، المنتدى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص : 06 .

³ صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008، ص : 189 .

⁴ شبيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص : 29 .

■ الملاحق (ملحقات القوائم المالية) :

يتضمن ملحقات القوائم المالية معلومات إضافية لما تم عرضه في قوائم المالية ويشمل شرحاً كتابياً لقواعد التسجيل والتقييم المعتمد كما يتم تقديمها بطريقة نظامية¹.

إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات والأصول و تتعلق بحقيقة المركز المالي بحيث جاءت الملاحق لتفسر و توضح المعلومات الضرورية التي تمكننا من فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج .

الفرع الثاني : مستخدمي القوائم المالية

تعد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية و التي يتم تقسيمها إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية²، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات والأطراف المستعملة والمستفيدة من المعلومات القوائم .

1- الأطراف الخارجية³ :

❖ **المستثمرون و المساهمون** : يحتاج المستثمرون و المساهمين إلى المعلومات فيها تعيينهم على اتخاذ قرار شراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع .

❖ **المقرضين** : يحتاج المقرضين إلى معرفة قدرتهم على دفع قروضهم و الفوائد المتعلقة بالاستحقاق .

❖ **الموردون و الدائنون الآخريين** : يحتاج الموردون إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة للمؤسسة .

❖ **الجمهور** : تؤثر المؤسسة الواحدة الاقتصادية على قرار الجمهور، لذلك فهم بحاجة إلى معلومات حول التطور الحاصل في المؤسسة وأنشطتها .

❖ **الدولة و الهيئات العمومية** : تهتم الدولة بتوزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة وتحديد السياسة الجبائية وكذلك استخدام المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى .

❖ **العملاء** : يهتم العملاء بمعلومات المؤسسة المتعلقة باستمراريتها خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة .

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص، ص : 93، 94 .

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، جزء الثالث، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص : 71.

³ صالح مرزاق، القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص : 07 .

2- الأطراف الداخلية :

هي تلك الأطراف التابعة للمؤسسة و التي تتمثل في ¹ :

❖ **الإدارة :** تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى القوائم والتقارير المالية حيث تتحقق هذه القوائم للإدارة ما

يلي :

- مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة .

- التعرف على الوضع المالي و القدرة الكيبيسة للمؤسسة .

❖ **الموظفين و العمال :** تهتم هذه الفئة بالقوائم والتقارير المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي والمرتبطة

باستمرارية المشروع .

المبحث الثاني : الإطار النظري للغش و الخطأ

إن ظاهرة الفساد المالي والنتائج عن التلاعب أو الغش ليست بالشيء الجديد في عصرنا، بل تمتد جذورها

إلى أن حجمها و نتائجها بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية، و لذلك يهدف هذا المبحث إلى

التعرف على ما يلي : - مفهوم الغش والخطأ - أنواع والخصائص الغش و الأخطاء .

المطلب الأول : مفهوم الغش والخطأ

طبقا وحسب المعيار الدولي للمراجعة رقم (IAS 240) "الفقرة أ - 11 أن :

الفرع الأول : مفهوم الغش

✓ الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو الموظفين أو الأطراف

الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية².

✓ يشير مصطلح (التحريف والتلاعب)* إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو

الموظفين، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية³.

✓ كما يشير مصطلح الغش إلى فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المؤسسة، وينطوي الغش على

ما يلي⁴:

¹ صالح مرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 08 .

"IAS 240 : International Standard Auditing N240

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الفقرة أ - 11، مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، ص : 06 .

³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، " إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق و التأكد وقواعد أخلاقيات المهنة" - المعيار التدقيق الدولي رقم 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق، 2007 .

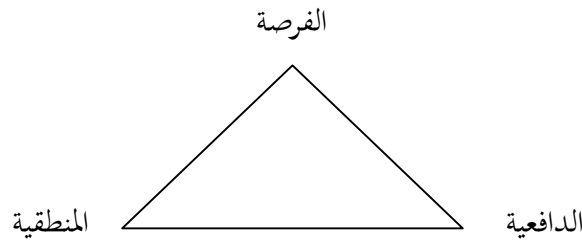
* مصطلح التحريف والتلاعب يقصد بها الغش

⁴ غالي جورج دانيال، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص : 24 .

- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها .
 - سوء توزيع الأصول .
 - حذف أو إلغاء آثار العمليات من السجلات أو المستندات .
 - تسجيل العمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية .
- مثلث الغش¹:

إن عملية التنبؤ بالغش في أن الأفراد الذين يستوفون الشروط الثلاثة لمثلث الغش من المرجح أن يقوموا به، حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA*، حيث تتوضح هذه الظروف الموضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم : (1-1) : مثلث الغش



Source: Leonard w.vona, Fraud risk assrssemnt building a fraud audit program, USA, 2008, p7.

- ❖ **الفرصة** : إن ضعف ثقافة المؤسسة، وعدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه.
- ❖ **المنطقية** : هو الاعتقاد بأن العمل الذي يرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم .
- ❖ **الدافعية** : غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون على الموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح .

¹ Leonard w.vona, **Fraud risk assrssemnt building a fraud audit program**, USA, 2008, p7.

* AICPA : American Institute of certified public Accountants (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين).

الفرع الثاني : مفهوم الخطأ

أشار المعيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن :

✓ الخطأ " يعني تحريفات غير مقصودة في تقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح¹ " .

✓ كما عرف الخطأ بأنه تلك " الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم² " .

✓ وعرف أيضاً بتلك " الأخطاء الحسابية و الكتابية في السجلات و التقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية و الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، و الأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان أو تفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية³ " .

المطلب الثاني : أنواع و خصائص الغش و الخطأ

سيتم في هذا المطلب التعرف على أنواع الغش و الخطأ وعلى خصائص كليهما كما يلي :

الفرع الأول : أنواع الغش و الخطأ

يواجه مراجع الحسابات عدة أنواع من الغش والأخطاء وسيتم التعرف عليها كما يلي :

أولاً : أنواع الغش

حددت نشرة معايير المراجعة رقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمها إلى⁴ :

- غش واحتيال العاملين : تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصابها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالباً ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء .

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين، " إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق و التأكد وقواعد أخلاقيات المهنة " - المعيار التدقيق الدولي رقم 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق، 2003 .

² عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص : 56 .

³ حسين القاضي، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص : 130 .

⁴ عاطف زاهرة، توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص : 179 .

- غش واحتيال الإدارة : هي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيرته الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية¹ .
يمكن أن يرتكب الغش عن طريق² :

1. التلاعب في الدفاتر و السجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو قصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن أمثلة على هذا النوع :

- إثبات مدفوعات وهمية في دفتر الشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية .
- عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة .
- عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات و اختلاسها أو استعمالها في تغطية اختلاسات سابقة بالمستودعات .
- إثبات أذونات صرف صورية، واختلاس تلك البضائع .

2. التلاعب في الحسابات بالدفتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع و مركزه المالي .

ويحدث مثل هذا التلاعب بوعي وتوجيه من إدارة المشروع بقصد أحد الأهداف التالية :

- تضخم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية، أو يغالي في تقدير بضاعة آخر مدة، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة، أو لا تؤخذ مخصصات كافية للاستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك .
- تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق المالية أو بقصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلاً لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة ، وقد يكون ذلك أيضاً بهدف التهرب من الضرائب، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حداً أدنى من الأرباح .

¹ عاطف زاهرة، توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص : 179 .

² عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص : 41 .

- إظهار المركز المالي على غير حقيقته وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات و المطلوبات، كل ذلك بهدف المضاربة في السوق المالي، أو للحصول على قرض، أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع¹.

ثانيا : أنواع الأخطاء²

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفتري و السجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها :

■ أخطاء الحذف أو السهو :

وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها إلى دفتر الأستاذ كليا أو جزئيا، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين و الدائن. أما الحذف أو السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ، يمكن أن تكون أخطاء الحذف أو السهو على النحو التالي³ :

- عدم قيد عملية بيع آجل أو شراء آجل .
- عدم احتساب المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات مستقبلية .
- عدم احتساب الإهلاك للأصول الثابتة .
- عدم قيد المقبوضات نقدية .

■ الأخطاء الارتكابية :

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية (جمع أو طرح ..)، أو في الترحيل والترحيد، وقد يكون كليا في طرفي العملية، وقد يكون جزئيا أي في طرف واحد، ويكشف الخطأ الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات والمصادقات⁴ .

■ الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق الأصول و المبادئ المحاسبية) :

وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفتري و السجلات بشكل لا يتفق مع الأصول و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول و المبادئ، وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلتها الخلط بين المصاريف الإردادية والمصاريف الرأسمالية وبالتالي

¹ عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص : 42 .

² خالد راغب الخطيب وآخرون، دراسة متقدمة في التدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص : 77 .

³ غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص : 148 .

⁴ زهير إبراهيم الحدر، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2010، ص : 34 .

تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم إجراء قيود استهلاك الأصول الثابتة أو إجراء هذه القيود بقيمة أكبر أو أقل من المفترض فعلاً، أو عدم التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، فضلاً عن تجاهل أسس القياس المحاسبي السليم لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم إتباع سياسة الحيلة والحذر بعدم تكوين احتياطات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها¹.

■ الأخطاء المتكافئة :

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد، ولن يكون لذلك الخطأ أثر خطير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي . وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي .

■ الأخطاء الكتابية :

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر، وفي هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة، وفي الحالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن المراجعة لن تتساوى أطرافه²، حيث يمكن أن نفرق بين نوعين من الأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان المراجعة³ :

1- الأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان المراجعة :

✓ أخطاء الحذف الجزئي و الأخطاء الارتكابية إذا كانت جزئية .

✓ أخطاء تكشف عن نفسها .

2- الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة :

✓ أخطاء الحذف الكلي .

✓ أخطاء ارتكابية إذا كانت كلية .

✓ أخطاء متكافئة .

¹ نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص : 132 – 133 .

² غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص : 150 .

³ نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص : 136 .

الفرع الثاني : خصائص الغش والخطأ

حسب المعيار الدولي رقم (IAS 240) فإن خصائص الغش تتمثل فيما يلي :

- ❖ قد تنشأ تحريفات في قوائم المالية إما بسبب غش أو خطأ والمعامل الذي يفرق بين الغش والخطأ هو ما إذا كان الإجراء أساس ناتج عنه تحريف في القوائم المالية متعمد أو غير متعمد .
- ❖ رغم أن الغش هو مفهوم قانوني واسع الأغراض معايير المراجعة إلا أن المراجع يهتم بالغش الذي يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية .

المطلب الثالث : الفرق بين الغش والخطأ وكيفية تصحيح الأخطاء

الفرع الأول : الفرق بين الغش و الخطأ

فرق المعيار الأمريكي رقم (SAS 53)* بين الأخطاء و التلاعب والغش ، بحيث¹ :

- يشير الخطأ إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد مبالغ أو إفصاحات معينة في قوائم مالية، وهي غالباً ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية فمثلاً في :
 - أخطاء العمليات الحسابية في النقل أو الترسيد الخاطئ .
 - عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية .
- أما الغش فهو عبارة عن تحريف متعمد وهي غالباً ما ترتكب برغبة مرتكبيها في إخفاء إفصاحات معينة في قوائم المالية أو اختلاسات أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية فمثلاً في :
 - إخفاء معاملات أو مبدلات عمدا .
 - تبديد موارد المؤسسة عمدا .

الفرع الثاني : تصحيح الأخطاء

عند اكتشاف المدقق خطأً بالدفاتر و السجلات ، عليه أولاً أن يقرر ما إذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحاً، لأنه ليس من الضروري تصحيح جميع الأخطاء التي يكتشفها المدقق، فقد لا تستدعي طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية ضرورة تصحيحه ، وهذا أمر عائد لتقدير المدقق وخبرته المهنية² .

* SAS 53 : Statement on Auditing Standards N 53 (المعيار الأمريكي للمراجعة) .

¹ أطلع عليه بتاريخ 25.03.2015 www.almohasbl.com/2009/10/fraud-and-auditor.html

² زهير إبراهيم الحدر، مرجع سبق ذكره، ص : 37 .

أما إذا كان الخطأ ذا أهمية نسبية، أي أن له تأثيراً على المركز المالي، فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقاً للمبادئ المحاسبية .

وتقسم الأخطاء من هذه الوجهة إلى مجموعتين :

- 1- أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام .
- 2- أخطاء لا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة .

ويجب تصحيح أخطاء المجموعة الأولى بإجراء قيد اليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة القيد وسبب إجراءاته كما يجب أن يؤدي القيد الجديد إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلاً بالدفاتر و السجلات .

وتنقسم قيود التصحيح التي ينصح المدقق بإجراءاتها (وذلك لمجموعة الأخطاء الأولى المؤثر على أرصدة الحسابات بالأستاذ العام) إلى مجموعتين¹ :

1- **قيود التسوية** : وهي تلك التي تؤثر على مبلغ أرباح أو خسائر المدة الحالية و المستقبلية ولذلك يجب

إجراءاتها لتسوية ذلك أثر ومثالها الخلط بين مصروف إيرادي آخر رأسمالي حيث يستدعي ذلك بالضرورة إجراء قيد أو قيد تصحيحية لإعطاء صورة عادلة عن نتائج الأعمال والمركز المالي لمشروع سنة معينة والسنوات المقبلة أيضاً .

2- **قيود إعادة التبويب** : وهذه يجب إجراؤها بهدف إعادة قوائم المالية سليمة للفترة المعنية فقط و لكنها

غير ضرورية بالنسبة لقوائم المالية السنوات التالية، ومثالها الخلط بين مصروفين إيراديين كتحميل مصروفات الانتقال على حساب مصروفات الإعلان مثلاً .

ومعظم الأخطاء التي يكتشفها المدقق تكون قد سبق ترحيلها بصورة خاطئة إلى دفتر الأستاذ العام ويستدعي الأمر تصحيحها بقيد في دفتر اليومية .

فإذا كان حدث خطأ في جميع خانات دفتر النقدية واكتشف الخطأ قبل الترحيل لحساب النقدية بدفتر الأستاذ فإنه من الممكن تصحيح جميع الخانات التي حصل فيها الخطأ، ويجب أن يصحح بإجراء قيد في اليومية العامة لأن الخطأ قد انتقل إلى دفتر الأستاذ العام² .

و المدقق يجمع الأخطاء التي يكتشفها في سجل ملاحظاته ثم يتقدم بكشف الأخطاء واقتراح القيود اللازمة للتصحيح وشرح واف لكل قيد تصحيح .

¹ عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص : 45 .

² عبد الفتاح الصحن، تصحيح الأخطاء - أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية، 1989، ص : 185 .

ويقدم الكشف إلى الموظف المسؤول عن الخطأ، وفي هذه الحالة هناك عامل نفسي وهو أن أي شخص يكره أن يقال له أن عمله خطأ ويجب أن يصححه وهو لن يقبل له هناك خطأ بدون توضيح للخطأ وسببه، ولذلك على المدقق أن يكون حريصاً عند تقديمه لهذا الكشف وأن لا يظهر أنه قد أظهر للموظف أخطاء وإنما يجب أن يقدم الكشف بطريقة لا تنفر الشخص منه .

والنقطة المهمة الثانية في هذا المجال هو أن المدقق في مركز مختلف عن الموظف الذي قام أصلاً بتقييد العملية، فالأخير قام بتحليل العملية وتقييد القيد، أما المدقق فإنه يدقق تحليل العملية وطريقة تقييدها وإذا كان التحليل والتقييد خطأ فإنه يقترح قيد التصحيح بأطرافه المدينة والدائنة وعلى الموظف المسؤول عن الخطأ أن يصحح الخطأ الذي اكتشفه المدقق أي أن المدقق لا يقوم هو بتصحيح الخطأ وإنما يشير على الموظف بإجراء التصحيح .

ويراعي في تصحيح الأخطاء أن تفتح حسابات جديدة بل يقتصر على الحسابات الموجودة بالدفاتر كما أن قيود التعديل والتصحيح يجب أن لا تجرى مباشرة لحساب الأرباح والخسائر وإنما للحسابات التي تأثرت بالقيود الخطأ والحالة الوحيدة التي تجرى القيود فيها للحسابات الختامية هي عندما تقفل الدفاتر في نهاية المدة التجارية، وأن يكتشف الخطأ بعد إقفال الدفاتر فحساب الأرباح والخسائر حساب الأصول، أو الالتزامات أو حسابات الدخل أو حسابات المصاريف وأي تصحيح للخطأ في عمليات سبق أن قيدت يجب أن يؤثر على هذه الحسابات، والقيود التي يقترحها المدقق لصحيح الأخطاء التي اكتشفها أثناء تدقيقه متعددة الأنواع ومختلفة في طريقة المعالجة، فمثلاً يمكن تقسيمها إلى قيود تعديل، وقيود إعادة تصنيف¹.

المبحث الثالث : الخطأ و الغش في المعاملات المحاسبية

وستتطرق في المبحث إلى ما يلي :

المطلب الأول : إخفاء الأخطاء والغش

وهو محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر بتغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو بالتلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس، وإجراء التغطية عنصر أساسي في عملية الإخفاء .

فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صورياً بتغيير قيم بعض الحسابات عن عمد وبحسن نية، وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء الاختلاس ويتم ذلك بنوعين من التغطية²:

¹ عبد الفتاح الصحن، مرجع سبق ذكره، ص : 186 .

² مهيب الساعي، وهي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ - علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص : 46-47.

1- تغطية مؤقتة : وتتطلب منه إعادة عملية التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك .

2- تغطية ثابتة : وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة .

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش استناداً إلى :

أ- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختيارية لعملية التدقيق .

ب- اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .

ت- عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

أما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سداداً لحسابه ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية إحدى الطرق التالية¹ :

1- تغطية مؤقتة في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشفرف عليها :

✓ تخفيض مبلغ الشيكات التي لم تصرف من البنك بعد .

✓ تخفيض رصيد البنك بالدفاتر .

✓ زيادة رصيد البنك في الكشف .

✓ زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد .

2- تغطية دائمة حسب الدفتر الذي يمسكه ويسجل في :

✓ دفتر الأستاذ العام المشرف عليه : تخفيض رصيد النقدية بتعمد الخطأ في الجمع أو الترسيد مع إجراء

تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على توازن .

✓ دفتر النقدية المشرف عليه : تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع خانة

أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه .

وتغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب

الكشوف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة .

ويستنتج مما سبق أنه لا يوجد فرق بين الخطأ والغش من حيث أثر كل منهما على سلامة البيانات

المحاسبية ولكن يتمثل الفرق بينهما في السبب أو الهدف أو مدى توفر حسن أو سوء نية القائمين بارتكاب الخطأ

أو الغش، وذلك لأن فطنة المدقق وبقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه التلاعب والغش في

¹ محمد الجزار، المراقبة الداخلية - أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية والتنمية الكافية، مكتبة عين شمس للنشر، القاهرة، 1987، ص : 77.

الحسابات، وعلى المدقق أيضاً أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة تكون محكمة بحيث يجب بذل مجهود زائد لاكتشافها .

المطلب الثاني : مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها

إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعد على حد كبير للقيام بعمله .

حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها والمراحل هي¹ :

1- مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى :

يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها (المدين والدائن)، ويتم الخطأ أو الغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيرادية أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية .

2- مرحلة الترحيل والتجميع :

ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد القوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق حسابات النهائية تكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المركب .

3- مرحلة إعداد القوائم المالية :

تتنوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهار بأقل من قيمته، وعدم التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عدم التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية .

¹ سامي محمد الوقاد، محمد لوي، تدقيق الحسابات (1)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص : ص، 98-99 .

المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش

تنطوي عملية المراجعة على مخاطر لا يمكن تجنبها لذلك وجب على مراجع الحسابات إن ويتخذ الإجراءات اللازمة سحب مقتضيات الأحوال لاتخاذها وفيما يلي أهم الخطوات الواجب العمل بها فيما يلي :

✓ إبلاغ إدارة المؤسسة :

يجب على المراجع الحسابات أن يبلغ إدارة المؤسسة بالنتائج المتوصل إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية :

- إذا كان يشك من احتمال وجود غش ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي .
- إذا كان الغش موجود فعلا .
- كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد المستوى الإداري المناسب الذي يبلغه بحالات الغش المحتمل أو الفعلي وعندما يكون الشك محيطا بالإدارة فإن المراجع يسعى عادة إلى الحصول على إشارة قانونية تساعد في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها¹ .

✓ إبلاغ السلطات الإشرافية العليا :

إن التزام مراجع الحسابات بمبدأ " السرية " يمنعه من الإبلاغ عن الغش لأطراف ثالثة، على أنه في الحالات معينة يتجاوز القوانين . كما نص القانون² 10-01 المادة 27 على أنه (في حالة عدم المصادقة على الحسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين يتعين علة محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك) .

✓ إبلاغ مستخدمي القوائم المالية :

إذ تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ أو الغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو سلبي .

كما أن لمراجع الحسابات الحق في الإطلاع على كل وثائق المؤسسة كما نصت المادة 31 من قانون 10-01 (يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وبصفة عامة كل الوثائق التابعة للهيئة أو المؤسسة، وأن يطلب كل توضيحات و التفتيشات التي يراها لازمة)، وإذ منعت إدارة المؤسسة مراجع الحسابات من الإطلاع على كل الوثائق فإنه يصدر رأيا تحفظيا أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود عراقيل وقيود في عملية المراجعة .

¹ إبراهيم الحسيني، هدى خليل، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد 2011، ص : 18 - 19 .

² الجريدة الرسمية، قانون 10-01، المادة 27، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق ل 11 يوليو 2010، ص : 07 .

✓ الانسحاب من عملية المراجعة :

قد يرى مراجع الحسابات أنه من ضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الغش والتي يرى المراجع إنها ضرورية في ظل الظروف حتى ولو لم يكن الغش أو الخطأ له تأثير مادي على القوائم المالية، ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المراجع وجود أدلة تورط الإدارة والسلطة العليا والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية قرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية العلاقة بين المراجع والمؤسسة¹.

¹ إبراهيم الحسيني، هدى خليل، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

خلاصة الفصل الأول :

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا في المبحث الأول إلى التصرفات الغير القانونية في القوائم المالية من مفهوم وخصائص وأهداف القوائم المالية كما تطرقنا إلى التعرف على مستخدمي القوائم المالية وعرضها . وفي المبحث الثاني تناولنا الإطار النظري للغش والأخطاء من مفهوم وأنواع للغش والخطأ كما تعرفنا على خصائص الغش والخطأ وتناولنا أيضا الفرق بين الغش والخطأ وفي الأخير كيفية تصحيح الأخطاء وأما في المبحث الثالث فقد تناولنا الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية من إخفاء الأخطاء والغش وكما تعرفنا على مواطن الخطأ والغش والمجالات التي يرتكب فيها الغش والخطأ وأخيرا الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل فيما يلي:

✓ تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية .

✓ تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للمؤسسة .

✓ تكمن صحة القوائم المالية في خلوها من الغش و الخطأ .

وسنحاول في الفصل الثاني التعرف على مسؤولية مراجع الحسابات اتجاه الغش و الأخطاء والتعرف أيضا على مسؤولية مراجع الحسابات في عدم اكتشاف الغش و الأخطاء وهل المراجع الحسابات هو المسؤول الوحيد أما إدارة المنشأة هي مسئولة عن وجود الغش والخطأ في القوائم المالية .

تمهيد :

ترتبط أهمية مراجع الحسابات ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها للعملاء، ولذلك فإن المجتمع المالي يتوقع من المراجع الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة والالتزام بالمسؤوليات المتعلقة به، كما يتوقع من مراجع الحسابات الكشف عن الأخطاء الجوهرية واكتشاف الغش ومنع صدور القوائم المالية المضللة ومرتكب بها الغش، لذلك تعتبر القوائم المالية بعد مصادقتها من طرف مراجع الحسابات خالية نوعا ما من الأخطاء والغش فجاءت نتيجة ذلك بذل العناية المهنية اللازمة للوصول إلى رأي مستقل ووضع تقرير موضوعي وشفاف، لذلك فإن عملية المراجعة تهدف أساسا إلى توفير القدر اللازم من الحماية ضد نوعين من المخاطر، وتتمثل في الأخطاء الجوهرية والغش التي قد تكون في القوائم المالية .

وعلى هذا أساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

❖ المبحث الأول : ماهية القوائم المالية.

❖ المبحث الثاني : الإطار النظري للغش و الخطاء .

❖ المبحث الثالث : الخطاء والغش في المعاملات المحاسبية .

المبحث الأول : ماهية القوائم المالية

إن الهدف من مسؤوليات المراجع الحسابات هو تعزيز الثقة في مهنة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققين الحسابات، لذلك فمراجع الحسابات يجب عليه الالتزام بتطبيق الإجراءات اللازمة لمنع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية و إعطاء صورة ذات مصداقية و موثوقية لها، ويمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يثقوا بأرائهم وعدالة تقاريرهم فيها¹.

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها وتزودهم بالمعلومات الضرورية، وهنا تتجلى أهمية المسؤولية مراجع الحسابات في كشف عن التضليل و الغش في القوائم المالية وبالتالي يعتبر المراجع الحسابات مسؤولاً من الناحية القانونية تجاه المؤسسة أو العميل للحكم على صحة القوائم المالية و خلوها من التحريف و الغش، ومن هنا يتم تعريف القوائم المالية كما يلي :

✓ هي تلك الكشوف المالية* التي يجب أن تعرض بصفة وفيّة للوضعية المالية للكيان و نجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، وتضبط الكشوفات المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية²، توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملة الوطنية .

✓ تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين، وتعتبر إدارة المنشأ هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية³ .

✓ بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات⁴ .

¹ شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فلسطين، 2012، ص : 03 .

* حسب قانون 11-07 تعرف القوائم المالية بالكشوف المالية .

² الجريدة الرسمية، القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص : 05 .

³ سامح محمد رضا أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض السعودية، 2010، ص : 185.

⁴ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص : 30 .

المطلب الثاني : أهداف وخصائص النوعية للقوائم المالية

الهدف الرئيسي من إصدار القوائم المالية للشركة يتركز في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي و نتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم .

الفرع الأول : أهداف القوائم المالية

ويمكن تلخيص بعض هذه الأهداف في العناصر التالية¹:

- ✓ الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (سواء كان النشاط جارياً أو عرضياً) والبنود التي تؤثر في عملية تحديده .
- ✓ تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة ،أي يمكن الإيجاز أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام.
- ✓ لا تتطلب من مستخدميها الإلمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ ، بعكس حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر فهما حسابان فيان يتطلبان الإلمام بقواعد التسجيل والترحيل حتى يمكن فهم دلالة البيانات التي تظهر بهما.
- ✓ المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي .

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدر الأساسي للمعلومات، لذلك الخصائص النوعية تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل الخصائص فيما يلي² :

الملائمة : إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى مطابقة المعلومات المحاسبية مع مستخدميها، وملائمتها مع متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار³.

¹ سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، اتحاد المصار العربية، بيروت لبنان، 2000، ص : 28 .

² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 50.

³ بدر الزمان خفاني، هوري سويس، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص : 297 .

القابلية للفهم : يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها من قبل مستخدميها، بمعنى البيانات و المعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد¹ .

القابلية للمقارنة و التماثل : المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بالمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات وتكون متناسقة بما فيه الكفاية لتحقيق المقارنة² .

المصدقية : لكي تكون المعلومات صادقة يجب أن تتصف بالتعبير الصادق عن العمليات المالية، وتكون خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها ويتم تحضيرها حسب المبادئ التالية³ :

- ❖ البحث عن الصورة الصادقة للقوائم المالية .
- ❖ تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني .
- ❖ الحياد .
- ❖ الحيلة و الحذر .
- ❖ الشمولية .
- ❖ يجب أن تتوفر فيها القابلية للتحقيق و الحياد وعدم التمييز والصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية ومستخدميها

الفرع الأول : عرض القوائم المالية

نص القانون 07-11 حسب المادة 25 ما يلي : تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة " الميزانية، جدول الحسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة"⁴ .

■ قائمة المركز المالي :

تفصح الميزانية عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، تتكون من الأصول و الالتزامات (الخصوم)⁵ تظهر أثر نتيجة العمليات من الربح أو الخسارة خلال فترة محاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية

¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص : 332.

² محمد بوتن، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص : 53 .

³ أحمد محمد المنور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص : 53 .

⁴ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص : 06 .

⁵ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص: 169 .

وتتضمن الأصول : أصول الجارية " المخزونات والحسابات الجارية و الزبائن و حسابات الخزينة " وأصول غير الجارية " التثبيتات العينية و التثبيتات المعنوية " .

أما الخصوم فهي منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام بالفعل على الوحدة بتحويل أصول أو تقديم لوحات أخرى وذلك نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي وتضم خصوم متداولة وغير متداولة و أموال خاصة¹ .

■ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) :

يعد جدول حسابات النتائج وضعية ملخصة لأعباء و المنتوجات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ويتم تقديم الجدول الحسابات حسب الطبيعة و يبين نتيجة أعمال دورة المؤسسة، و يبين تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح² .

■ قائمة جدول سيولة الخزينة :

إن الغرض الأساسي من قائمة جدول سيولة الخزينة هو المعلومات عن المدخلات و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، والغرض الثاني هو توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية .

ويعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة ، الطريقة المباشرة تنطلق من التحصيلات والتسديدات المتعلقة بالاستغلال أو المتعلقة بالاستثمار و طريقة غير مباشرة تعتمد على جدول حسابات النتائج و على الميزانية و جدول تغيير الأموال الخاصة و جمع التغييرات عن الدورات السابقة و يفسر هذا التغيير الذي حدث في المؤسسة ايجابيا أو سلبا³ .

■ قائمة تغييرات الأموال الخاصة :

يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية⁴، وتوفر أيضا معلومات عن بعض مصادر التغيير في عناصر المركز المالي .

¹ حنان رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص : 313 .

² خليدة عايب، فاتح سردوك، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)، مداخلة، المنتدى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص : 06 .

³ صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008، ص : 189 .

⁴ شبيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص : 29 .

■ الملاحق (ملحقات القوائم المالية) :

يتضمن ملحقات القوائم المالية معلومات إضافية لما تم عرضه في قوائم المالية ويشمل شرحاً كتابياً لقواعد التسجيل والتقييم المعتمد كما يتم تقديمها بطريقة نظامية¹.

إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات والأصول و تتعلق بحقيقة المركز المالي بحيث جاءت الملاحق لتفسر و توضح المعلومات الضرورية التي تمكننا من فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج .

الفرع الثاني : مستخدمي القوائم المالية

تعد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية و التي يتم تقسيمها إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية²، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات والأطراف المستعملة والمستفيدة من المعلومات القوائم .

1- الأطراف الخارجية³ :

❖ **المستثمرون و المساهمون** : يحتاج المستثمرون و المساهمين إلى المعلومات فيها تعيينهم على اتخاذ قرار شراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع .

❖ **المقرضين** : يحتاج المقرضين إلى معرفة قدرتهم على دفع قروضهم و الفوائد المتعلقة بالاستحقاق .

❖ **الموردون و الدائنون الآخريين** : يحتاج الموردون إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة للمؤسسة .

❖ **الجمهور** : تؤثر المؤسسة الواحدة الاقتصادية على قرار الجمهور، لذلك فهم بحاجة إلى معلومات حول التطور الحاصل في المؤسسة وأنشطتها .

❖ **الدولة و الهيئات العمومية** : تهتم الدولة بتوزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة وتحديد السياسة الجبائية وكذلك استخدام المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى .

❖ **العملاء** : يهتم العملاء بمعلومات المؤسسة المتعلقة باستمراريتها خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المؤسسة .

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص، ص : 93، 94 .

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، جزء الثالث، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص : 71.

³ صالح مرزاق، القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص : 07 .

2- الأطراف الداخلية :

هي تلك الأطراف التابعة للمؤسسة و التي تتمثل في ¹ :

❖ **الإدارة :** تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى القوائم والتقارير المالية حيث تتحقق هذه القوائم للإدارة ما

يلي :

- مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة .

- التعرف على الوضع المالي و القدرة الكبيسة للمؤسسة .

❖ **الموظفين و العمال :** تهتم هذه الفئة بالقوائم والتقارير المالية للاطمئنان على استقرارها الوظيفي والمرتبطة

باستمرارية المشروع .

المبحث الثاني : الإطار النظري للغش و الخطأ

إن ظاهرة الفساد المالي والنتائج عن التلاعب أو الغش ليست بالشيء الجديد في عصرنا، بل تمتد جذورها

إلى أن حجمها و نتائجها بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية، و لذلك يهدف هذا المبحث إلى

التعرف على ما يلي : - مفهوم الغش والخطأ - أنواع والخصائص الغش و الأخطاء .

المطلب الأول : مفهوم الغش والخطأ

طبقا وحسب المعيار الدولي للمراجعة رقم (IAS 240) "الفقرة أ - 11 أن :

الفرع الأول : مفهوم الغش

✓ الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو الموظفين أو الأطراف

الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية².

✓ يشير مصطلح (التحريف والتلاعب)* إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو

الموظفين، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية³.

✓ كما يشير مصطلح الغش إلى فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المؤسسة، وينطوي الغش على

ما يلي⁴:

¹ صالح مرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 08 .

"IAS 240 : International Standard Auditing N240

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الفقرة أ - 11، مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، ص : 06 .

³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، " إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق و التأكد وقواعد أخلاقيات المهنة" - المعيار التدقيق الدولي رقم 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق، 2007 .

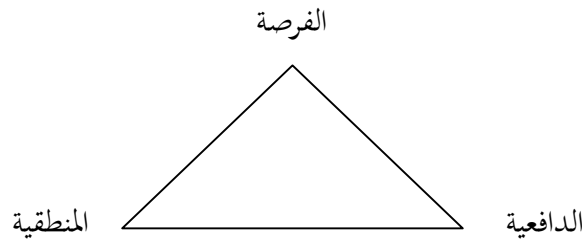
* مصطلح التحريف والتلاعب يقصد بها الغش

⁴ غالي جورج دانيال، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص : 24 .

- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها .
 - سوء توزيع الأصول .
 - حذف أو إلغاء آثار العمليات من السجلات أو المستندات .
 - تسجيل العمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية .
- مثلث الغش¹:

إن عملية التنبؤ بالغش في أن الأفراد الذين يستوفون الشروط الثلاثة لمثلث الغش من المرجح أن يقوموا به، حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA*، حيث تتوضح هذه الظروف الموضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم : (1-1) : مثلث الغش



Source: Leonard w.vona, Fraud risk assrssemnt building a fraud audit program, USA, 2008, p7.

- ❖ **الفرصة** : إن ضعف ثقافة المؤسسة، وعدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه.
- ❖ **المنطقية** : هو الاعتقاد بأن العمل الذي يرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم .
- ❖ **الدافعية** : غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون على الموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح .

¹ Leonard w.vona, **Fraud risk assrssemnt building a fraud audit program**, USA, 2008, p7.

* AICPA : American Institute of certified public Accountants (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين).

الفرع الثاني : مفهوم الخطأ

أشار المعيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن :

✓ الخطأ " يعني تحريفات غير مقصودة في تقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح¹ " .

✓ كما عرف الخطأ بأنه تلك " الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم² " .

✓ وعرف أيضا بتلك " الأخطاء الحسابية و الكتابية في السجلات و التقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية و الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، و الأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان أو تفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية³ " .

المطلب الثاني : أنواع و خصائص الغش و الخطأ

سيتم في هذا المطلب التعرف على أنواع الغش و الخطأ وعلى خصائص كليهما كما يلي :

الفرع الأول : أنواع الغش و الخطأ

يواجه مراجع الحسابات عدة أنواع من الغش والأخطاء وسيتم التعرف عليها كما يلي :

أولا : أنواع الغش

حددت نشرة معايير المراجعة رقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمها إلى⁴ :

- غش واحتيال العاملين : تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصابها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء .

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين، " إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق و التأكد وقواعد أخلاقيات المهنة " - المعيار التدقيق الدولي رقم 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق، 2003 .

² عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص : 56 .

³ حسين القاضي، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص : 130 .

⁴ عاطف زاهرة، توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص : 179 .

- غش واحتيال الإدارة : هي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيرته الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية¹ .
- يمكن أن يرتكب الغش عن طريق² :

1. التلاعب في الدفاتر و السجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو قصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن أمثلة على هذا النوع :

- إثبات مدفوعات وهمية في دفتر الشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية .
- عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة .
- عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات و اختلاسها أو استعمالها في تغطية اختلاسات سابقة بالمستودعات .
- إثبات أذونات صرف صورية، واختلاس تلك البضائع .

2. التلاعب في الحسابات بالدفتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع و مركزه المالي .

ويحدث مثل هذا التلاعب بوعي وتوجيه من إدارة المشروع بقصد أحد الأهداف التالية :

- تضخم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية، أو يغالي في تقدير بضاعة آخر مدة، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة، أو لا تؤخذ مخصصات كافية للاستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك .
- تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق المالية أو بقصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلاً لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة ، وقد يكون ذلك أيضاً بهدف التهرب من الضرائب، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حداً أدنى من الأرباح .

¹ عاطف زاهرة، توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص : 179 .

² عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص : 41 .

- إظهار المركز المالي على غير حقيقته وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات و المطلوبات، كل ذلك بهدف المضاربة في السوق المالي، أو للحصول على قرض، أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع¹.

ثانيا : أنواع الأخطاء²

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفتري و السجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها :

■ أخطاء الحذف أو السهو :

وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها إلى دفتر الأستاذ كليا أو جزئيا، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين و الدائن. أما الحذف أو السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ، يمكن أن تكون أخطاء الحذف أو السهو على النحو التالي³ :

- عدم قيد عملية بيع آجل أو شراء آجل .
- عدم احتساب المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات مستقبلية .
- عدم احتساب الإهلاك للأصول الثابتة .
- عدم قيد المقبوضات نقدية .

■ الأخطاء الارتكابية :

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية (جمع أو طرح ..)، أو في الترحيل والترصيد، وقد يكون كليا في طرفي العملية، وقد يكون جزئيا أي في طرف واحد، ويكشف الخطأ الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات والمصادقات⁴ .

■ الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق الأصول و المبادئ المحاسبية) :

وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفتري و السجلات بشكل لا يتفق مع الأصول و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول و المبادئ، وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلتها الخلط بين المصاريف الإلزامية والمصاريف الرأسمالية وبالتالي

¹ عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص : 42 .

² خالد راغب الخطيب وآخرون، دراسة متقدمة في التدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص : 77 .

³ غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص : 148 .

⁴ زهير إبراهيم الحدر، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2010، ص : 34 .

تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم إجراء قيود استهلاك الأصول الثابتة أو إجراء هذه القيود بقيمة أكبر أو أقل من المفترض فعلاً، أو عدم التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، فضلاً عن تجاهل أسس القياس المحاسبي السليم لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم إتباع سياسة الحيلة والحذر بعدم تكوين احتياطات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها¹.

■ الأخطاء المتكافئة :

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد، ولن يكون لذلك الخطأ أثر خطير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي . وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي .

■ الأخطاء الكتابية :

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر، وفي هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة، وفي الحالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن المراجعة لن تتساوى أطرافه²، حيث يمكن أن نفرق بين نوعين من الأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان المراجعة³ :

1- الأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان المراجعة :

✓ أخطاء الحذف الجزئي و الأخطاء الارتكابية إذا كانت جزئية .

✓ أخطاء تكشف عن نفسها .

2- الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة :

✓ أخطاء الحذف الكلي .

✓ أخطاء ارتكابية إذا كانت كلية .

✓ أخطاء متكافئة .

¹ نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص : 132 – 133 .

² غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص : 150 .

³ نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص : 136 .

الفرع الثاني : خصائص الغش والخطأ

حسب المعيار الدولي رقم (IAS 240) فإن خصائص الغش تتمثل فيما يلي :

- ❖ قد تنشأ تحريفات في قوائم المالية إما بسبب غش أو خطأ والمعامل الذي يفرق بين الغش والخطأ هو ما إذا كان الإجراء أساس ناتج عنه تحريف في القوائم المالية متعمد أو غير متعمد .
- ❖ رغم أن الغش هو مفهوم قانوني واسع الأغراض معايير المراجعة إلا أن المراجع يهتم بالغش الذي يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية .

المطلب الثالث : الفرق بين الغش والخطأ وكيفية تصحيح الأخطاء

الفرع الأول : الفرق بين الغش و الخطأ

فرق المعيار الأمريكي رقم (SAS 53)* بين الأخطاء و التلاعب والغش ، بحيث¹ :

- يشير الخطأ إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد مبالغ أو إفصاحات معينة في قوائم مالية، وهي غالبا ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية فمثلا في :
 - أخطاء العمليات الحسابية في النقل أو الترسيد الخاطئ .
 - عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية .
- أما الغش فهو عبارة عن تحريف متعمد وهي غالبا ما ترتكب برغبة مرتكبيها في إخفاء إفصاحات معينة في قوائم المالية أو اختلاسات أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية فمثلا في :
 - إخفاء معاملات أو مبدلات عمدا .
 - تبديد موارد المؤسسة عمدا .

الفرع الثاني : تصحيح الأخطاء

عند اكتشاف المدقق خطأ بالدفاتر و السجلات ، عليه أولا أن يقرر ما إذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحا، لأنه ليس من الضروري تصحيح جميع الأخطاء التي يكتشفها المدقق، فقد لا تستدعي طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية ضرورة تصحيحه ، وهذا أمر عائد لتقدير المدقق وخبرته المهنية² .

* SAS 53 : Statement on Auditing Standards N 53 (المعيار الأمريكي للمراجعة) .

¹ أطلع عليه بتاريخ 25.03.2015 www.almohasbl.com/2009/10/fraud-and-auditor.html

² زهير إبراهيم الحدر، مرجع سبق ذكره، ص : 37 .

أما إذا كان الخطأ ذا أهمية نسبية، أي أن له تأثيراً على المركز المالي، فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقاً للمبادئ المحاسبية .

وتقسم الأخطاء من هذه الوجهة إلى مجموعتين :

- 1- أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام .
- 2- أخطاء لا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة .

ويجب تصحيح أخطاء المجموعة الأولى بإجراء قيد اليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة القيد وسبب إجراءاته كما يجب أن يؤدي القيد الجديد إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلاً بالدفاتر و السجلات .

وتنقسم قيود التصحيح التي ينصح المدقق بإجرائها (وذلك لمجموعة الأخطاء الأولى المؤثر على أرصدة الحسابات بالأستاذ العام) إلى مجموعتين¹ :

1- **قيود التسوية** : وهي تلك التي تؤثر على مبلغ أرباح أو خسائر المدة الحالية و المستقبلية ولذلك يجب

إجرائها لتسوية ذلك أثر ومثالها الخلط بين مصروف إيرادي آخر رأسمالي حيث يستدعي ذلك بالضرورة إجراء قيد أو قيد تصحيحية لإعطاء صورة عادلة عن نتائج الأعمال والمركز المالي لمشروع سنة معينة والسنوات المقبلة أيضاً .

2- **قيود إعادة التوبيخ** : وهذه يجب إجراؤها بهدف إعادة قوائم المالية سليمة للفترة المعنية فقط و لكنها

غير ضرورية بالنسبة لقوائم المالية السنوات التالية، ومثالها الخلط بين مصروفين إيراديين كتحميل مصروفات الانتقال على حساب مصروفات الإعلان مثلاً .

ومعظم الأخطاء التي يكتشفها المدقق تكون قد سبق ترحيلها بصورة خاطئة إلى دفتر الأستاذ العام ويستدعي الأمر تصحيحها بقيد في دفتر اليومية .

فإذا كان حدث خطأ في جميع خانات دفتر النقدية واكتشف الخطأ قبل الترحيل لحساب النقدية بدفتر الأستاذ فإنه من الممكن تصحيح جميع الخانات التي حصل فيها الخطأ، ويجب أن يصحح بإجراء قيد في اليومية العامة لأن الخطأ قد انتقل إلى دفتر الأستاذ العام² .

و المدقق يجمع الأخطاء التي يكتشفها في سجل ملاحظاته ثم يتقدم بكشف الأخطاء واقتراح القيود اللازمة للتصحيح وشرح واف لكل قيد تصحيح .

¹ عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص : 45 .

² عبد الفتاح الصحن، تصحيح الأخطاء - أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية، 1989، ص : 185 .

ويقدم الكشف إلى الموظف المسؤول عن الخطأ، وفي هذه الحالة هناك عامل نفسي وهو أن أي شخص يكره أن يقال له أن عمله خطأ ويجب أن يصححه وهو لن يقبل له هناك خطأ بدون توضيح للخطأ وسببه، ولذلك على المدقق أن يكون حريصاً عند تقديمه لهذا الكشف وأن لا يظهر أنه قد أظهر للموظف أخطاء وإنما يجب أن يقدم الكشف بطريقة لا تنفر الشخص منه .

والنقطة المهمة الثانية في هذا المجال هو أن المدقق في مركز مختلف عن الموظف الذي قام أصلاً بتقييد العملية، فالأخير قام بتحليل العملية وتقييد القيد، أما المدقق فإنه يدقق تحليل العملية وطريقة تقييدها وإذا كان التحليل والتقييد خطأ فإنه يقترح قيد التصحيح بأطرافه المدينة والدائنة وعلى الموظف المسؤول عن الخطأ أن يصحح الخطأ الذي اكتشفه المدقق أي أن المدقق لا يقوم هو بتصحيح الخطأ وإنما يشير على الموظف بإجراء التصحيح .

ويراعي في تصحيح الأخطاء أن تفتح حسابات جديدة بل يقتصر على الحسابات الموجودة بالدفاتر كما أن قيود التعديل والتصحيح يجب أن لا تجرى مباشرة لحساب الأرباح والخسائر وإنما للحسابات التي تأثرت بالقيود الخطأ والحالة الوحيدة التي تجرى القيود فيها للحسابات الختامية هي عندما تقفل الدفاتر في نهاية المدة التجارية، وأن يكتشف الخطأ بعد إقفال الدفاتر فحساب الأرباح والخسائر حساب الأصول، أو الالتزامات أو حسابات الدخل أو حسابات المصاريف وأي تصحيح للخطأ في عمليات سبق أن قيدت يجب أن يؤثر على هذه الحسابات، والقيود التي يقترحها المدقق لتصحيح الأخطاء التي اكتشفها أثناء تدقيقه متعددة الأنواع ومختلفة في طريقة المعالجة، فمثلاً يمكن تقسيمها إلى قيود تعديل، وقيود إعادة تصنيف¹.

المبحث الثالث : الخطأ و الغش في المعاملات المحاسبية

وستتطرق في المبحث إلى ما يلي :

المطلب الأول : إخفاء الأخطاء والغش

وهو محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر بتغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو بالتلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس، وإجراء التغطية عنصر أساسي في عملية الإخفاء .

فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صورياً بتغيير قيم بعض الحسابات عن عمد وبحسن نية، وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء الاختلاس ويتم ذلك بنوعين من التغطية²:

¹ عبد الفتاح الصحن، مرجع سبق ذكره، ص : 186 .

² مهيب الساعي، وهي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ - علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص : 46-47.

1- تغطية مؤقتة : وتتطلب منه إعادة عملية التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك .

2- تغطية ثابتة : وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة .

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش استناداً إلى :

أ- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختيارية لعملية التدقيق .

ب- اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .

ت- عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

أما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سداداً لحسابه ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية إحدى الطرق التالية¹ :

1- تغطية مؤقتة في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشفرف عليها :

✓ تخفيض مبلغ الشيكات التي لم تصرف من البنك بعد .

✓ تخفيض رصيد البنك بالدفاتر .

✓ زيادة رصيد البنك في الكشف .

✓ زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد .

2- تغطية دائمة حسب الدفتر الذي يمسكه ويسجل في :

✓ دفتر الأستاذ العام المشرف عليه : تخفيض رصيد النقدية بتعمد الخطأ في الجمع أو الترسيد مع إجراء

تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على توازن .

✓ دفتر النقدية المشرف عليه : تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع خانة

أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه .

وتغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب

الكشوف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة .

ويستنتج مما سبق أنه لا يوجد فرق بين الخطأ والغش من حيث أثر كل منهما على سلامة البيانات

المحاسبية ولكن يتمثل الفرق بينهما في السبب أو الهدف أو مدى توفر حسن أو سوء نية القائمين بارتكاب الخطأ

أو الغش، وذلك لأن فطنة المدقق وبقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه التلاعب والغش في

¹ محمد الجزار، المراقبة الداخلية - أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية والتنمية الكافية، مكتبة عين شمس للنشر، القاهرة، 1987، ص : 77.

الحسابات، وعلى المدقق أيضاً أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة تكون محكمة بحيث يجب بذل مجهود زائد لاكتشافها .

المطلب الثاني : مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها

إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعد على حد كبير للقيام بعمله .

حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها والمراحل هي ¹ :

1- مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى :

يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها (المدين والدائن)، ويتم الخطأ أو الغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيرادية أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية .

2- مرحلة الترحيل والتجميع :

ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد القوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق حسابات النهائية تكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المركب .

3- مرحلة إعداد القوائم المالية :

تتنوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهار بأقل من قيمته، وعدم التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عدم التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية .

¹ سامي محمد الوقاد، محمد لوي، تدقيق الحسابات (1)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص : ص، 98-99 .

المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش

تنطوي عملية المراجعة على مخاطر لا يمكن تجنبها لذلك وجب على مراجع الحسابات إن ويتخذ الإجراءات اللازمة سحب مقتضيات الأحوال لاتخاذها وفيما يلي أهم الخطوات الواجب العمل بها فيما يلي :

✓ إبلاغ إدارة المؤسسة :

يجب على المراجع الحسابات أن يبلغ إدارة المؤسسة بالنتائج المتوصل إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية :

- إذا كان يشك من احتمال وجود غش ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي .
- إذا كان الغش موجود فعلا .
- كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد المستوى الإداري المناسب الذي يبلغه بحالات الغش المحتمل أو الفعلي وعندما يكون الشك محيطا بالإدارة فإن المراجع يسعى عادة إلى الحصول على إشارة قانونية تساعد في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها¹ .

✓ إبلاغ السلطات الإشرافية العليا :

إن التزام مراجع الحسابات بمبدأ " السرية " يمنعه من الإبلاغ عن الغش لأطراف ثالثة، على أنه في الحالات معينة يتجاوز القوانين . كما نص القانون² 10-01 المادة 27 على أنه (في حالة عدم المصادقة على الحسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين يتعين علة محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك) .

✓ إبلاغ مستخدمي القوائم المالية :

إذ تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ أو الغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو سلبي .

كما أن لمراجع الحسابات الحق في الإطلاع على كل وثائق المؤسسة كما نصت المادة 31 من قانون 10-01 (يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وبصفة عامة كل الوثائق التابعة للهيئة أو المؤسسة، وأن يطلب كل توضيحات و التفتيشات التي يراها لازمة)، وإذ منعت إدارة المؤسسة مراجع الحسابات من الإطلاع على كل الوثائق فإنه يصدر رأيا تحفظيا أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود عراقيل وقيود في عملية المراجعة .

¹ إبراهيم الحسيني، هدى خليل، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد 2011، ص : 18 - 19 .

² الجريدة الرسمية، قانون 10-01، المادة 27، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق ل 11 يوليو 2010، ص : 07 .

✓ الانسحاب من عملية المراجعة :

قد يرى مراجع الحسابات أنه من ضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الغش والتي يرى المراجع إنها ضرورية في ظل الظروف حتى ولو لم يكن الغش أو الخطأ له تأثير مادي على القوائم المالية، ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المراجع وجود أدلة تورط الإدارة والسلطة العليا والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية قرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية العلاقة بين المراجع والمؤسسة¹.

¹ إبراهيم الحسيني، هدى خليل، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

خلاصة الفصل الأول :

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا في المبحث الأول إلى التصرفات الغير القانونية في القوائم المالية من مفهوم وخصائص وأهداف القوائم المالية كما تطرقنا إلى التعرف على مستخدمي القوائم المالية وعرضها . وفي المبحث الثاني تناولنا الإطار النظري للغش والأخطاء من مفهوم وأنواع للغش والخطأ كما تعرفنا على خصائص الغش والخطأ وتناولنا أيضا الفرق بين الغش والخطأ وفي الأخير كيفية تصحيح الأخطاء وأما في المبحث الثالث فقد تناولنا الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية من إخفاء الأخطاء والغش وكما تعرفنا على مواطن الخطأ والغش والمجالات التي يرتكب فيها الغش والخطأ وأخيرا الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل فيما يلي:

✓ تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية .

✓ تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للمؤسسة .

✓ تكمن صحة القوائم المالية في خلوها من الغش و الخطأ .

وسنحاول في الفصل الثاني التعرف على مسؤولية مراجع الحسابات اتجاه الغش و الأخطاء والتعرف أيضا على مسؤولية مراجع الحسابات في عدم اكتشاف الغش و الأخطاء وهل المراجع الحسابات هو المسؤول الوحيد أما إدارة المنشأة هي مسئولة عن وجود الغش والخطأ في القوائم المالية .

قد بدأ الاهتمام بمسؤولية المراجع عن كشف الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت الوظيفة الأساسية لمهنة التدقيق هو اكتشاف الغش والخطأ نظراً لصغر حجم المشروعات والعمليات المالية ومع تطور الأعمال واتساع نطاقها أصبح هدف التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية.

ومنذ ذلك العصر حتى عصرنا الحالي أصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين من التدقيق وهما اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية وبين الثقة والمصادقية في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة، حيث إن وجود غش أو تلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على صحة نتائج الأعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي، ولعل الخطأ لا يقع من تلقاء نفسه دون سبب أو دافع بل يقع الخطأ نتيجة السهو أو الجهل وعدم المعرفة الكافية بمعايير المراجعة.

وتنبع مشكلة الدراسة من أنها تبحث مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش والخطأ الذي يمكن أن يقع في القوائم المالية، وللوفاء بهذه المسؤولية فإنه على المراجع أن يبحث بجدية عن كل من الأخطاء و المخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية .

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

1- إشكالية البحث :

ما مدى مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية ؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي المسؤوليات التي يواجهها مراجع الحسابات عند تأدية مهامه ؟
- هل يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بذلة العناية المهنية اللازمة ؟
- هل يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ ؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

- يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والخطأ .

- يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش والخطأ .
- تتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

2- مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ معرفة مدى إدراك المراجعين بأهم المسؤوليات التي تواجههم عند قيام بمهامهم .
- ✓ معرفة أهمية تقرير مراجع الحسابات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية .
- ✓ تعلق الموضوع بمجال التخصص .
- ✓ الرغبة والميل للاطلاع على مهنة المراجعة .

3- أهداف الدراسة وأهميتها :

- ✓ تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي :
- التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية باكتشاف الغش والخطأ .
- إظهار أن المراجع الحسابات غير مسئول عن منع الغش والتصرفات الغير القانونية الموجودة بالقوائم المالية ولكن يجب إبلاغ عنها .
- إظهار أن إدارة المؤسسة هي مسئول عن منع الغش والتصرفات الغير القانونية الموجودة بالقوائم المالية.
- الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مراجع الحسابات .
- ✓ تبرز أهمية الدراسة فيما يلي :
- من خلال الأهمية التي يكتسبها محافظ الحسابات في الاقتصاد .
- من خلال الدور الرقابي الذي يمارسه محافظ الحسابات .
- من خلال الدور الذي يلعبه رأيه الفني المحايد في إضفاء الثقة على القوائم المالية .

4- الإطار المكاني والزمني :

الإطار المكاني : في هذه الدراسة حاولنا استقصاء آراء المراجعين والمتمرسين في مهنة المراجعة، وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في الجزائر وبالتحديد في ولاية الوادي .

الإطار الزمني : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في فترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر افريل إلى شهر ماي 2015) .

5- المنهج والأدوات المستخدمة :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، والجانب التطبيقي تم اعتماد على الاستبيان موجه للمراجعين الحسابات تستقصي آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية Excel – Spss 22

6- صعوبات البحث :

- صعوبة توزيع استمارة الاستبيان على مراجعي الحسابات وعدم استرجاعها كاملة .
- صعوبة استخدام برنامج Spss وقلت مستخدميه .
- انعدام الوقت لدى المراجعين لحسابات ملئ استمارة الاستبيان بسبب تزامن مدة إعدادنا للمذكرة مع إعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة .

7- هيكل البحث :

لمعالجة الإشكالية المطروح، واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي :

✓ الفصل الأول : ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول التصرفات الغير القانونية في القوائم المالية .
- المبحث الثاني الإطار النظري للغش والأخطاء .
- المبحث الثالث الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية .

✓ الفصل الثاني : ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- المبحث الأول : مسؤولية المراجع الحسابات في اكتشاف الغش و التقرير عنه .
- المبحث الثاني : مسؤولية مراجع الحسابات والإدارة في وجود الغش و الخطأ .
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة .

✓ الفصل الثالث : تضمن الدراسة الميدانية خصص لدراسة الحالة من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه إلى

المراجعين الحسابات من أجل استقصاء آرائهم في الموضوع وتحليل وتقييم مدى إستعابتهم بالمشكل المطروح في الدراسة .

قد بدأ الاهتمام بمسؤولية المراجع عن كشف الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت الوظيفة الأساسية لمهنة التدقيق هو اكتشاف الغش والخطأ نظرا لصغر حجم المشروعات والعمليات المالية ومع تطور الأعمال واتساع نطاقها أصبح هدف التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية.

ومنذ ذلك العصر حتى عصرنا الحالي أصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين من التدقيق وهما اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية وبين الثقة والمصادقية في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة، حيث إن وجود غش أو تلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على صحة نتائج الأعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي، ولعل الخطأ لا يقع من تلقاء نفسه دون سبب أو دافع بل يقع الخطأ نتيجة السهو أو الجهل وعدم المعرفة الكافية بمعايير المراجعة.

وتنبع مشكلة الدراسة من أنها تبحث مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش والخطأ الذي يمكن أن يقع في القوائم المالية، وللوفاء بهذه المسؤولية فإنه على المراجع أن يبحث بجدية عن كل من الأخطاء و المخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية .

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

1- إشكالية البحث :

ما مدى مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية ؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي المسؤوليات التي يواجهها مراجع الحسابات عند تأدية مهامه ؟
- هل يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بذلة العناية المهنية اللازمة ؟
- هل يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ ؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

- يلتزم مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش والخطأ .

- يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشافه حالات الغش والخطأ .
- تتوفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية .

2- مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ معرفة مدى إدراك المراجعين بأهم المسؤوليات التي تواجههم عند قيام بمهامهم .
- ✓ معرفة أهمية تقرير مراجع الحسابات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية .
- ✓ تعلق الموضوع بمجال التخصص .
- ✓ الرغبة والميل للاطلاع على مهنة المراجعة .

3- أهداف الدراسة وأهميتها :

- ✓ تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي :
- التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية باكتشاف الغش والخطأ .
- إظهار أن المراجع الحسابات غير مسئول عن منع الغش والتصرفات الغير القانونية الموجودة بالقوائم المالية ولكن يجب إبلاغ عنها .
- إظهار أن إدارة المؤسسة هي مسئول عن منع الغش والتصرفات الغير القانونية الموجودة بالقوائم المالية.
- الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مراجع الحسابات .
- ✓ تبرز أهمية الدراسة فيما يلي :
- من خلال الأهمية التي يكتسبها محافظ الحسابات في الاقتصاد .
- من خلال الدور الرقابي الذي يمارسه محافظ الحسابات .
- من خلال الدور الذي يلعبه رأيه الفني المحايد في إضفاء الثقة على القوائم المالية .

4- الإطار المكاني والزمني :

الإطار المكاني : في هذه الدراسة حاولنا استقصاء آراء المراجعين والمتمرسين في مهنة المراجعة، وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في الجزائر وبالتحديد في ولاية الوادي .

الإطار الزمني : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في فترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر افريل إلى شهر ماي 2015) .

5- المنهج والأدوات المستخدمة :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، والجانب التطبيقي تم اعتماد على الاستبيان موجه للمراجعين الحسابات تستقصي آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية Excel – Spss 22

6- صعوبات البحث :

- صعوبة توزيع استمارة الاستبيان على مراجعي الحسابات وعدم استرجاعها كاملة .
- صعوبة استخدام برنامج Spss وقلت مستخدميه .
- انعدام الوقت لدى المراجعين لحسابات ملئ استمارة الاستبيان بسبب تزامن مدة إعدادنا للمذكرة مع إعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة .

7- هيكل البحث :

لمعالجة الإشكالية المطروح، واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي :

✓ الفصل الأول : ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول التصرفات الغير القانونية في القوائم المالية .
- المبحث الثاني الإطار النظري للغش والأخطاء .
- المبحث الثالث الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية .

✓ الفصل الثاني : ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- المبحث الأول : مسؤولية المراجع الحسابات في اكتشاف الغش و التقرير عنه .
- المبحث الثاني : مسؤولية مراجع الحسابات والإدارة في وجود الغش و الخطأ .
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة .

✓ الفصل الثالث : تضمن الدراسة الميدانية خصص لدراسة الحالة من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه إلى

المراجعين الحسابات من أجل استقصاء آرائهم في الموضوع وتحليل وتقييم مدى إستعابتهم بالمشكل المطروح في الدراسة .

الصفحة	العنوان
-	آية من القرآن الكريم / من أقوال الإمام الشافعي
-	إهداء
-	شكر والعرفان
-	الملخص
I	فهرس
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات
أ - د	المقدمة
ب	الإشكالية الرئيسية
ب	فرضيات الدراسة
ج	مبررات اختيار الموضوع
ج	أهداف الدراسة وأهميتها
ج	الإطار الزمني والمكاني
د	المنهج والأدوات المستخدمة
د	صعوبات الدراسة
د	هيكل البحث
25 - 05	الفصل الأول : الغش والأخطاء في القوائم المالية
06	تمهيد
07	المبحث الأول : ماهية القوائم المالية
07	المطلب الأول : تعريف القوائم المالية
08	المطلب الثاني : أهداف وخصائص النوعية للقوائم المالية
08	الفرع الأول : أهداف القوائم المالية
08	الفرع الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية
09	المطلب الثالث : عرض القوائم المالية ومستخدميها
09	الفرع الأول : عرض القوائم المالية
11	الفرع الثاني : مستخدمي القوائم المالية
12	المبحث الثاني : الإطار النظري للغش والخطأ
12	المطلب الأول : مفهوم الغش والخطأ

12	الفرع الأول : مفهوم الغش
14	الفرع الثاني : مفهوم الخطأ
14	المطلب الثاني : أنواع وخصائص الغش والخطأ
14	الفرع الأول : أنواع الغش والخطأ
14	أولاً : أنواع الغش
16	ثانياً : أنواع الأخطاء
18	الفرع الثاني : خصائص الغش والخطأ
18	المطلب الثالث : الفرق بين الغش والخطأ وكيفية تصحيح الأخطاء
18	الفرع الأول : الفرق بين الغش والخطأ
18	الفرع الثاني : تصحيح الأخطاء
20	المبحث الثالث : الخطأ والغش في المعاملات المحاسبية
20	المطلب الأول : إخفاء الأخطاء والغش
22	المطلب الثاني : مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها
23	المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن الغش
25	خلاصة الفصل الأول
43 -26	الفصل الثاني : مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء
27	تمهيد
28	المبحث الأول : مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه
28	المطلب الأول : مسؤولية مراجع الحسابات القانونية
28	الفرع الأول : المسؤولية المدنية
28	أولاً : مسؤولية مراجع القانونية اتجاه عملائه
29	ثانياً : مسؤولية مراجع تجاه الغير
30	الفرع الثاني : المسؤولية تأديبية
31	الفرع الثالث : المسؤولية الجنائية
31	الفرع الرابع : المسؤولية المهنية
33	المطلب الثاني : طبيعة مسؤولية مراجع الحسابات
34	المطلب الثالث : مسؤوليات وواجبات المراجعين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي
35	المبحث الثاني : مسؤولية إدارة المنشأة وكيفية مواجهة المراجع تزوير إدارة
35	المطلب الأول : كيف يواجه مراجعو الحسابات تزوير على صعيد الإدارة
36	المطلب الثاني : مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود أخطاء وغش في القوائم المالية
37	المطلب الثالث : الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال غش أو خطأ

38	المطلب الرابع : مسؤوليات مراجع الحسابات عن عدم اكتشافه الغش بعد صدور تقريره
39	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
39	المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية
40	المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية
43	خلاصة الفصل الثاني
69 - 44	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
45	تمهيد
46	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة
46	المطلب الأول : الطريقة المتبعة
46	الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة
48	الفرع الثاني : بيانات الدراسة وأدوات جمعها
48	أولاً: بيانات الدراسة
48	ثانياً: أدوات جمع البيانات
48	ثالثاً: محتوى الاستبيان
49	الفرع الثالث: متغيرات الدراسة
50	المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة
50	الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة
50	أولاً : تحكيم الاستبيان
50	ثانياً : اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ
50	الفرع الثاني: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان
51	المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها مع الدراسات السابقة
51	المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية
51	الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للعينة
56	الفرع الثاني: دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان
57	أولاً : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول
59	ثانياً: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني
61	ثالثاً : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث
63	المطلب الثاني : اختبار الفرضيات
63	الفرع الأول : اختبار (one-sample kolmogorov-smirnov)
63	الفرع الثاني : اختبار الفرضيات (T) لعينة واحدة (one-semple t-test)
66	الفرع الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية ومقارنتها بالدراسات السابقة

68	خلاصة الفصل الثالث
69	الخاتمة
73	المراجع
77	ملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	47
2.3	مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة	49
3.3	التوزيع التكراري للعينة المدرسة حسب الوظيفة	51
4.3	التوزيع التكراري للعينة المدرسة حسب المؤهل العلمي	52
5.3	التوزيع التكراري للعينة المدرسة حسب التخصص العلمي	54
6.3	التوزيع التكراري للعينة المدرسة حسب الخبرة المهنية	55
7.3	نتائج قياس ثبات وصدق الاستبيان ألفا كرونباخ	56
8.3	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	56
9.3	قياس مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش و الأخطاء	57
10.3	قياس مدى تحمل مراجع الحسابات المسؤولية القانونية عند عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء	59
11.3	قياس مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات على اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية	61
12.3	اختبار توزيع العينة طبيعيا (one-sample kolmogorov-smirnov)	63
13.3	اختبار الفرضية الأولى	64
14.3	اختبار الفرضية الثانية	65
15.3	اختبار الفرضية الثالثة	66

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	مثلث الغش	1.1
47	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	1.3
49	متغيرات الدراسة	2.3
52	توزيع التكراري للعينة حسب الوظيفة	3.3
53	توزيع التكراري للعينة حسب المؤهل العلمي	4.3
54	توزيع التكراري للعينة حسب التخصص العلمي	5.3
55	توزيع التكراري للعينة حسب الخبرة المهنية	6.3

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
78	الاستبيان	01
81	قائمة الأساتذة المحكمين	02
82	التكرارات والنسب الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	03
83	معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة	04
84	الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية	05
85	التكرارات والنسب أسئلة محاور الاستبيان	06
89	نتائج اختبار الفرضيات	07

قائمة الاختصارات

IAS 240	International Standard Auditing N240
AICPA	American Institute of certified public Accountants
SAS 53	Statement on Auditing Standards N 53

الملحق رقم: 03

التكرارات والنسب الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أستاذ	3	9,1	9,1	9,1
	مساعد مراجع	5	15,2	15,2	24,2
	محاسب معتمد	10	30,3	30,3	54,5
	محافظ حسابات	12	36,4	36,4	90,9
	خبير محاسبي	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	16	48,5	48,5	48,5
	ماجستير	7	21,2	21,2	69,7
	دراسات عليا	4	12,1	12,1	81,8
	شهادات مهنية	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دراسات محاسبة	22	66,7	66,7	66,7
	مالية مؤسسة	8	24,2	24,2	90,9
	تدقيق محاسبي	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	10	30,3	30,3	30,3
	من 5 إلى 10 سنوات	18	54,5	54,5	84,8
	أكثر من 10 سنوات	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم: 04
معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,857	15

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	33	100,0
Exclue ^a	0	,0
Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

الملحق رقم: 05
الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية

Statistiques descriptives			
	Moyenne	Ecart type	N
س1	4,18	1,044	33
س2	3,48	1,349	33
س3	4,09	1,011	33
س4	4,24	,936	33
س5	4,21	,781	33
ع1	2,88	1,293	33
ع2	3,303	1,3575	33
ع3	2,76	1,200	33
ع4	3,21	,960	33
ع5	2,70	1,132	33
ص1	4,15	1,253	33
ص2	4,21	1,111	33
ص3	4,12	1,111	33
ص4	4,24	,830	33
ص5	3,970	,9515	33

الملحق رقم : 06

النسب و التكرارات أسئلة محاور الاستبيان

س1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	2	6,1	6,1	6,1
محاييد	3	9,1	9,1	15,2
موافق	13	39,4	39,4	54,5
موافق بشدة	15	45,5	45,5	100,0
Total	33	100,0	100,0	

س2

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	5	15,2	15,2	15,2
غير موافق	2	6,1	6,1	21,2
محاييد	6	18,2	18,2	39,4
موافق	12	36,4	36,4	75,8
موافق بشدة	8	24,2	24,2	100,0
Total	33	100,0	100,0	

س3

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
غير موافق	2	6,1	6,1	9,1
محاييد	3	9,1	9,1	18,2
موافق	14	42,4	42,4	60,6
موافق بشدة	13	39,4	39,4	100,0
Total	33	100,0	100,0	

س4

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
غير موافق	1	3,0	3,0	6,1
محاييد	2	6,1	6,1	12,1
موافق	14	42,4	42,4	54,5
موافق بشدة	15	45,5	45,5	100,0
Total	33	100,0	100,0	

س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	4	12,1	12,1	15,2
	موافق	15	45,5	45,5	60,6
	موافق بشدة	13	39,4	39,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

1ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	21,2	21,2	21,2
	غير موافق	5	15,2	15,2	36,4
	محايد	10	30,3	30,3	66,7
	موافق	8	24,2	24,2	90,9
	موافق بشدة	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

2ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	18,2	18,2	18,2
	غير موافق	2	6,1	6,1	24,2
	محايد	7	21,2	21,2	45,5
	موافق	12	36,4	36,4	81,8
	موافق بشدة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

3ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	18,2	18,2	18,2
	غير موافق	8	24,2	24,2	42,4
	محايد	9	27,3	27,3	69,7
	موافق	8	24,2	24,2	93,9
	موافق بشدة	2	6,1	6,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

4ع

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
غير موافق	6	18,2	18,2	21,2
محايد	14	42,4	42,4	63,6
موافق	9	27,3	27,3	90,9
موافق بشدة	3	9,1	9,1	100,0
Total	33	100,0	100,0	

5ع

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	4	12,1	12,1	12,1
غير موافق	11	33,3	33,3	45,4
محايد	10	30,3	30,3	75,7
موافق	6	18,2	18,2	93,9
موافق بشدة	2	6,1	6,1	100,0
Total	33	100,0	100,0	

ص1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	3	9,1	9,1	9,1
غير موافق	1	3,0	3,0	12,1
محايد	2	6,1	6,1	18,2
موافق	9	27,3	27,3	45,5
موافق بشدة	18	54,5	54,5	100,0
Total	33	100,0	100,0	

ص2

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	2	6,1	6,1	6,1
غير موافق	1	3,0	3,0	9,1
محايد	2	6,1	6,1	15,2
موافق	11	33,3	33,3	48,5
موافق بشدة	17	51,5	51,5	100,0
Total	33	100,0	100,0	

ص3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,1	6,1	6,1
	غير موافق	1	3,0	3,0	9,1
	محايد	3	9,1	9,1	18,2
	موافق	12	36,4	36,4	54,5
	موافق بشدة	15	45,5	45,5	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ص4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	2	6,1	6,1	9,1
	موافق	17	51,5	51,5	60,6
	موافق بشدة	13	39,4	39,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ص5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	9	27,3	27,3	30,3
	موافق	12	36,4	36,4	66,7
	موافق بشدة	11	33,3	33,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم: 07
نتائج اختبار الفرضيات

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		F1	F2	F3
N		33	33	33
Paramètre de Poisson ^{a,b}	Moyenne	4,042	2,290	4,140
Différences les plus	Absolue	,122	,133	,173
extrêmes	Positif	,122	,116	,146
	Négatif	-,121	-,133	-,173
Z de Kolmogorov-Smirnov		,700	,765	,995
Sig. asymptotique (bilatérale)		,711	,602	,275

a. La distribution du test est Poisson.

b. Calculée à partir des données.

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
F1	1,745	32	,105	5,167	3,174	3,712
F2	,326	32	,749	1,083	2,046	6,406
F3	1,050	32	,313	3,667	5,292	3,834

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
F1	33	4,042	,759	,661
F2	33	2,97	,912	,794
F3	33	4,138	,829	,722



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : تدقيق محاسبي

مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن
الغش والأخطاء في القوائم المالية
(دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي)

تحت إشراف الدكتور :

محمد دينوري سالمي

إعداد الطالب :

جمال منصر

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر ب	جامعة الوادي	السعيد بوشول
مشرفا	أستاذ محاضر ب	جامعة الوادي	محمد دينوري سالمي
مناقش	أستاذ محاضر ب	جامعة الوادي	فاتح سردوك

السنة الجامعية: 2015/2014